CEASEFIRE
centre for civilian rights

UNPO
UNREPRESENTED NATIONS & PEOPLES ORGANIZATION
unpo.org

Non c'è Pace Senza Giustizia
No Peace Without Justice
لا سلام من غير عدالة

IILHR

minority rights group international

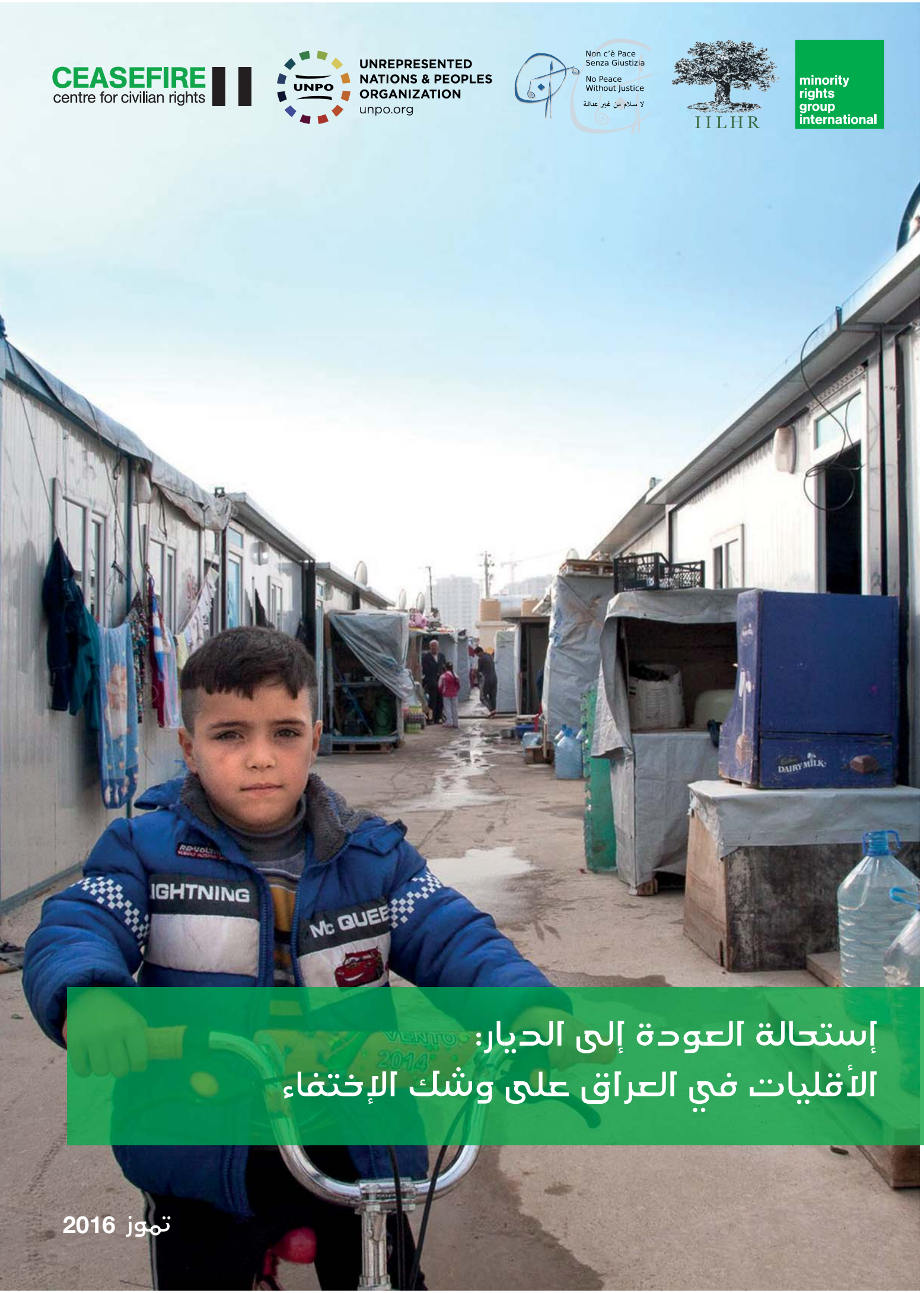

إستحالة العودة إلى الديار:
الأقليات في العراق على وشك الإختفاء

تموز 2016

حقوق الطبع والنشر © 2016 محفوظة لمعهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، منظمة لا سلام من غير عدالة، منظمة الأمم والشعوب غير المُمثّلة ومركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين

لقد تم إنتاج هذا التقرير كجزء من مشروع وقف إطلاق النار، وهو برنامج مستمر لعدة سنوات بدعم من الإتحاد الأوروبي لتطبيق نظام رصد بقيادة مدنية لإنتهاكات حقوق الإنسان في العراق ، مع التركيز بوجه خاص على حقوق المدنيين المعرّضين للأذى بضمنهم النساء المعرضات للأذى، الأشخاص النازحين داخليًا (IDPs)، الأشخاص عديمي الجنسية والأقليات العِرقية أو الدينية، وكذلك من أجل تقييم جدوى توسيع رصد بقيادة مدنية لأوضاع بلدان أخرى.

تم إنتاج هذا التقرير بمساعدة مالية من قِبَل الإتحاد الأوروبي ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية في كندا. (DFATD) إن محتويات هذا التقرير هي من مسؤولية المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، منظمة لا سلام من غير عدالة، منظمة الأمم والشعوب غير المُمثّلة ومركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين، ولا يمكن تحت أي ظرف من الظروف إعتباره عاكسًا لموقف الإتحاد الأوروبي.

صورة الغلاف
صبي نازح في مخيم آشتي للنازحين داخليًا في أربيل والذي يوفّر المأوى إلى 1200 أُسرة أغلبها مسيحية من محافظة نينوى.

حقوق الطبع والنشر © Jeff Gardner

شكر وتقدير
إن هذا المنشور هو نتاج شراكة بين معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (IILHR)، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG)، منظمة لا سلام من غير عدالة (NPWJ)، منظمة الأمم والشعوب غير المُمثّلة (UNPO)، ومركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين. لقد شَغِلَ وليام سبنسر William Spencer، وجوانا غرين Johanna Green، وأليساندرو مانو Alessandro Manno، وميس الجبوري Mays Al-Juboori، ومارك لاتيمر Mark Lattimer وأليسون سميث Alison Smith منصب المؤلفين والباحثين الأساسيين. قام بيتر غرانت Peter Grant من المجموعة الدولية لحقوق الأقليات بعملية تحرير التقرير، مع قيام صوفي ريتشموند Sophie Richmond بتحرير الطباعة. كذلك قدمت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات خدمات تنسيق التصميم والتخطيط لمراجعي التقرير الخارجيين وغيرها من المساعدات. جيف غاردنر Jeff Gardner قام بتزويدنا بالصور. قام جبران منصورJibran Mansur بالإشراف على الترجمة. أجرى مدير معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان في العراق نجم الخفاجي جنبًا الى جنب مع عذراء دخيل بحثًا واسعًا وقاموا بالتنسيق مع مجموعات وقادة عراقيين. لقد ساهمت مارثا هدسون Martha Hudson ونعومي كيكولر Naomi Kikoler أيضًا في كل من البحث والتحرير في هذا التقرير. تم إجراء أبحاث مكتبية إضافية من قِبَل كل من الكسندرا ماكبين Alexandra MacBean ومصعب بويوكسوي Musab Büyüksoy من منظمة الأمم والشعوب غير المُمثّلة. لدعمهم البحث، التحليل، الصياغة، والتصميم الذي إشتركوا به في هذا التقرير، فإن منظمة الأمم والشعوب غير المُمثّلة (UNPO)، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG) ومعهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (IILHR)، يودون أن يشكروا، وبدون ترتيب معين: مارثا هدسون Martha Hudson؛ المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)؛ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)؛ المنظمة الإيزيدية الدولية لحقوق الإنسان؛ الإتحاد الدولي للاجئين العراقيين. منظمة حمورابي لحقوق الإنسان (HHRO)؛ مؤسسة إنقاذ التركمان (TRF)؛ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)؛ ومكتب رئيس مجلس النواب العراقي. وبالإضافة إلى المؤسسات المذكورة أسماؤها أعلاه، هناك آخرون من أفراد، مسؤولين حكوميين، نواب ومنظمات قدموا دعمًا وتحليلاً مُستفيضًا. لم تَرِد أسماء هؤلاء هنا لأسباب أمنية وللسريّة. يجوز إعادة نشر مواد من هذا المنشور لغرض التدريس أو لأغراض غير تجارية أخرى، بنسبة ملائمة. لا يجوز إعادة نشر أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن صريح مُسبَق من أصحاب حقوق الطبع والنشر. نُشِر في تموز 2016.

المحتويات

	مختصرات	4
	النتائج الرئيسية	5
1	الملخص التنفيذي	6
2	معلومات عن خلفية الأقليات المتضررة في منطقة النزاع	10
3	معاملة الأقليات منذ سقوط الموصل	13
4	الوضع الحالي للأشخاص النازحين داخليًا	22
5	آفاق الهجرة إلى الخارج أو العودة	34
6	إنتهاكات القانون الجنائي الدولي	46
7	التوصيات	57

مختصرات

DTM	مصفوفة تتبّع التهجير
ERW	المتفجرات من مخلفات الحرب
EU	الإتحاد الأوروبي
GOI	الحكومة العراقية
ICC	المحكمة الجنائية الدولية
ICTR	المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا
ICTY	المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة
IDP(s)	الأشخاص النازخون داخليًا
IED	عبوة ناسفة
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
IQD	الدينار العراقي
IRC	لجنة الإنقاذ الدولية
ISF	قوى الأمن الداخلي العراقية
ISIS	الدولة الإسلامية في العراق والشام
JCMC	المركزالمشترك للتنسيق والمراقبة
KRG	حكومة إقليم كردستان
KR-I	إقليم كردستان العراق
NGO	منظمة غير حكومية
OCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
OHCHR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان
PARCs	مراكز الحماية والمساعدة وإعادة الإدماج
PDS cards	البطاقات التموينية الغذائية
PMUs	وحدة (وحدات) الحشد الشعبي
UN	الأمم المتحدة
UNAMI	بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة

النتائج الرئيسية

منذ حزيران عام 2014، تم قتل، بتر أعضاء من الجسم، أو إختطاف عدة آلاف من الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات عرقية ودينية في العراق، بما في ذلك إجبار عدد غير معروف من النساء والفتيات على الزواج أو الإستعباد الجنسي. لقد إرتكَبت قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وقادتها جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية وجريمة إبادة جماعية، بما في ذلك إعدامات بإجراءات مختصرة، قتل، تشويه، إغتصاب وعنف جنسي، تعذيب، معاملة قاسية، إستخدام تجنيد الأطفال وإعتداء على الكرامة الشخصية. لقد إستخدَمت الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أسلحة كيميائية بحق هذه المجموعات. يستمر تدمير التراث الثقافي والديني الذي يرجع تاريخه إلى قرون مضت، في حين تم نهب الأموال والممتلكات بصور منهجية. لقد إرتكبت القوات الأخرى أيضًا، بما في ذلك قوات الأمن العراقية، وحدات الحشد الشعبي والبيشمركة الكردية جرائم حرب محظورة بموجب القانون الدولي الذي يتم تطبيقه.

إن العديد من طوائف الأقليات في العراق هي الآن على وشك الإختفاء. إن السكان المسيحيين، الذين بلغ تعدادهم السكاني قبل 2003 ما يقرب من 1,400,000 نسمة قد تضاءل إلى 350,000 نسمة في أوائل عام 2014، ومنذ تقدُّم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يُقدَّر عددهم بحوالي 250,000 نسمة. إن معظم السكان الأيزيديين والكاكائيين قد أُجبروا على مغادرة أراضيهم التقليدية في نينوى وهم يعيشون الآن كنازحين داخليًا أو فروا من البلاد تمامًا. وبالمثل، الشيعة التركمان والشبك في محافظة نينوى قد فروا بشكل جماعي إلى المناطق ذات الأغلبية الشيعية في جنوب العراق. لا تزال مسائل العدالة والمصالحة ولسوء الحظ ذات أولوية ضعيفة بالنسبة للحكومات في بغداد وأربيل، على الرغم من الخطاب الداعم، من قِبَل المجتمع الدولي.

بعد ما يقرب من عامين، تبقى الأوضاع في مخيمات النازحين داخليًا بائسة، وتعاني من النقص. هناك أكثر من) 3,300,000ثلاثة ملايين وثلاثمئة ألف(من الأشخاص النازحين داخليًا، من ضمنهم أقليات. إن الفساد متوطِّن. يفقد العديد من النازحين داخليًا الآن صبرهم مع سياسات وقيود العودة، التي بدأت بإحداث المزيد من التغييرات في التركيبة السكانية في العراق؛ حيث أن ما لا يقل عن واحد من كل خمسة أشخاص من النازحين داخليًا يشعرون أنه ليس لديهم خيار سوى الفرار من البلاد. إن النزوح المتوقع من المحاولة المُحتمَلة لإستعادة السيطرة على الموصل يمكن أن يصل إلى ما مجموعه مليون شخص خلال العام المقبل ويمكن أن يَشهد المجتمع الدولي فرار مئات الآلاف من المزيد من اللاجئين في عام 2016 لوحده.

في وقت كتابة هذا التقرير لا يبدو أنه هناك أي جهد عراقي أو دولي جدّي لتعزيز الظروف السياسية، الإجتماعية والإقتصادية لعودة محتملة لأولئك الذين فقدو المنازل وسبل العيش نتيجة الصراع. إن الميليشيات والسلطات المحلية المعدومة الضمير يستغلون هذا الفراغ. ينبغي أن يبدأ على الفور التخطيط المدروس والواقعي– مع تحديد الموارد المالية وغيرها– لمرحلة ما بعد تنظيم داعش، بما في ذلك إنجاز الإتفاق على إستتباب الأمن للسماح بعودة الأقليات المتضررة إلى ديارهم وأراضيهم الأصلية.

1 الملخص التنفيذي

تـواصـل الـدولـة الإسـلامـيـة في الـعـراق والشـام (داعش) الـقـتـل والخطف، وإرتـكـاب إنـتـهـاكـات واسـعـة الـنـطـاق ومـنـهـجـيـة بـحـق القانون الدولي الإنساني، القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. لـقـد إسـتـخـدمت داعش الأسـلـحـة الـكـيـمـيـائـيـة، وإستعبدت وإغتصبت وعذّبت النساء كخطة عمل، ونفذت برنامج كاسح لتدمير التراث الثقافي. في نفس الوقت، إن إستخدام تنظيم داعش للأطفال والشباب للأغراض العسكرية، بما في ذلك كجنود، وإنتحاريين يفجرون أنفسهم ومروجين لهم، أصبح أمرًا روتينيًا وهو في تسارع.

في هذه الحملة المميتة، تم إستهداف المدنيين والممتلكات المدنية عمدًا، وتم تنفيذ هجمات من دون مراعاة للتأثيرات على المدنيين. وبالرغم من إنتزاع مناطق من سيطرة داعش، فقد تم تحديد عدد من المقابر الجماعية في محافظات نينوى، ديالى وصلاح الدين. إن مكونات الأقليات العراقية، بما في ذلك الأيزيديين، التركمان، الشبك، المسيحيين والكاكائيين قد تأثروا بشكل غير متناسب من جراء أعمال العنف، وبالتالي يؤدي هذا إلى فقدان عام للثقة بين هذه المجتمعات من جهة وبين كل من الحكومة المركزية في العراق وحكومة إقليم كوردستان من حيث القدرة أو الرغبة في حماية الأقليات.

تُشير آخر الـتـقـاريـر إلى أنـه هـنـاك أكثر من 3,300,000 شخصًا، بضمنهم أكثر من مليون من الفتيات والفتيان في سن الدراسة، نازحين الآن، مما يجعل العراق بلدًا ذو أكبر عدد وأسرع نسبة في نمو الأشخاص النازحين في العالم في عام 2015. وبشكل عام، تُقدِّر الأمم المتحدة وجود 10 ملايين من الأشخاص المتضررين جراء النزوح وبالتالي فهم بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

في الوقت نفسه، هناك الآف النساء العراقيات لا زِلن محتجزات من قبل مقاتلي داعش، يخضعن للعبودية والعنف الجنسي، وهن في حـاجـة مـاسـة إلى الرعـايـة الطبـيـة، وكذلك الدعم الـنـفسي– الإجتماعي بمجرد الإفراج عنهن في نهاية المطاف.

حالما إجتاحت داعش مدن سهل نينوى في صيف عام 2014، فرّ السكان المحليون بسرعة. كان البعض يأمل في أن يكون قادرًا على العودة إلى دياره خلال فترة زمنية قصيرة. ومع ذلك، فإن الشَرطين الأساسيين للعودة بـالـنسبـة للـنـازحين داخليًا قد فَترَ مرارًا وتكرارًا، وهما الأمن والخدمات الأساسية، لم يتحققا في معظم المواقع. وحتى عندما يتحققان، فيجب أن يكونا جنبًا إلى جنب مع إستراتيجية محددة لتوفير حلول دائمة للعائدين والتي تشـمـل تـطـبـيـق حقوق الأراضي والممتلكات، وإرجـاع الحقوق، وجهود المصالحة.

في ضـوء الحـمـلـة الـعـسـكـريـة الجـاريـة ضـد داعش لم يـتـم إعـطـاء الأولوية لهكذا استراتيجية. فيما بين المجتمعات التي عانت من الـقـتـل الجـمـاعـي، الإخـتـطـاف والـعـنـف الجـنـسـي، غـالـبًـا مـا تـكـون الرغبة في الإنتقام قوية وقد تفوق الدعوة إلى العدالة.

إن العديد من الأشخاص النازحين داخليًا يفقدون الآن صبرهم مـع سـيـاسـات وقـيـود الـعـودة، الـتـي بـدأت بـإحـداث المزيد من التغييرات في التركيبة السكانية في العراق؛ حيث أن ما لا يقل عن واحد من كل خمسة أشخاص من النازحين داخليًا يشعرون أنه ليس لديهم خيار سوى الشروع في الرحلة المحفوفة بالمخاطر للفرار من البلاد. وبالنظر الى أن النزوح المتوقع من المحاولة المُحتمَلة لإستعادة السيطرة على الموصل يمكن أن يَصِل عدد النازحين العراقيين داخليًا إلى ما مجموعه أربعة ملايين شخص

خلال هذه السنة، فقد يشهد المجتمع الدولي فرار مئات الآلاف من المزيد من اللاجئين في عام 2016 لوحده.

يبدو أنه ليس هناك أي جهد عراقي أو دولي جدّي لتعزيز الظروف السياسية، الإجتماعية والإقتصادية لعودة محتملة لأولئك الذين فقدو المنازل وسبل العيش نتيجة الصراع. إن الميليشيات والسلطات المحلية المعدومة الضمير يستغلون هذا الفراغ. ونتيجة لذلك، فهناك عدم ثقة بأن تقوم الحكومة، الجهات الفاعلة الإقليمية، المسؤولون المحليون أو المجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم لتسهيل العودة، الكشف عن الأشخاص المفقودين، توفير العدالة، تسهيل العملية الصعبة للمصالحة وضمان عودة الممتلكات والمنازل المنهوبة. ستكون النتيجة ضياع جيل عراقي آخر، سيكون متطرفًا بسبب التشرد والإستنكار، وبهذا نُعيد الدورة التي خَلقت داعش.

يُقدِّم التقرير 54 توصية لتخفيف العبء الإنساني، ومنع إنتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل، وتعزيز الترميم والمصالحة، وحماية حق اللجوء. تتضمن هذه التوصيات:

1 البدء وعلى الفور بالتخطيط لمرحلة ما بعد تنظيم داعش، بما في ذلك إنجاز الإتفاق على إستتباب الأمن للسماح بعودة الأقليات المتضررة إلى ديارهم وأراضيهم الأصلية.

2 العمل على عقد مؤتمر دولي يضم ممثلين عن مكونات الشعب العراقي، مسؤولين حكوميين على المستويين الإقليمي والاتحادي وجهات فاعلة دولية من أجل التصديق على خطط ما بعد تنظيم داعش وضمان الإتفاق على الإنسحاب من المناطق المحتلة، وقضايا الأمن، وحقوق الإنسان وترميم البنية التحتية.

3 كجهات مسؤولة رئيسية، ينبغي على الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان تحديد وتوفير الموارد الكافية االلازمة لدعم العراقيين المهجّرين وتطوير إستراتيجية شاملة مع سياسات قابلة للتنفيذ لمعالجة حالة الطوارئ الإنسانية في العراق.

4 التأكّد من أن جميع وحدات قوات الأمن العراقية (ISF)، بما في ذلك وحدات الحشد الشعبي (PMUs)، تعمل بشفافية وبمسائلة تحت قيادة وسيطرة الحكومة العراقية. التأكد من أن جميع الميليشيات الأخرى التي تعمل في العراق تقع تحت قيادة وسيطرة الحكومة العراقية.

5 وقف الإنتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان فورًا– بما في ذلك تدمير منازل وممتلكات المواطنين– من قِبل قوات الأمن العراقية، وحدات الحشد الشعبي، البيشمركة الكوردية وقوات الأمن الأخرى.

6 وضع إستراتيجية لتعزيز العدالة بحق الفظائع السابقة وتحديد الموارد الدولية والمحلية المناسبة. ينبغي لهذه الإستراتيجية أن تشمل:

– رسم خرائط لجميع المقابر الجماعية في المناطق ذات الصلة، بغض النظر عن أصلهم، وإعطاء الأولوية للقبور الأخيرة لأنهم الأكثر

تعرضًا للتدمير.

- التنسيق مع أقارب الضحايا للوصول الى البيانات السليمة لما قبل الوفاة، ومعالجة شكوكهم وتوقعاتهم، إلخ.؛
- تحديد الإحتياجات الخاصة بالموارد البشرية والبنية التحتية لإستخراج، تخزين وتحليل الجثامين التي تم إستعادتها.
- تولي إستخراج الجثث والأدلة المرتبطة بها بشكل صحيح ؛ و
- إجراء تحليل الطب الشرعي للجثث المستخرجة وللأدلة، وذلك لتحديد هويتها وسبب الموت.

يتطلب أن تضطلع السلطات المختصة بهذه الأنشطة، بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وآخرين من الذين لهم القدرة على تقديم الخبرة والدعم، وفق أعلى المعايير الدولية وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

إذا لم تقم حكومة العراق، حكومة إقليم كوردستان والمجتمع الدولي بالمبادرة بسرعة، فإن الملايين من النازحين العراقيين سيشهدون المزيد من العوز هذا العام، أو سوف يختارون الهروب من البلاد تمامًا، مع إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بالنسيج الديني والثقافي والعِرقي القديم الغني والمتنوع في العراق.

منهجية التقرير

في سبيل جمع وتحليل البيانات لهذا التقرير، أجرينا أبحاث واسعة النطاق في مجموعة واسعة من المصادر (بما في ذلك تقارير حقوق إنسان، تقارير مجتمع مدني ونشرات صحافية، مجلات أكاديمية، قنوات إخبارية، تقارير قطرية، تشريعات عراقية، إتفاقيات دولية ومصادر أخرى)، مع بحوث ميدانية إبتداءًا من شباط 2016 شكّلت نواة نهجنا. إن البيانات التي تم جمعها لهذا التقرير قد تم الحصول عليها من المصادر الرئيسية التالية:

- مقابلات في بغداد، دهوك، أربيل وكربلاء مع ممثلين عن أقليات، نازحين وغيرهم من السكان المعرضين للأذى.
- مناقشات مع البعثات الدبلوماسية العراقية فيما يتعلق بالوضع الحالي والحلول الممكنة لمعالجة إحتياجات الأقليات العراقية في شمال البلاد؛
- مناقشات مع أعضاء البرلمان العراقي، الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان، مسؤولين في الحكومة المحلية، منظمات مجتمع مدني غير حكومي ونشطاء مجتمع مدني؛
- مشاورات مع الشَتات العراقي وأعضاء من المجتمع الدولي؛ و
- بحوث مكتبية من مصادر رئيسية وثانوية.

Ethno-religious population distribution in Iraq before 2014

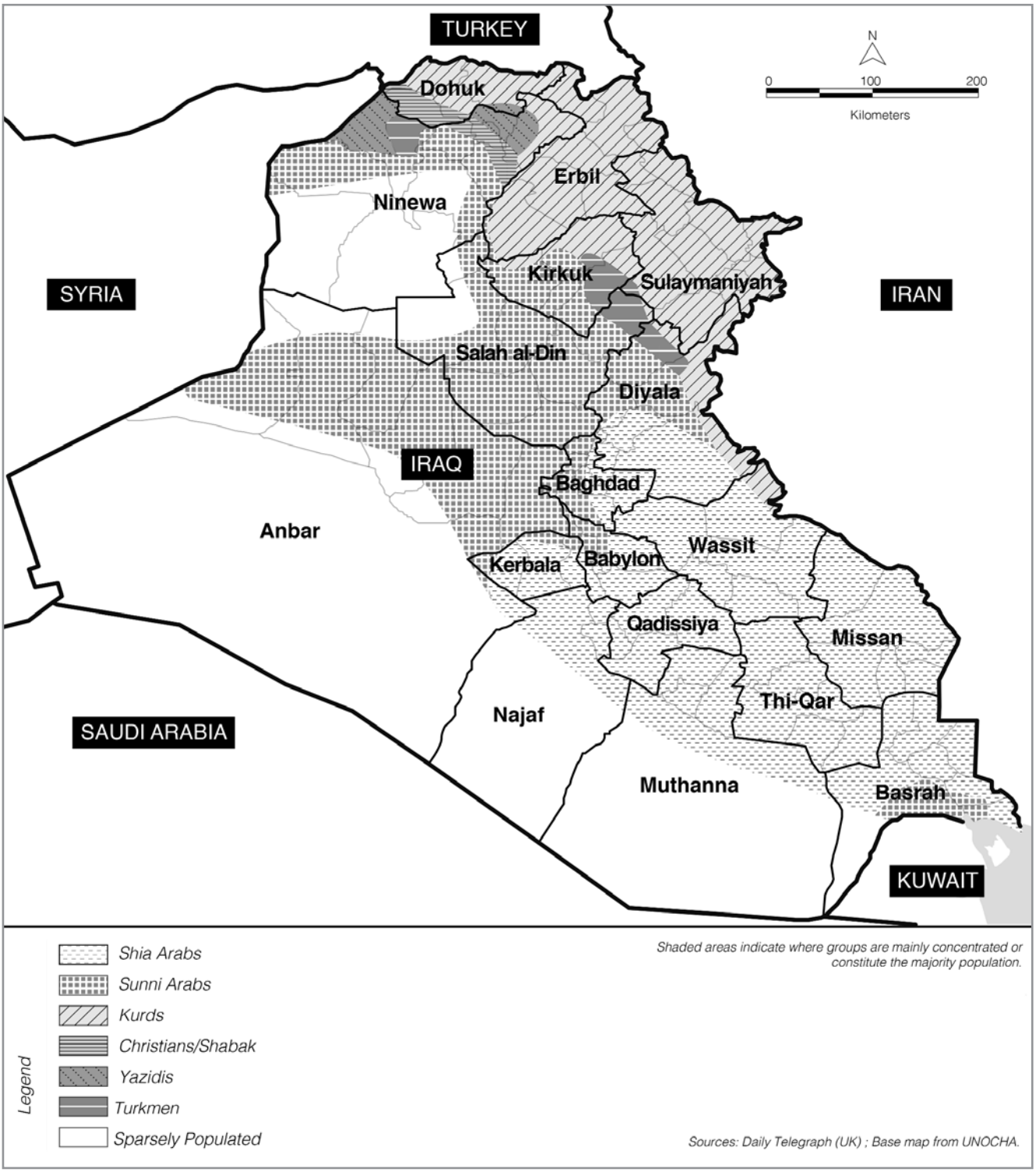

2 معلومات عن خلفية الأقليات المتضررة في منطقة النزاع

إن أرض العراق هو موطن عشرات الأقليات العِرقية والدينية، من بهائيين إلى يزيديين. ويسعى هذا التقرير إلى توثيق محنة الفئات الخمسة الرئيسية الأكثر تضررًا من الصراع منذ حزيران 2014 وهم: المسيحيون، الكاكائيون، الشبك، التركمان والأيزيديون. إن هذا لن يُقلل بأي حال من الأحوال من الأهمية التاريخية والمعاناة الحالية التي تمر بها فئات أخرى في العراق، وهذ يشمل من بين آخرين البهائيون، البدو ، العراقيون من ذوي البشرة السوداء، الشركس، الكرد الفيليون، اليهود، الصابئة المندائيون والغجر.

منذ تسارع العنف في أعقاب سقوط الموصل في حزيران 2104، أصبحت مسألة الأرقام، البيانات والمعلومات السكانية بخصوص الأقليات العِرقية والدينية أكثر صعوبة. إن جميع التقديرات السكانية تستند على بيانات ما قبل حزيران 2014 ، وبالتالي فهي تقريبية في نهاية المطاف.

المسيحيون

قبل حزيران عام 2014 ، كان قد غادر البلاد بالفعل نصف عدد أفراد الطائفة المسيحية العراقية أو أكثر، حيث يُعتقَد أن عددهم قبل عام 2003 كان ما بين 800,000 إلى 1.400,000 نسمة. وهذا يشمل، الأرمن الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس، أعضاء كنيسة المشرق الآشورية، الآشوريون الأرثوذكس، الكلدان الكاثوليك، الإنجيليون، البروتستانت، السريان الكاثوليك والسريان الأرثوذكس.[1] يَنظر الكثيرون الى هذه الطوائف على أنها مجموعات عِرقية مختلفة حيث تتحدث هذه الطوائف بلغتها الخاصة، وتُمارس التقاليد المسيحية ولا يتم تعريفها بأنها عربية.[2] إن مساهمة الحضارة الآشورية القديمة في تاريخ وثقافة المنطقة معروف تمامًا ويتعذَّر محوه.

في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، تم إستهداف أفراد المجتمع المسيحي بسبب الفروقات الدينية وكذلك بسبب إفتراض صِلاتهم مع الغرب، مما أدى إلى نزوح عدد كبير من المسيحيين من البلاد كلاجئين. في عام 2014، كان لا يزال هناك حوالي 350,000 نسمة فقط من المسيحيين مستقرّين في العراق، معظمهم في بغداد،[3] الموصل وسهل نينوى، كركوك والبصرة فضلاً عن المحافظات الثلاث في إقليم كوردستان العراق.

الكاكائيون

الكاكائيون، يُعرَفون أيضًا بإسم أهل الحق أو اليارسانيون، يُقدِّر أفراد الطائفة بأن عددهم في العراق ما بين 110,000– 200,000 نسمة، ويسكنون بصورة رئيسية في الجنوب الشرقي من كركوك وفي سهل نينوى قرب داقوق والحمدانية، مع آخرين يقيمون أيضًا في ديالى، أربيل والسليمانية.[4] إنهم يُعتبَرون عادةً مجموعة

كوردية وفرع من المذهب الشيعي، على الرغم من إختلاف الدين في نواحٍ مهمة. يعود المُعتقَد الكاكائي إلى القرن الرابع عشر في غرب إيران ويحتوي على مبادئ من الزرادشتية والإسلام الشيعي. ومع ذلك، فإن ممارساتهم ومعتقداتهم المُتميّزة قد أدت الى بعض الإضطهاد. ونتيجة لذلك، فإن الكاكائيين كتومون بشأن مُعتقدِهم.[5]

الشبك

لقد إستقرَّ الشبك لعدة قرون في منطقة سهل نينوى، بين نهر الخازر ونهر دجلة قرب الموصل، حيث يبلغ عدد السكان الشبك 200,000– 500,000 نسمة.[6] إن غالبية الشبك هم من مسلمين شيعة، وكذلك من مسلمين سُنّة يشكّلون 30٪–40٪. ومع ذلك، فإن بعض الميليشيات الإسلامية تَنظر اليهم على إنهم كفّار ونتيجة لذلك يتم إستهدافهم.[7]

رغم تميُّزهم الثقافي، مع عاداتهم، تقاليدهم، ملابسهم ولغتهم الخاصة بهم، فان أفراد طائفة الشبك – وهم خليط من الفرس، العرب، الكورد والتركمان – قد تعرضوا لضغوط من أجل التعريف بأنفسهم على أنهم كورد حيث يواجهون الإضطهاد من كل من الكورد والعرب كجزء من نزاعهم الإقليمي الأوسع نطاقًا بشأن السيطرة على مناطق من نينوى.[8] لقد إضطر الشبك في الموصل للمغادرة بسبب المضايقات والقتل، حيث لجأ العديد منهم الى كربلاء والى إقليم كوردستان منذ سقوط المدينة بيد تنظيم داعش.[9]

التركمان

لقد قُدِّر عدد التركمان، وهم ثالث أكبر مجموعة عِرقية في العراق، من قِبل بعض ممثلي التركمان بما يقرب من 2.500,000– 3.000,000 نسمة، رغم ان المصادر الدولية تعطي تقديرات أقل من هذا. وعلى الرغم من أن الغالبية هم من الشيعة أو السُنّة المسلمين، فهناك بعض التقارير التي تشير كذلك الى وجود حوالي 30,000 نسمة من التركمان المسيحيين. إن أغلبيتهم يُقيمون في المناطق الشمالية من العراق، حيث يقع أكبر تجمُّع لهم في كركوك، وحسب علمنا في الجنوب في محافظة واسط، جنوب شرق بغداد.[10]

خلال حملة التعريب في ظل نظام صدام حسين السابق، تم ترحيل السكان التركمان، جنبًا إلى جنب مع الكورد والآشوريين من أراضيهم والإستعاضة عنهم بعربٍ من مناطق أخرى من العراق. بعد عام 2003، بدأ التركمان والكورد بالعودة إلى مناطقهم الأصلية، مما أدى إلى حدوث توتر مع المجتمعات العربية التي كانت قد إنتقلت إلى المناطق المتنازع عليها في الشمال، وخاصة حول كركوك. قبل حزيران 2014، تم ترهيب التركمان من قِبل سلطات الحكومة الكوردية وسلطات الحكومة المركزية، فضلاً عن ميليشيات تعمل خارج نطاق القانون، على أُسُس دينية وعِرقية وكذلك بسبب وجودهم في الأراضي المتنازع عليها.[11] تم في الآونة الأخيرة، إعدام تركمان شيعة دون محاكمة على يد مقاتلي تنظيم داعش.[12]

إن مجتمع التركمان في العراق يحظى بدعم قوي من قِبَل منظمات الشتات التركمانية مثل جمعية الصداقة الأوربية التركمانية وغيرها من الجمعيات. لقد سافر الكثير من اللاجئين التركمان من العراق إلى دول مجاورة وأيضًا الى أوروبا والولايات المتحدة والى دول غربية أخرى.

الأيزيديون

إن الأيزيديين هم مجموعة دينية قديمة، موجودون في منطقة الشرق الأوسط منذ حوالي 4000 سنة قبل الميلاد، يعيشون بصورة أساسية في شمال العراق، على الرغم من أن بعضهم يعيشون أيضًا في سوريا، تركيا وكذلك في مختلف البلدان الأوروبية المجاورة. إن معظم الأيزيديين يتحدثون الكورمانجية، وهي لهجة كوردية. إن الأيزيدية هي أيضًا واحدة من أقدم الديانات في العالم التي لا تزال تُمارَس حتى يومنا هذا، وهي مزيج ما بين المبادئ الزرادشتية الموجودة ما قبل الإسلام، المانوية، اليهودية، المسيحية النسطورية والإسلامية.[13]

وعلى الرغم من هويتهم المتميزة، فإن بعض أفراد الطائفة وكذلك الكورد ينظرون الى الأيزيديين على أنهم كورد من الناحية العِرقية. لقد وردَ بأن هذا الأمر قد خلق صراعًا داخل مجتمع الأيزيديين وضغوطًا من قِبَل مسؤولين كورد ومن قِبَل أفراد من الطائفة الأيزيدية من الذين إتخذوا لهم هوية كوردية، فضلاً عن تهديدات بالقتل.[14] بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لسوء فهم دينهم، فإن بعض المتشددين يَعتبرون الأيزيديين هراطقة وليسوا "أهل كتاب" . ونتيجة لذلك فقد تم إستهدافهم بالعنف بشكل منتظم.[15] قبل حزيران 2014، كان عددهم في عام 2005 حوالي 700,000 نسمة وقد إنخفض بحسب ما وَرَدَ إلى ما يقرب من 500,000 نسمة،[16] حيث هربت آلاف العوائل إلى سوريا، والأردن، والى دول أخرى. قبل حزيران 2014، تم الإبلاغ عن العديد من حوادث الإعتقال التعسفي والتمييز وغيرها من الإنتهاكات ضد المجتمع الأيزيدي من قِبل جمعيات حقوق الإنسان.[17]

نساء وأطفال الأقليات

على الرغم من قلة البيانات المُفصّلة المُتاحة، فلا بد من تسليط الضوء على الوضع الخاص بنساء وأطفال الأقليات. فإلى جانب العنف الجنسي المستمر والإستعباد في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش، فإن نساء وأطفال الأقليات يمثلون الفئة الأكثر تعرّضًا للأذى في المجتمع العراقي، كأفراد في مجتمعات الأقليات من ناحية وكذلك كنساء وأطفال من ناحية لأخرى. وهذا ما يجعل هناك تمييز مزدوج على نحو مؤثر ويزيد من خطر الإستغلال والعنف.

إن النساء في العراق يواجهن بصورة عامة مستويات مرتفعة من العنف القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك ختان الإناث، العنف المنزلي، التحرش الجنسي، القتل بإسم الشرف، الزواج القسري والمبكِّر والإتجار بالبشر. لقد إستمرَّ إرتكاب هذه الجرائم مع الإفلات من العقاب، مع وجود عدد قليل من الملاحقات القضائية بتهمة الإغتصاب وغيرها من أعمال العنف، التي تفاقمت بسبب أعمال العنف الحالية التي تؤثر على جميع الأقليات في الشمال.[18]

لقد كان الأطفال أيضًا وبشكل خاص هدفًا للقتل والعنف الجنسي والتجنيد من قبل قوات تنظيم داعش. يجري تدريب جنود أطفال في عدة مخيمات مخصَّصة في العراق وسوريا. هناك عدة تقارير عن أطفال لا تتجاوز أعمارهم 13 سنة يقومون بمرافقة دوريات تنظيم داعش، ويرتدون ملابس مشابهة لهم ويحملون أسلحة. في أماكن أخرى، وبحسب ما وردَ، هناك أطفال يعملون في نقاط التفتيش الأمنية، وحتى انه قد تم إجبارهم على العمل كدروع بشرية لصالح مقاتلي تنظيم داعش أثناء القتال.[19]

3 معاملة الأقليات منذ سقوط الموصل

إن تقدُّم تنظيم داعش العسكري الرئيسي في محافظة نينوى، وعمليات التدمير والتهجيرالمرتبطة به، قد وقعت في الفترة من حزيران إلى أيلول 2014. هذا الإعتداء بدأ في 5 حزيران 2014 مع هجوم في سامراء، ثم الإستيلاء على الموصل يوم 10 حزيران 2014 وتكريت وبيجي يوم 11 حزيران. حيث هربت قوات الأمن العراقية الغير مُنظّمة من القتال بإتجاه الجنوب، وقامت قوات البيشمركة الكوردية وقوات الأمن الآخرى بإحتلال كركوك يوم 13 حزيران 2014.[20]

منذ سقوط الموصل، إجتاح القتال عدة مناطق من العراق ذات أغلبية من مجتمعات الأقليات، من ضمنهم الأيزيديين، المسيحيين، التركمان، الشبك والكاكائيين وغيرهم. لقد تركّز هذا القتال في محافظات نينوى، صلاح الدين، ديالى، كركوك والأنبار.

لا توجد أرقام دقيقة عن الضحايا، مع تقديرات تتراوح بين 15000 قتيل الى عدة أضعاف هذا الرقم. لقد سجّلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان OHCHR للفترة من كانون الثاني 2014 وحتى نهاية تشرين الأول 2015، على الأقل 55047 ضحية من المدنيين "نتيجة للنزاع الغير دولي المسلح في العراق": حيث قُتل 18802 شخص وجُرح 36245 شخص. لقد كانت العبوات الناسفة IEDs هي الوسيلة الدموية التي تم إستخدامها ضد المدنيين. لقد لاحظت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسانOHCHR أن العدد الفعلي للمدنيين يمكن أن يكون أعلى من ذلك بكثير، وأن عدد القتلى المدنيين من الآثار الثانوية لأعمال العنف، مثل عدم الحصول على المواد الغذائية الأساسية، المياه أو الرعاية الطبية غير معروف. إن الأطفال، النساء الحوامل، الأشخاص من ذوي الإعاقة، والمسنين يبقون معرّضين للأذى بشكل خاص.[21]

إن عدد الأشخاص النازحين داخليًا، إعتبارًا من نهاية آيار 2016 قد تجاوز 3,300,000شخص، قد تم حسابه بشكل أفضل.[22] إن معظم هؤلاء قد فقدوا منازلهم وسبل معيشتهم نتيجة لإجراءات تنظيم داعش، خصوصًا الأقليات في العراق. إن ثاني أكبر نسبة من الأشخاص النازحين داخليًا قد نزحوا خلال شهر آب 2014 (23٪ أو 763,800 شخص)، عندما أثّرت العدائية في سنجار وغيرها من مناطق نينوى.[23]

ومنذ ذلك الحين، فإن عدد التقارير الفردية التي تلقّاها مسؤولو الأمم المتحدة "إنخفض بشكل ملحوظ عن تقارير الفترات السابقة"– مع هذا، فهذه حقيقة لا تعني تحسُّنًا في الوضع الأمني: "من المرجح أن معظم أفراد الأقليات العِرقية والدينية الموجودين سابقاً في مناطق تحت سيطرة [تنظيم داعش] أمّا قُتلوا أو أُختطفوا [من قبل تنظيم داعش]، أو فروا" منذ سقوط الموصل. وتُضيف الأمم المتحدة بأنه بما أن المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش لا يمكن الوصول إليها بالنسبة لهم، فإنهم لا يستبعدون إستمرار إنتهاكات حقوق الإنسان.[24]

موت، دمار، إختطاف وفدية

يواصل تنظيم داعش القتل والخطف، مرتكِبًا إنتهاكات واسعة الإنتشار ومنهجية لقانون حقوق الإنسان الدولي، القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. تم إستخدام أسلحة كيميائية من قبل تنظيم داعش. لقد تم إستهداف المدنيين والممتلكات المدنية عمدًا، وتم تنفيذ هجمات من دون مراعاة للتأثيرات على المدنيين. إن مقاتلي تنظيم داعش قد تراصفوا مع مدنيين أو في

فظائع تنظيم داعش في قرية كوجو، آب 2014

إن قصة قرية كوجو هي رمز لتكتيكات تنظيم داعش. فبعد إنسحاب قوات البيشمركة وقيام تنظيم داعش بإحتلال المستوطنة يوم 3 آب 2014، قام تنظيم داعش في 15 آب 2015 بإقتياد المتبقّين في كوجو وهم 1200 شخص من الرجال والنساء الى مدرسة. تم وضع الرجال في طابق واحد من المبنى، والنساء في طابق آخر. لقد تم إعدام جميع الرجال، وإقتياد الأولاد الصغار بعيدًا ليتم تدريبهم من قبل تنظيم داعش. تم فصل النساء إلى ثلاثة فئات: النساء كبار السن، الأمهات وأولئك اللواتي كنّ حوامل، والنساء الصغيرات والفتيات. أفادت التقارير بأنه قد تم ايضًا قتل النساء كبار السن والأمهات، وأخْذ الأصغر سنًا من النساء من قِبل تنظيم داعش وبيعهن كعبيد جنس.[25] إن قرية كوجو هي مثال واحد فقط عن فظائع تنظيم داعش التي حدثت من محافظة ديالى إلى محافظة الأنبار والى محافظة نينوى.

مناطق مدنية من أجل حماية المقاتلين من الهجمات[26] للمزيد من المعلومات عن إنتهاكات القانون الدولي، أنظر الفصل 6.

هناك عدد من الأمثلة على تدمير المنازل والأضرحة وغيرها من المنشآت التي تعود للمسيحيين، الشبك، الأيزيديين وغيرهم من الأقليات العِرقية والدينية في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش. للإستشهاد فقط نذكر عدد قليل من الأمثلة، هناك ستة منازل في الموصل تعود لمسيحيين تم طردهم من المدينة قد تم تدميرها من قِبل تنظيم داعش في 1 آذار 2015.[27] وبالمثل، هناك أكثر من 30 منزل لمدنيين تعود لعوائل مسيحية تم تفجيرها في منطقة الموصل من قِبل تنظيم داعش للفترة ما بين 2 حزيران و 1 تموز 2015 .[28] لقد تأثّرت مجموعات عِرقية أخرى أيضًا بوحشية وبتدمير من قبل تنظيم داعش في الموصل؛ في الجزء الشرقي من المدينة، ففي 2 أيلول عام 2015، قام تنظيم داعش بتدمير 11 منزلاً تعود إلى عوائل شبك.[29]

أغسطس

علاوة على ذلك، منذ سقوط الموصل، قام تنظيم داعش بتدمير وإحتلال جميع المنشآت المسيحية في الموصل، تحويلها إلى مساجد وإعادة إستخدامها كمقرات أو ملاجئ لتنظيم داعش. على سبيل المثال، تَذكر التقارير أن جميع الكنائس والأديرة داخل الموصل والتي يصل عددها الى 45 قد إحتلها الآن تنظيم داعش، حيث قاموا بنهبها، وتم حرق وتدمير الممتلكات، بالإضافة إلى إزالة الصلبان من على المباني[30] إن عمليات التدمير بالجملة وسرقة التراث الثقافي العراقي تتم مناقشتها في أماكن أخرى في هذا الفصل.

إختطافات

منذ سقوط الموصل في حزيران 2014، تم إختطاف وترحيل عدد كبير من الأشخاص المنتمين إلى أقليات بينما كانوا يحاولون الهرب أو الإختفاء. إن الأهداف المفضّلة لدى تنظيم داعش هي الشابات والأطفال. يَذكُر شهود عيان أنه "تم إختطاف كبار سن ومعاقين" من قبل تنظيم داعش خلال سقوط سنجار في آب 2014؛ أماكن وجودهم غير معروفة.[31] إن معظم النساء والفتيات أصبحن عبيد للمتعة الجنسية لأفراد تنظيم داعش أو تم بيعهن للإستفادة.[32] ومما يثير القلق بشكل خاص هو مصير نساء الطائفة الأيزيدية. في حين أن التقديرات فظّة، فهناك حوالي ما يقرب من 3500 إمرأة أيزيدية ما زلن أسيرات.[33]

في1 كانون الثاني 2015، عثرت قوى الأمن العراقية على رفات ثلاثة تركمان، ذكرت التقارير قيام تنظيم داعش بإختطافهم في آب 2014[34] من قرية في منطقة طوز خورماتو في محافظة صلاح الدين. في 7 نيسان 2015، كشفت النائبة التركمانية في البرلمان العراقي، السيدة نهلة حسين، أن تنظيم داعش خطف أكثر من 400 شخص من الطائفة التركمانية على مدى الأشهر القليلة الماضية، يُعتقَد بأن معظمهم من الأطفال والنساء.[35] في مقابلة مع أحد زعماء الشبك جرت في بغداد في شباط 2016 أكد هذا الرقم، وأضاف أن أغلب المختطَفين الذين عددهم 416 شخص هم من الشيعة التركمان ويُعتقد بأنهم تعرضوا للاغتصاب والقتل.[36] في 9 آب 2015، صدر بيان عن مؤسسة إنقاذ التركمان ذكر فيه أن هناك 700 شخص من التركمان في الموصل، بضمنهم نساء وأطفال، قد تم إعدامهم من قِبَل تنظيم داعش.[37]

في 21 حزيران 2015، ذكرت وسائل الاعلام المحلية أن تنظيم داعش قام بخطف 1227 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 9–15 سنة من مناطق مختلفة من الموصل. وقد تم إجبار الأطفال، وبحسب ما وردَ، على الخضوع لتدريبات في مخيمات تنظيمات داعش في الضواحي الشرقية لمدينة الموصل. وفي 23 حزيران، أصدرت آنذاك وزارة حقوق الإنسان بيان تؤكد فيه الإختطاف، مضيفةً أنهم كانوا محتجَزين في مخيم السلاميّة في الموصل، وأن أولئك الذين رفضوا الإنصياع لأوامر تنظيم داعش قد تم جلدهم، تعذيبهم أو تم الإعتداء عليهم جنسيًا. لقد تم تقسيم الأطفال إلى مجموعتين: تم وضع الذين تتراوح أعمارهم بين 5–10 سنوات في مخيم للتثقيف الديني، والذين تتراوح أعمارهم بين بين 10–15 سنة قد تم إجبارهم على الإنخراط في التدريب العسكري.[38]

فدية

كنتيجة لجهود التحالف والحكومة العراقية الرامية إلى مكافحة تنظيم داعش من أجل تقويض تمويله، تذكُر التقارير أن تنظيم داعش قد أدركَ ضياع الموارد والإيرادات. إن تجارة البشر تمثل الآن الدخل البديل المتدفق.[39] إن دفع الفدية قد تم إستثماره ليكون ربما السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحرير هؤلاء الرهائن: لقد هرب البعض من خاطفيهم، ولكن هذا الرقم قليل إذا جازت المقارنة. يتم عادة دفع مبالغ الفدية عادة من قِبل الأُسَر. في قصة واحدة للتوضيح، هناك رجل أيزيدي من سنجار في الأصل وهو نازح في مخيم صوركا في محافظة دهوك دفع80,000 دولار من أجل تأمين الإفراج عن 7 أشخاص من أصل 45 شخص من أفراد عائلته الذين أُختطفوا. لقد تم جمع الأموال بدعم من قِبَل أصحاب من عشيرة هذا الرجل.[40] لقد أوردت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI وكذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان OHCHR إتهامات مماثلة عن هذا الأمر، على سبيل المثال في 17 كانون الثاني عام 2015، تم إطلاق سراح 196 شخص من الأيزيديين من قبضة تنظيم داعش بعد أن تم دفع مبلغ 858,000 دولار عن طريق إثنين من رجال الأعمال من أربيل وكركوك.[41]

ومع ذلك، تدّعي حكومة إقليم كوردستان بأنها دفعت أيضًا مبالغ فدية. وفقًا لمسؤول كوردي رفيع المستوى، "كل مبالغ [الفدية] للنساء المحررات قد تم دفعها من قبل حكومة إقليم كوردستان"، زاعمًا بأنه تم دفعها من قِبل مكتب خاص يتم تشغيله من خلال مكتب رئيس وزراء حكومة إقليم كوردستان. لقد وردَ بأن حكومة إقليم كوردستان قد أمّنت الإفراج عن 1800 إمرأة يحتجزهن تنظيم داعش.[42] وقد نفى زعماء الطائفة الأيزيدية ومسؤولون في الحكومة العراقية بشكل قاطع هذه الإدعاءات.

عنف وإستعباد جنسي

تروي النسوة اللواتي إختطفهن تنظيم داعش قصصًا عن سوء المعاملة، الإستغلال والتعذيب، بما في ذلك "الضرب، الإغتصاب، الصدمات الكهربائية، الزواج القسري والإستعباد الجنسي.[43] لقد واجهت النسوة العنف الجنسي كنوع من الإجراء العقابي وأيضًا بمثابة مكافأة لمقاتلي تنظيم داعش. حيث يتم تبادلهن بين المقاتلين كهدايا، يتم الزواج بهنّ بالقوة بغرض الإغتصاب[44] ويتم إغتصابهن بشكل متكرر من قبل مقاتلي تنظيم داعش للمتعة.[45] ووفقا لناجين، يُستخدم الإغتصاب الجماعي أيضًا كنوع من العقاب لأي محاولة هروب.[46]

بشكل عام، أثناء الأَسْر يتم الإحتفاظ بالرهائن في ظروف سيئة للغاية، ويتعرضن بإستمرار الى مضايقات جسدية وروحية على حد سواء. إن صحة ونظافة النساء يتم تركها للصدفة، ولا يتم في الواقع تقديم أي رعاية لهنّ.[47] تدّعي ناجيات حدوث إصابات دائمة لهن وأمراض بسبب إحتجازهن، مثل إمرأة أيزيدية أُصيبت بمرض طفيلي وهو داء الليشمانيا خلال فترة إحتجازها لمدة تسعة أشهر.[48]

وفي حين كان التركيز الدولي في الغالب حتى الآن على الجرائم التي تم إرتكابها ضد نساء وفتيات الطائفة الأيزيدية، فقد ظهرت خلال العام الماضي العديد من التقارير الإضافية عن أعمال إعتداءات جنسية، حيث إمتدّت إلى نساء وفتيات مسيحيات وشيعة في شمال العراق، ونساء من أهل السنّة من اللواتي هربْنَ من العنف في محافظة الأنبار.[49] لقد تم خطف شيعة تركمان من قِبل تنظيم داعش من تلعفر وقد وردَ تعرضهن أيضًا لإعتداء الجنسي، بما في ذلك الإغتصاب، قبل أن يتم قتلهن.[50] بالإضافة إلى ذلك، وحيث أن هناك مئات الآلاف قابعين في مخيمات النازحين داخليًا في جميع أنحاء البلاد لعدة أشهر، فإن حالات الإعتداء الجنسي داخل هذه المخيمات قد إزداد. وبهذه الحالة، فهو يأتي من داخل العوائل. الأطفال، الذين يعيشون في نفس الغرفة مع البالغين، يبدأون بتقليد آبائهم مع أطفال آخرين أو مع عوائل أخرى.[51]

عادة ما تتراوح أعمار الضحايا بين 12–18 سنة، وهناك حالات فيها ضحايا حتى أصغر سنًا، مثل حالة الطفلة الأيزيدية البالغة من العمر 10 سنوات حيث كانت تُغتصب وتُعذّب مرارًا وتكرارًا على مدى فترة 15 يوم في مدرسة قرب الموصل والتي توفيت في وقت لاحق بسبب جروحها.[52] لقد وردَ بأن مقاتلي تنظيم داعش يُفضلون النساء الصغيرات والفتيات، حيث يرون فيهن نماذج للعذرية والطهارة.[53] يُعتقَد بأن مقاتلي تنظيم داعش في شرق سوريا قد إشتروا نساء أيزيديات كعبيد بمبلغ يتراوح بين 500–2000 دولار.[54] يقوم تنظيم داعش ببيع المرأة من خلال الإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي، على سبيل المثال الإعلان عن بيع عذراء عمرها11 سنة بسعر 8000 دولار.[55]

إن الضحايا والناجين في حاجة ماسة للدعم المادي والعاطفي، ولم يحصل منهما الاّ القليل أو لا شيء حتى الآن من قِبل السلطات العراقية، الكوردية، المجتمع الدولي والطائفة الأيزيدية نفسها. إن الضحايا يعانون من مجموعة واسعة من القضايا الصحية، من ضغوط شديدة ما بعد الصدمة إلى أمراض نسائية معقدة، ومرض وإعاقة تقصّر من أعمارهن؛ إنهنّ في حاجة ماسة إلى العلاج النفسي وتقديم المشورة.[56]

على المستوى الوطني لا يوجد هيكلية قادرة على مساعدة الضحايا بشكل صحيح. أكد مسؤولون في إقليم كوردستان العراق أنه "لا توجد أي مجموعات أخرى" إلى جانب الحكومة الإقليمية تقوم بتقديم المساعدة، ولكنه ليس قادرًا على وصف أي برنامج كوردي مُحدّد.[57] في الوقت نفسه، كانت الاستجابة الدولية ضعيفة. في عام 2015، أنشأت ألمانيا برنامج خاص تم وضعه خصيصًا للنساء الأيزيديات اللواتي أصابهن الهلع واللواتي هن بحاجة إلى الدعم النفسي والاجتماعي.[58] سعى صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضًا الى بناء أليات وقاية وإستجابة متعددة القطاعات لمعالجة هذه القضايا. وفي شراكة مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى، تم إنشاء مراكز نسوية في بعض مخيمات النازحين داخليًا لإثبات وجود مكان مُخصص للنساء والضحايا، وكذلك يعمل كباب لتوفير المساعدة المباشرة.[59]

عقوبات قاسية وتعسفية

بعد السيطرة على المدن والقرى، قام تنظيم داعش بإلحاق عقوبات شديدة بالسكّان المدنيين. في تكريت، على سبيل المثال الواحد، قام مقاتلو تنظيم داعش بقتل المئات من الناس، وإستهداف مدنيين أُتهِموا بالتعاون مع الشرطة أو أفراد من الجيش العراقي أو دعمهم أو كونهم أقارب لهم. إن ممتلكات المشتبه بتعاونهم أودعمهم للحكومة المركزية يتم الإستيلاء عليها أو تدميرها. الأكثر خِزيًا، أنه بعد إستعادة تكريت من قبضة تنظيم داعش، تم تحديد مقابر جماعية تحتوي على ما لا يقل عن 1700 جثة تعود لطلاب الكلية العسكرية في الجيش العراقي– تم إعدمهم بعد فترة قصيرة من سقوط المدينة بيد تنظيم داعش في منتصف حزيران 2014 – في معسكر سبايكر المحاذي للمدينة.[60]

شهادة: إختطاف وإستعباد أ مسيحية من الموصل

بعد سقوط الموصل بيد تنظيم داعش في حزيران 2014، وصفت أحدى المستجيبات كيف أن زوجها إختفى بعد ذلك بوقت قصير. ومع ذلك، فإن محاولاتها اللاحقة لإقتفاء أثره قد إنتهت كارثية بإختطافها وإغتصابها لفترة أشهر قبل أن تتمكن في نهاية المطاف من الفرار.

في أحد الأيام تركت أطفالي مع الجيران وتوجهت الى مركز للشرطة تتم إدارته من قبل تنظيم داعش للإستفسار عن زوجي. جائني رجل بعمر الثلاثينيات وسألني ماذا أُريد. قلت له أن زوجي مفقود ...فردّ عليّ الرجل: "إذن، كان شخصًا خائنًا." ... أمسكَ بذراعي يسألني عمّا إذا كنت مسيحية، وإذا ما كنت هناك لقتلهم بحزام ناسف. وقال لي يجب أن أكشف لهم عن مكان عائلتي وأن أشرح لهم ماذا كنت ولا أزال أفعل في الموصل – وعندما لم أتمكن من الإجابة على جميع أسئلته سحبني إلى غرفة وقام بنزع البرقع عنّي بقوة. تبعنا عدد قليل من أفراد تنظيم داعش إلى الغرفة وعلقوا قائلين "أنظروا إلى كل هذا الجمال الذي كان مختبئًا! وبعد ذلك بدأوا بلكزي وسحبوا شعري.

وضعوني في مركز الشرطة لمدة أربعة أيام، ثلاثة أيام ويداي مكبلتان خلف ظهري، وكلها منتفخة وتؤلمني. في اليوم الرابع، جاء رجل إلى الغرفة التي كنت مُحتجزة فيها وسأل "لماذا لن تعترفي أين هي عائلتك؟ إذا إخبرتنا، فسوف نُتيح لك الذهاب وليس هناك حاجة لهذه المعاناة". وعندما لم أستطع الرد قال انه سيجعلني أعترف، بينما كان يُريني إبرة كبيرة للغاية– هذا النوع من الإبر القويّة يُستخدم لخياطة المراتب.

بعد تعرّضها للتعذيب بوحشية، تم بعد ذلك إختطافها:

بعد ذلك أخذوني إلى مدرسة حيث كانت مليئة بالفتيات الصغيرات، وأخيرًا فهمتُ أن الفتيات والنساء تم تقسيمهن في غرف مختلفة على أساس مستويات الجمال. في غرفتي وحدها، كان هناك أكثر من 50 فتاة– أصغرهن سنًا كانت فتاة من الطائفة الأيزيدية، كان عمرها فقط 10سنوات، ولكن معظمهن كنّ بين 12–18 سنة. كان هناك ستة أو سبعة فتيات في الثلاثينيات من العمر وإمرأتان كبيرتان في السن، إحداهن مسيحية والأخرى أيزيدية. وضعوني في غرفة لمدة أسبوع واحد، دون أن يلمسوني لأنني كنت مريضة ومصابة بجروح من سوء المعاملة في مركز الشرطة التابع لتنظيم داعش. وقالوا أنه اذا لم تتحسن حالتي الصحية، فإنهم سيبيعونني. في المجموع، تم إحتجازي لمدة شهرين.

في إحدى الليالي كان مقاتلو تنظيم داعش يقيمون حفلاً– الرجل المسؤول عن المدرسة دخل علينا الغرفة قائلاً أنه لديهم ضيوف وهم بحاجة إلى أن يمنحوهم ثلاثة فتيات. إختارني أنا وفتاتين أخريتين من الطائفة الأيزيدية، تتراوح أعمارهن بين 16– 18 سنة، ودفع بنا من خلال غرفة ذات طاولة كبيرة حافلة بالكحول، وأقراص الدواء والأسلحة.

تم نقلنا إلى غرفة أصغر، حيث عَرض على ضيفه إختيار واحدة مِنّا "للأمير". إختار الفتاة البالغة من العمر 16 سنة، حيث أن الأمير يريد "فتاة عذراء". الفتاة البالغة من العمر 18 سنة وأنا تم تركنا في الغرفة، حيث يوجد فيها سريرين مقابل بعضهما البعض. دخل رجلان – بناءً على ملابسهما واللغة التي يتكلّمانها، ممكن أن اقول أنهما من الأفغان. بعد ذلك دخل شيخ، وقام بتزويجنا إلى هذين الرجلين.

عندما غادر الشيخ الغرفة قام الرجلان بتجريدنا من الملابس– لقد حاولنا صدّهم، ولكن من دون جدوى. تمتعوا بنا، ثم فعلوا ذلك مرات. أنا تعرضت للإغتصاب أربع مرات، والفتاة الأخرى ثلاثة مرات. وفي طريقهم للخروج، قاموا بتطليقنا.

بعد عشر دقائق دخل رجلين آخرين إلى الغرفة، هذه المرة عراقيين. تم تزويجنا وإغتصابنا مرة أخرى. كنّا في تلك الليلة متزوجات من ثمانية رجال مختلفين ومطلقات ثماني مرات. كل رجل إغتصبني ثلاثة أو أربعة مرات. عندما إنتهى كل هذا، تم إعادتنا إلى الغرفة التي يحتجزون فيها جميع الفتيات. أجبرونا على المشي عاريات من خلال الغرفة الكبيرة التي كان جميع الرجال جالسين فيها. كنّا بالكاد قادرات على المشي. وتكرر هذا السيناريو كل أسبوع – كان أشبه بكابوس.

في إحدى الحفلات أخذوا الفتاة البالغة من العمر10 سنوات– إغتصبوها كل الليل، لدرجة أنها لم تستطع المشي. كانت هناك دماء في كل مكان، وكانت مريضة لمدة 15 يومًا. وفي نهاية المطاف، لم تعش. فتاة أخرى كنت قد تعرفتُ عليها في المدرسة كانت مريضة لمدة ثلاثة أيام، وفي إحدى الصباحات وافتها المنيّة. هناك ثلاثة فتيات حاولن الهرب وقد تم قتلهن على الفور.

هذه المرأة في نهاية المطاف تمكنت من الفرار بعد دفع رشوة. ومع ذلك، لدى عودتها إلى الموصل أُجبرت على الفرار مع عائلتها.

هناك ذريعة شائعة يستخدمها تنظيم داعش للعقوبة وهي رفض الضحية إعتناق الإسلام. في آب 2014، بعد معركة سنجار وغيرها من المدن المحيطة بها في محافظة نينوى والإستيلاء عليها، روى شهود عيان محاولات تنظيم داعش لتحويل مئات من الأيزيديين قسرًا إلى الإسلام، وهؤلاء مستهدفون بصورة خاصة من قِبل تنظيم داعش حيث يعتبرونهم غير مؤمنين أو زنادقة. وإن أولئك الذين رفضوا تم إعدامهم.[61]

بشكلٍ عام، بعد ترسيخ السيطرة عسكريًا، تقدّم تنظيم داعش نحو الشرطة الدينية، صرامةٌ في العقوبات ونظامٌ تعليمي مركّز بشكل متزمّت. ومع تعزيز تنظيم داعش للنظام القضائي تأتي أيضًا الزيادة في أكثر أشكال العقاب خطورة، المعروف بإسم الحدود، وهي مُدّخَرة لأفظع الجرائم بموجب الشريعة الإسلامية. في العراق، هناك عشرات التقارير عن إعدامات وعقوبات مُخصَّصة من أجب طيف واسع من التهم، من الزنا إلى رفض توفير الرعاية الطبية لمقاتلي تنظيم داعش.[62] يَجبر تنظيم داعش الناس بشكل منتظم على الإجتماع في الأماكن العامة لمشاهدة العقوبات التي تفرضها هذه المحاكم، بما في ذلك عمليات الرجم وقطع الرؤوس.[63]

أولئك الذين هم تحت حكم تنظيم داعش يخضعون لنظام قاس من اللوائح، يتعرضون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية، بما في ذلك الموت، لعدم الامتثال. إن اللوائح تلمس جميع جوانب الحياة اليومية، تُملي على الناس أين يمكنهم أن يسافروا، كيف يجب أن يلبسوا، مع من يمكنهم أن يتكلموا، وبماذا يمكنهم أن يحتفلوا. مطلوب من الرجال إطلاق اللحى لطول مُعيّن، وتواجه النساء لوائح صارمة بخصوص الملابس، التوظيف والتحركات. تتميز الحياة اليومية بالإعتداء التعسفي للسلطة وللسيطرة الروتينة على معظم جوانب الحياة. على سبيل المثال، في 15 نيسان 2015، قُتل إثنان من رجال الطائفة الأيزيدية على يد تنظيم داعش في وسط الموصل بسبب الإحتفال بالسنة الجديدة للطائفة الأيزيدية.[64] لقد فرض تنظيم داعش ايضًا عقوبات قاسية وغير إنسانية على القاصرين. وقعت مثل هذه الحالة في أيلول 2015، عندما قام تنظيم داعش بقطع يد صبي يبلغ من العمر نحو 13 عامًا في سوق باب طوب في وسط الموصل، بعد إتهامه، كما وردَ، بالسرقة.[65]

في نفس الوقت، يَتّخذ تنظيم داعش إجراءات صارمة بحق أي محاولات للهرب من الأراضي التي يسيطرون عليها. في 28 نيسان 2015، على سبيل المثال، ذكر شهود عيان أن مجموعة من الأشخاص الأيزيديين حاولوا الفرار من مدينة تلعفر التي يسيطر عليها تنظيم داعش. ثمانية رجال أيزيديين تعرضوا للتعذيب في وقت لاحق وقُتلوا، وتم إجبار أفراد عائلاتهم المرافقين لهم على العودة الى المدينة.[66]

يتم التعامل أيضًا مع غير المسلمين الذين هم تحت سيطرة تنظيم داعش بالجزية، نَصيب الفرد من الضرائب الدينية المفروضة على المقيمين الدائمين الغير مسلمين وفقًا للشريعة الإسلامية. يَستخدم تنظيم داعش الجزية حيثما كان ذلك ممكنًا لإدارة عمل الحماية. لقد أدى التهرُّب إلى عواقب وخيمة، مثل إختطاف أفراد من الأُسْرة، الإعتقال أو الموت. بعد سقوط الموصل، طُلِب من المسيحيين الذين يرغبون في البقاء في المدينة دفع الجزية أو الرحيل. يتم جمع الجزية في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش في شمال العراق. في سنجار، أولئك الذين لم يتم إختطافهم أو قتلهم كان لهم خيار دفع الجزية للبقاء.[67]

جنود أطفال: أشبال الدولة الإسلامية

لقد أصبحَ إستخدام الدولة الاسلامية للأطفال والشباب للأغراض العسكرية، بما في ذلك كجنود وإنتحاريين يفجرون أنفسهم، وكمروجين لهم، أمرًا روتينيًا وهو في تسارع. إن الأطفال يقاتلون مع الذكور البالغين، بدلاً أن يكونوا بديلاً لهم.[68] لقد هلل تنظيم داعش لإستخدامه الأطفال في الصور وأفلام الفيديو، واصفًا إيّاهم "أشبال الدولة الإسلامية".[69] لقد سلّطت تقارير وسائل الإعلام الضوء على معظم الأدوار العامة والمثيرة التي يلعبها الأطفال، وهي القيام بالإعدامات رميًا بالرصاص أو الذبح. كما يُبرز تنظيم داعش الأطفال في سياقات مُتعدِّدة، "من إعدامات حظيت بتغطية إعلامية كبيرة ومعسكرات تدريب إلى جلسات تحفيظ قرآن وتبشير".[70]

إن تدريب الجنود الأطفال يجري في عدة معسكرات مُخصَّصة في العراق وسوريا. هناك مُعسكر واحد على الأقل داخل مدينة الموصل، وواحد خارج الموصل وآخر في تلعفر. إن المجندين ليسوا فقط من المختطفين ولكن يشملون متطوعين وغيرهم يُرسلون من قبل الوالدَين.[71] ووفقًا لسجناء سابقين، إنضمَّ المختطفون الذين لا تزيد أعمارهم عن 14 عامًا الى الأنشطة العسكرية لتنظيم داعش. يتم إحضار بعضهم إلى سوريا أو في أماكن أخرى بعيدًا عن منازلهم، للتأكّد من أن التلقين العسكري والإيديولوجي لا يتأثر بأي علاقة عاطفية لعائلتهم أو لبيتهم، وتسهيل حثّهم كمقاتلين.[72]

أسلحة كيميائية

لقد إستخدم تنظيم داعش أيضًا، أو حاول إستخدام أسلحة كيميائية، في كثير من الحالات غاز الكلور. لقد وردَ بأن تنظيم داعش قد أطلق قذيفة هاون كيميائية في 21 حزيران 2015 أو في تاريخ قريب من هذا اليوم على موقع للبيشمركة قرب سد الموصل. في 12 آب 2015، كانت الأسلحة الكيميائية قد أُستخدمت ضد مواقع للبيشمركة التي تدافع عن أربيل.[73] في 8 آذار 2016، أطلق تنظيم داعش صواريخ كيميائية تحمل غاز الخردل وغاز الكلور على سكان منطقة طوز خورماتو وهم في الغالب تركمان شيعة عراقيون، وهي قرية زراعية الى الجنوب مباشرة من مدينة كركوك. وتُقدِّر تقارير وسائل الاعلام الخسائر بما لا يقل عن 400 شخص.[74]

أشارت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الى أن الإختبارات المعملية كانت إيجابية بخصوص غاز الخردل، بعد التحقيق في هجوم تنظيم داعش في 12 آب 2015. ربما قام مقاتلو تنظيم داعش بتطوير قدرتهم على إستعمال الأسلحة الكيميائية في الموصل، بالإعتماد على موارد من صناعة النفط وخبراء محليين لتصنيع الأسلحة.[75]

مواقع المقابر الجماعية

بما أنه تم إستعادت مناطق من سيطرة تنظيم داعش، فقد تم تحديد عدد من المقابر الجماعية في محافظات نينوى، ديالى وصلاح الدين. لا يزال يجري جمع للمعلومات الأساسية عن المواقع التي تم تحديدها،وتجري الحكومة العراقية التحقيقات في مواقع مختارة مثل معسكر سبايكر في محافظة صلاح الدين.

منذ إسترداد السيطرة على سنجار في تشرين الثاني 2015 ، كشفت منظمات غير حكومية، سلطات كوردية وغيرها من الجماعات عن ما لا يقل عن 17 موقع لمقابر جماعية – على الأرجح من ضحايا أيزيديين على يد تنظيم داعش– وحددت ما لا يقل عن 45 موقع لمقابر جماعية في مدينة سنجار وفي المناطق المحيطة بها.[76]

تم العثور على مقابر جماعية في غرب نينوى (بما في ذلك بادوش والجادّة)، وغرب الموصل في ناحية العياضية، وفي منطقة سامراء في محافظة صلاح الدين. في تشرين الأول 2015، إكتشفت قوات الأمن الكوردية مقبرة جماعية بين قريتي طوبزاوة وتايجي Taichy، جنوب غرب كركوك.[77] علاوة على ذلك، في 14 آذار 2015، تم العثور على مقبرة جماعية في قرية الشمسية، جنوب كركوك، تضم رفات 21 شخص من التركمان. وتفيد التقارير أن عمليات القتل وقعت أثناء هجمات تنظيم داعش على المنطقة في حزيران 2014.[78]

إجراءات قوات الأمن العراقية وغيرها من الجماعات المسلحة

إن تنظيم داعش لا يحتكِر إنتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي في العراق. هناك جماعات مسلحة أخرى، بما في ذلك قوات أمن عراقية، وحدات الحشد الشعبي،[79] جنود حكومة إقليم كوردستان المعروفين بإسم البيشمركة وضباط المخابرات،الآسايش، فهم مسؤولون أيضًا عن الإنتهاكات. كما أُتهِمت أيضًا قوات التحالف بإنتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

في أثناء سير العمليات ضد تنظيم داعش، قامت قوات أمن عراقية وميليشيات موالية للحكومة في بعض الحالات بقصف مناطق مدنية مرارًا وتدمير بنية تحتية مدنية وممتلكات.[80] في 4 نيسان 2015، قُتل خمسة من الشبك، بينهم ثلاثة أطفال، خلال غارة جوية ضد تنظيم داعش في قرية الفاضلية في نينوى.[81] لقد أشارت الأمم المتحدة إلى أن معظم التقارير لا يمكن التحقق منها

و«هي أيضًا مُعقّدة ليتم تقييمها ما إذا كانت مُلتزمة بمبادئ التمييُز والتناسب، معتبرةً أن تنظيم داعش يحشر نفسه عمدًا في المناطق المدنية، غالبًا ما يتخلون عن تمييز أنفسهم كمقاتلين، ويستخدم المدنيين والبنية التحتية المدنية كدروع".[82]

ذكرت التقارير أيضًا قيام قوات الأمن العراقية والميليشيات الموالية للحكومة بإرتكاب جرائم حرب أخرى في معركتهم ضد تنظيم داعش. وتشمل هذه الجرائم تهديم بشكل غير قانوني للمباني في المناطق التي تم إستعادتها وخطف مواطنين قسرًا، وجرائم قتل.[83] على سبيل المثال، بعد رحيل تنظيم داعش من آمرلي في تشرين الثاني 2014، يُزعم قيام قوات الحكومة العراقية وقوات شيعية بتدمير العديد من القرى حول المدينة، بشكل رئيسي تلك المأهولة بالتركمان والعرب السُنّة. لقد تم منع سكان محليون من الوصول إلى مناطق آمنة في نقاط تفتيش يحرسها وحدات الحشد الشعبي أو وحدات قوت أمن عراقية. لقد تأثر وبشكل غير متناسب مواطنون تركمان وأقليات عِرقية ودينية اخرى تعيش في صلاح الدين وغيرها من المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم
داعش سابقًا.[84]

ذكرت التقارير قيام حكومة إقليم كوردستان أيضًا بتدمير منازل ومحلات تجارية في المناطق التي كان يسيطر عليها سابقًا تنظيم داعش. إكتشفت منظمة العفو الدولية عمليات حرق واسعة لمنازل وممتلكات في محافظات نينوى، كركوك وديالى هي الآن تحت سيطرة البيشمركة.[85] العديد من زعماء الأقليات العراقية أكّدوا هذه القصة، مُدّعين بأنها أوسع نطاقًا مما ذُكِر في تقرير منظمة العفو الدولية الإنتقائي نسبيًا.[86] ومرة أخرى، إن هذه المحافظات هي مناطق لأعداد كبيرة من سكان سابقين مسيحيين، تركمان، شبك، أيزيدية وغيرهم من الأقليات العرقية والدينية.[87]

شنّت القوات الأمنية الكوردية حملات مداهمة وإعتقالات عشوائية في الأحياء الجنوبية لمدينة كركوك، حيث تتواجد أعداد كبيرة من النازحين داخليًا، وقد تحققت الأمم المتحدة من تقارير عن عوائل في مناطق آمنة تم نقلهم قسرًا من مثل هذه المناطق، في حين تم هدم ملاجئهم ومبانيهم المؤقتة في محافظات كركوك ونينوى وديالى.[88] على سبيل المثال، في 3 آب 2015 أفادت مؤسسة تركمانية محلية لحقوق الإنسان، منظمة إنقاذ المفوضية العليا للتركمان Save the Turkmen High Commission ، بأن 38 عائلة من التركمان النازحين داخليًا قد طُردوا من مبنى في كركوك كانوا يستخدمونه كملجأ.[89]

لقد وردَ بأنه في بعض الحالات كان التهجير القسري وتدمير المنازل والممتلكات يأتي إنتقامًا بسبب الروابط الأُسرية للسكان أو تصور دعمهم لتنظيم داعش، وهناك بعض الأماكن التي سُمِح فيها للسكان المحليين بالعودة مرة أخرى وتم حصر عمليات التدمير ما بعد القتال الى الحد الأدنى. يجري هذا عادة في مناطق يكون هناك فيها دعم من القوات الحكومية للسكان: في حالة عدم وجود مثل هذا الدعم، فإن إحتمالية إخلاء المستوطنات وتدمير المنازل يكون أعلى بكثير.[90]

لقد وردَ بأنه هناك أيضًا بعض الأعمال الوحشية التي تتراوح من عمليات خطف الى هجمات بالقنابل، التي تُرتكَب ضد الأقليات العراقية من قبل جهات غير معروفة أو مجهولة الهوية. على سبيل المثال، في 24 شباط 2015، أفادت مصادر إخبارية محلية أن هجومين بقنابل قد أدى إلى سقوط عدة قتلى وجرح آخرين في ناحيتي آمرلي والأقصري al Aksari التابعتين للمدينة التركمانية طوز خورماتو.[91] كما تواجه الطوائف المسيحية عمليات قتل وإختطاف في مناطق مختلفة من العراق. على سبيل المثال، ذكرت مصادر محلية إختطاف وقتل مسيحيين في 5 حزيران و 7 تموز و 7 أيلول 2015 في كلٍ من ديالى وبغداد.[92]

تدمير التراث الثقافي

«إننا نواجه دمارًا شاملاً على أوسع نطاق للتراث الثقافي منذ الحرب العالمية الثانية".[93]

إنتهجَ تنظيم داعش برنامجًا لتدمير التراث الثقافي الذي إتَّخذَ شكل تحطيم القطع الأثرية في المتاحف الأثرية، تجريف مواقع التراث، تفجير الأضرحة، المقابر، والأماكن المقدسة الأخرى للمجتمعات المحلية، وحرق المكتبات والمحفوظات. من بين الأماكن

المستهدفة متحف الموصل والمواقع الأثرية في نينوى، النمرود، وآشور.[94] لقد حدَّدت صور الأقمار الإصطناعية أيضًا آلاف الحفريات الغير قانونية في العراق وكذلك في سوريا.

عمومًا، يتم نهب المواقع قبل أن يتم تدميرها. على الرغم من أن تقديرات العائدات المالية التي إستلمها تنظيم داعش من بيع الآثار هي واسعة النطاق– تتراوح ما بين 4 ملايين دولار و7 بلايين دولار–[95] فإن بعض علماء الآثار يقدرون قيمة الآثار بما لا يقل عن 300 مليون دولار هي الآن في السوق كجزء من المعاملات التجارية لتنظيم داعش،[96] وذكرت التقارير بأنه يتم الإتجار بها من خلال شبكات إجرامية في تركيا ولبنان.[97] إن إيرادات تنظيم داعش من بيع الآثار المنهوبة قد تطورت بسرعة من خلال جمع ضريبة بنسبة 20٪ من الحفّارين والتجّار العاملين في مناطق تنظيم داعش، من أجل عمل الحفريات الأثرية الخاصة بهم وبيع التراث مباشرة.[98] يعتقد خبراء الآثار أن العديد من المواد التي نُهِبت من المرجح أنها مخبأة في الوقت الحاضر، ليتم بيعها في وقت لاحق.[99] وفيما يتعلق بمنع التجارة، إن القوانين في جميع أنحاء العالم ضعيفة وغير متناسقة، ومسؤولي الجمارك قادرون فقط على رصد جزء بسيط من ما يمر من خلال سيطرتهم.[100]

4 الوضع الحالي للأشخاص النازحين داخليًا

لقد فَرض الصراع المتفاقم المزيد من النزوح للمواطنين العراقيين، مما يجعل العراق بلدًا ذو "أعلى عدد من النازحين وأسرع نسبة نمو للنازحين في العالم في عام 2015".[101] في حين منذ نهاية آيار 2016 تم تحديد أكثر من 3,300,000 شخص، بضمنهم أكثر من مليون نازح من الفتيات والفتيان في سن الدراسة،[102] نزحوا وتفرقوا في أنحاء العراق،[103] ومن المرجح أن يكون الرقم الحقيقي أعلى من ذلك بكثير حيث أن العديد من العائلات فرّوا من منازلهم ووصلوا الى مدن أخرى من دون أن يتم تسجيلهم كنازحين داخليًا.[104] عمومًا، تُقدِّر الأمم المتحدة أن هناك 10 ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.[105] "الفوضى لم يعد لها ما يبررها؛ تحتاج الإستجابة [الإنسانية] أن تنسجم مع هذا التحدي".[106]

إن السكان النازحين في العراق ينبعون من 8 محافظات من أصل 18 محافظة في البلاد، على الرغم من أن غالبية النازحين يأتون من محافظات الأنبار (42 ٪) ونينوى (35 ٪). لقد تأثرت الأقليات العِرقية والدينية بشكل غير متناسب: معظم السكان من الأقليات[107] إما بحثوا عن اللجوء في إقليم كوردستان العراق أو في محافظات في جنوب أو وسط العراق.[108]

أطفال أيزيدية في مخيم في زاخو، العراق، بالقرب من الحدود التركية. جيف غاردنر.

هذا الوضع من النزوح الطويل الأمد يُسلِّط الضوء على الحاجة إلى التركيز البعيد المدى الذي يتجاوز الأمن والإغاثة المباشرَين. يُناقش هذا القسم بعض التحديات الرئيسية التي يعاني منها أفراد الأقليات النازحين داخليًا، بما في ذلك ظروف المأوى، والخدمات المحدودة – خاصة الحصول على التعليم – عدم وجود الوثائق الثبوتية القانونية والقيود المفروضة على حرية الحركة.

إحصائيات حول الأشخاص النازحين داخليًا وحركتهم

يختلف عدد الأشخاص النازحين داخليًا إلى حد كبير من محافظة إلى أخرى، كما هي بالنسبة لترتيبات المأوى والشروط الإنسانية الأخرى. كان لواضعي هذا التقرير فرصة لتقييم أوضاع النازحين داخليًا في أربعة محافظات مستقاة مُستقاة مباشرة من المصدر الأول:

- تستضيف محافظة بغداد حاليًا (بعد الأنبار) ثاني أكبر عدد سكان نازحين داخليًا في العراق (16 ٪ من مجموع عدد النازحين داخليًا). معظمها أصلاً من الأنبار ونزحوا إلى حد كبير بعد نيسان 2015، وبين أيلول 2014 وآذار 2015. والغالبية العظمى منهم (90 ٪) يتم إستضافتهم في إطار خاص.[109]
- تستضيف محافظة دهوك ثالث أكبر عدد من السكان النازحين داخليًا (12٪)، جُلّهم تقريبًا (99 ٪) من محافظة نينوى.[110] نزح معظمهم في أعقاب الإستيلاء على الموصل من

TURKEY
SYRIA
DOHUK
Zakho
Amedi
Dohuk
Atrish
Mamizdeen
Shekh Hasin
SHEKHAN
AKRE
Zumar
Janbur
Shekhan
Akre
Ain Sifne
Alqosh
Sharafian
Bjil
Nahawa
Banasur
Qasrok
Mala Brwan
Al Qanat
Ain Zala
Mosul Dam Lake
Telskuf
AL-SHIKHAN
TAL AFAR
TAL KEIF
Batnay
Bakufa
Mahad
Tal Keif
Qubbek
Chammah
Bardarash
Bashiqa
Snuny
Kursi
SINJAR
Badush
Rashidia
Bartella
Basakrah
Ibrat Ash shaghirah
Tal Afar
Mosul
Mosul Jadida
Al Hamdaniyah
Sinjar
Yanmja
Muhalabiya
AL-HAMDANIYA
Wardiya
Ain Fathi
Bekhdida
Erbil
Hamam al' Alil
Al Khidhir
Sumar Little
Sumar Big
MOSUL
ERBIL
Baja
NINEWA
Khan
Rummana
Al Qayyarah
AL-BA'AJ
Hatra
Kirkuk
HATRA
Hawija
KIRKUK
Baiji
ANBAR
IRAQ
SALAH AL-DIN
Tikrit
Al Qa'im
Samarra
Tharthar Lake
LEGEND
Governorate Center
Governorate Boundary
District Boundary
0 18.6 37.2 Miles
0 30 60 Kms
Ninewa Governorate

قبل تنظيم داعش وتوسيع سيطرته على نينوى، بضمنهم العديد من الأقليات المسيحية، في حين ساهمت الأعمال العدائية بين قوات البيشمركة وتنظيم داعش في سنجار في آب 2014 أيضًا في موجة أخرى من النزوح، وهذه المرة أثّرت بشكل رئيسي على الأيزيديين، وكذلك الشيعة التركمان الذين لجأوا هناك. من حيث ترتيبات المأوى، يُقيم أكثر من ثلث إجمالي عدد النازحين داخليًا في دهوك في مخيمات، بينما يعيش نحو 23٪ في ترتيبات مآوي ذات ظروف حرجة، وحوالي 41 ٪ يتم إستضافتهم في إطار خاص.[111]

- تستضيف محافظة أربيل 12 ٪ من السكان النازحين داخليًا في العراق، 91 ٪ منهم يقيمون في منازل مستأجرة. البقية يقطن معظمهم في مخيمات.[112] إن الموجات الكبيرة من النزوح إلى أربيل قبل حزيران 2014 وبين حزيران وآب 2014، على التعاقب نشأتها في الغالب من الأنبار ونينوى.[113] تتنبّأ الجهات الفاعلة الدينية والإنسانية المحلية إنخفاضًا في عدد النازحين في محافظة أربيل في فصل الربيع المقبل، حيث يَنتظر العديد منهم فقط إرتفاع درجات الحرارة للفرار من [البلاد].[114] على وجه الخصوص، لقد دُفِعت الجماعات المسيحية إلى الهجرة، وفقًا لمقابلة مع سلطة دينية لأغراض هذا التقرير، حيث لا يرون مستقبلاً في العراق.
- تستضيف محافظة كربلاء 2 ٪ من السكان النازحين داخليًا في العراق، فرَّ معظمهم من محافظة نينوى للفترة حزيران– تموز 2014.[115] في 10 حزيران 2014 لوحده، هناك 1000 تركماني من تلعفر هربوا من إضطهاد تنظيم داعش باحثين عن ملجأ في المحافظة.[116] إن محافظة كربلاء تختلف عن بقية المحافظات حيث إن 40 ٪ من النازحين هناك يتم إستضافتهم في مباني دينية، مع عدد مماثل يحتمون في منازل مستأجَرة. السلطات الدينية، بما في ذلك مرقدي الحسين والعباس، كانوا أسخياء في توفير المأوى للنازحين داخليًا فيما يسمى "مدينة الزوار"، حيث يتم تزويد النازحين بوجبات غداء يومية.[117] إن النازحين الذين تمت مقابلتهم في كربلاء في شباط 2016 ذكروا بأنه لمدة عام كامل قدَّمت السلطات الدينية ثلاثة وجبات غذاء في اليوم، على الرغم من أن النازحين الآن لا يحصلون إلا على وجبة غداء. وفي حين أن الغرف المتوفرة في مدينة الزوار يقال بأنها مريحة ونظيفة، فإن معظم النازحين داخليًا لا يُمنحون الدواء أو الرعاية الصحية.[118]

الوضع المعيشي ومستوطنات الأشخاص النازحين داخليًا

وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، فإن الغالبية العظمى من النازحين داخليًا المُحدَّدين وهم (71٪) وَردَ بأنهم يسكنون في مساكن خاصة. من مجموع السكان النازحين داخلياً، وإن 47٪ منهم يتم إستضافتهم في منازل مستأجرة، و24٪ منهم يسكنون مع عائلات مضيفة، وأقل من 1٪ في فنادق أو موتيلات، بينما هناك حوالي 16٪ يسكنون في مآوي ذات ظروف حرجة.[119]

مساكن خاصة

إن العدد المتزايد من النازحين داخليًا الساكنين في مساكن خاصة والتراجع المتزامن في المآوي ذات الظروف الحرجة هو تطور إيجابي على ما يبدو. ومع ذلك فقد بدأ المال ينفذ عند العوائل وهؤلاء الذين تمكنوا في وقت سابق من تحمّل تكاليف السكن (مثل إستئجار المنازل والفنادق والموتيلات) وجدوا أنفسهم غير قادرين على القيام بهذا.[120] على سبيل المثال، في آذار 2015 حوالي 1300 عائلة نازحة في كربلاء واجهت إحتمال الطرد بعد إنسحاب وزارة الهجرة والمهجرين من تغطية مبالغ إيجارهم.[121] آخرون يخططون الآن لمغادرة العراق قبل أن ينفذ المال.[122] وما هو أكثر من ذلك، إن عدم وجود وثائق ثبوتية رسمية يعني أن بعض النازحين داخليًا غير قادرين على توقيع عقود إيجار رسمية، واضعين ضمان إشغالهم للدور في خطر دائم.[123]

في نفس الوقت، إن الإكتظاظ هو الحال في المنازل التي تستضيف العاوائل النازحة، مما يخلق عدم إمكانية إدامة الظروف المعيشية على المدى الطويل. على سبيل المثال، ليس من غير المألوف مصادفة 4–6 عائلات محشورة في منزل واحد معًا، وحتى عندما يكون هناك أقل، فمع أكثر من عائلة واحدة يتقاسمون منزلاً واحدًا، تكون جميع الخدمات في المنزل مشتركة.[124] كشفت

جدول رقم 1: ترتيبات المأوى للأشخاص النازحين داخليًا في العراق، كانون الثاني 2015 - آيار 2016

نوع المأوى	تجمُّعات المأوى	العدد في كانون الثاني 2015	النسبة المئوية للنازحين داخليًا	النسبة المئوية للنازحين داخليًا في تجمعات	العدد في آيار 2016	النسبة المئوية للنازحين داخليًا	النسبة المئوية للنازحين داخليًا في تجمعات
مُخيّم	مُخيّم	212,226	9	9	366,792	11	11
عائلة مُضيِّفة	مساكن خاصة	574,974	25	61	780,276	24	71
فنادق أو موتيلات		41,562	2		11,634	0	
مساكن مستأجرة		755,376	34		1,543,686	47	
مستوطنات غير رسمية	ترتيبات مأوى حرجة	67,086	3	29	127,752	4	16
مباني دينية		162,414	7		110,436	3	
مباني مدرسية		52,410	2		34,878	1	
مباني لم تكتمل أو مهجورة		367,764	16		251,730	8	
غير معروف أو أخرى	غير معروف أو أخرى	20,376	1	1	73,788	2	2

Source: Based on IOM's DTM Rounds X111 (January 2015) and 46 (May 2016).

المقابلات التي أجراها القائمون على كتابة هذا التقرير في شمال العراق في شباط 2016 أن هناك عوائل إختاروا طوعًا الرجوع إلى المخيمات، نظرًا لضيق مساحة المنزل الذي يستأجرونه، على الرغم من حقيقة أن الأوضاع في المنازل المستأجرة هي أفضل عمومًا مما هي عليه في المخيمات.[125]

علاوة على ذلك، فإن العائلات المضيِّفة يعانون أيضًا من نفس النقص في الحصول على المساعدات الإنسانية مثل النازحين داخليًا، مما يعني أن إستضافة الأقارب والأصدقاء النازحين يمكن أن يُجهِد مواردهم. ذكرت التقارير أن الإستجابة المحدودة للامم المتحدة تستهدف أساسًا النازحين في المخيمات، تاركة أولئك الذين يعيشون في المنازل إلى حد كبير من دون المساعدة التي تشتد الحاجة إليها.[126] ونتيجة لذلك، فإن المزيد والمزيد من العوائل النازحة داخليًا يخشون أن يجبروا على ترتيبات المأوى البديل.

المآوي ذات الظروف الحرجة

في حين أن عدد النازحين في ترتيبات المآوي ذات الظروف الحرجة قد إنخفض خلال العام الماضي، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن النازحين قد وجدوا طوعًا بدائل أكثر إستدامة. أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA أن الإخلاء أو التهديد بالإخلاء قد أثر على كثير من الذين يقيمون في مآوي ذات ظروف حرجة: على سبيل المثال، في أوائل أيلول 2015، واجهت 90 عائلة نازحة تعيش في مدرسة في بغداد خطر الطرد من قبل السلطات المحلية، وفي كركوك تم أيضًا تهديد 25 عائلة نازحة في مجمع شقق صدام بالطرد.[127]

في كربلاء، قدّم مرقدا الحسين و العباس السكن بالنسبة لغالبية النازحين داخليًا في المحافظة،[128] حيث يعيش الكثير منهم في ظروف متواضعة في ما يسمى بحسينيات على مشارف المدينة، على طول طريق بغداد– كربلاء وطريق كربلاء – النجف. كشفت مقابلات مع تركمان نازحين داخليًا يأوون في حسينية على مشارف محافظة كربلاء بأن المسجد قد قام بتوفير المياه والكهرباء منذ وصولهم الى كربلاء في شهر آب 2014، ولكن النازحون لا يحصلون على الرعاية الصحية الكافية. سكان حسينية أخرى، أيضًا في كربلاء، قدموا إتهامات مماثلة. مع ذلك، لقد أشاروا

إلى أنه على الرغم من تقديم السلطات الدينية للمياه العذبة كل ثلاثة أيام، فخلال أشهر الصيف لا تكفي لخمس عائلات يتشاركوها.[129]

الأوضاع في المخيمات

هناك تطوّر مثير للقلق آخر وهو العدد المتزايد من النازحين داخليًا (11٪) الذين يعيشون في المخيمات، حيث الظروف، وخاصة خلال أشهر فصل الشتاء، قاسية. وعلى الرغم من الإنذارات المسبقة بشأن ضرورة الإستعداد لظروف الشتاء،[130] فقد كافح النازحون في المخيمات والمباني غير المكتملة للتعامل مع الأمطار الغزيرة والبرد في شتاء 2015/2016 القارس بشكل خاص. لقد تسببت الأمطار في فيضانات في العديد من المخيمات في إقليم كوردستان العراق، مما أثّر على حوالي84,000 نازح في أكثر من 40 موقع ومخيّم في وقت مبكر من تشرين الثاني 2015 لوحده.[131]

وفي حين كانت ظروف المخيمات بالعودة إلى تشرين الثاني 2014 بائسة، مع عدد محدود من الخيام الشتوية والفشل في الإستعداد بشكل صحيح للأمطار والثلوج مما تسبب في ظروف معيشية بائسة،[132] فقد تواصل هذا النقص في الإستعداد على مدى 15 شهرًا الماضية، مع المزيد من التقارير عن شتاء هذا العام القارس الذي يُلقي بظلاله الثقيلة على مخيمات النازحين العراقيين .[133] في مقابلة مع أيزيدي نازح داخليًا يعيش في مخيم في زاخو بمحافظة دهوك، كشف عن سوء أوضاع المخيم:

> «إن الخدمات المتاحة معدومة تمامًا: أطفالنا لا يستطيعون الحصول على التعليم؛ الخدمات الطبية غير كافية؛ إن إدارة المخيم، فضلاً عن نوعية الغذاء والمنتجات التي نتلقاها، غير صالحة. وعلاوة على ذلك، لا يُسمح للجهات الدولية بدخول مخيمنا، فقط وسائل الإعلام التي يتم التدقيق فيها من قبل السلطات يمكنهم القيام بالزيارة، لذلك هناك وعي قليل جدًا عن ظروف أحوالنا".[134]

إن هذا التقرير، على الرغم من أنه فريد من نوعه عن المخيم المذكور، ليس عرضًا شاذًا عن معايير المخيمات في إقليم كوردستان العراق. فأيضًا في محافظة دهوك، في شباط 2016 كشفت زيارة إلى مخيم خانكي، أن الأوضاع قد تدهورت إلى أبعد من ذلك:

> «لقد إعتدنا على الحصول على مياه يتم تسليمها هنا مجانًا – الآن علينا أن ندفع 5000 دينار عراقي لكل خزان، وهو مبلغ كبير بالنسبة لنا. أولئك الذين لا يستطيعون الدفع يضطرون إلى السير إلى نهاية القرية، وحمل المياه بالأسطل الى المخيم. لقد كانت لدينا أيضًا أنابيب تساعدنا على الحصول على المياه، ولكن السلطات أغلقت الصنبور الآن. لا نعرف لماذا".[135]

أفاد كذلك نازحون في مخيم خانكي أن غيرها من الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء، قد قُطِعت من قِبل الحكومة المحلية، زاعمين أن مسؤولون حكوميين محليون قالوا للنازحين أن "يرتِّبوا هذا الامر بأنفسهم". إن العائلات التي تدبَّرت إنشاء خطوط كهرباء خاصة بدائية تستطيع توفير ما يكفي من الكهرباء لشحن هواتفها النقالة فقط.[136] في الموقع أشار مؤلفو هذا التقرير إلى أن كابلات الكهرباء كانت على الأرض، بجوار خزانات المياه، وقيل لنا أن الأطفال الذين يلعبون في الفضاء المجاور سيصعقون بالكهرباء في وقتٍ ما.

وبينما أفادت التقارير تقديم عدد محدود من الخيام الشتوية من قبل المنظمات غير الحكومية، أوضح رجل مُسِن في مخيم خانكي أن معظم النازحين في المخيم الغير رسمي يضطرون إلى شراء الخيام الخاصة بهم، فقط الأشخاص الذين لهم صلات يتم تجهيزهم بالخيام.[137] علاوة على ذلك، كان ولا زال حتى الآن لا توجد حمامات مناسبة في المخيم: معظمها تتألف من أربعة أعمدة فقط مع قماش حولها، وقد لاحظ القائمون على كتابة هذا التقرير أيضًا عددًا من المرافق الصحية مبنية من الصفائح المعدنية، أوردت التقارير أن كل واحدة منها تتقاسمها خمس عائلات.[138]

وصف تقرير ميداني نشرته المنظمة الدولية للاجئين في تشرين الثاني 2015 ظروف مماثلة للنازحين في وسط وجنوب العراق. في واحدة من المخيمات في محافظة الأنبار، أفادت المنظمة الدولية للاجئين رؤية بركة من مياه الصرف الصحي عمقها عدة بوصات في مدخل مبنى مهجور قريب والذي كان أول مأوى في المخيم. ليس فقط مياه الصرف الصحي تَرشَح من الطوابق العليا، ولكن يُخمّن أيضًا وجود مرافق صحية واحد فقط

لكل 120 شخص– وهذا أقل بكثير من المعايير الدولية الموصى بها وهي مرافق صحية واحدة لكل 20 شخص.[139]

لقد تفاقمت كل هذه النواقص والمشاكل من جراء التدفق المستمر للنازحين الجُدد في المخيمات كل يوم.

عدم وجود وثائق ثبوتية وقيود على الحركة

عندما تغلغل تنظيم داعش عبر سهول نينوى، فرَّ السكان المحليون بسرعة على إفتراض أنهم سيكونوا قادرين على العودة إلى ديارهم خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا. لذلك ترك الكثيرون وراءهم، وفقدوها في وقت لاحق، منازلهم وسبل كسب عيشهم، وممتلكاتهم. عمومًا، لقد بدأت هذه الحالة بالتأثير سلبًا على الصحة العقلية والجسدية للعراقيين النازحين داخليًا.[140]

يجب عدم التقليل من الآثار المترتبة على فقدان الوثائق الثبوتية المهمة، مثل بطاقات هوية الأحوال المدنية، بطاقات السكن، أو بطاقات الحصص التموينية، حيث أن عدم وجود مثل هذه الوثائق الثبوتية يمكن أن يُسبِّب صعوبات جمّة في الحصول على الخدمات الأساسية والسلع العامة، بما في ذلك الرعاية الطبية، التعليم، الحصص التموينية، العمالة والرعاية الإجتماعية الحكومية. في الواقع، من دون هذه الوثائق الثبوتية، يصبح من المستحيل تقريبًا على النازحين التسجيل لدى وزارة الهجرة والمهجرين من أجل المطالبة بحزمة المساعدات الحكومية. يواجه العديد من النازحين أيضا الصعوبات في الحصول على الحصص التموينية لأنهم إما قد فقدوا بطاقات التموين الخاصة بهم أو أنهم غير قادرين على نقلها إلى مكانهم الجديد.[141]

بالنسبة للكثيرين إنه من المستحيل العودة لإسترداد وثائقهم الثبوتية لعدد من الأسباب– إنعدام الأمن، تقييد الحركة من قِبل القوات المسلحة (بما في ذلك البيشمركة، قوات الحشد الشعبي وقوات الأمن االعراقية)،[142] أو تدمير منازلهم وممتلكاتهم. من المحتمل، إلى حد كبير، إحتجاز النازحين من الذكور من قِبل الشرطة أو منعهم من التنقّل بين المناطق، وهذا ينطبق بشكل خاص على النازحين من الذكور الذين يتنقلون بدون وثائق ثبوتية. وهذه مشكلة كبيرة ليس فقط بالنسبة للرجال الذين تم إعتقالهم ولكن أيضًا بالنسبة للنساء والأطفال إذا تم فصل العائلات، حيث أن النساء غير قادرات على حمل وثائق ثبوتية إما بأسمائهن أو بالنيابة عن عائلاتهن بسبب طبيعة أنظمة الوثائق الثبوتية العراقية. على سبيل المثال، جميع البطاقات التموينية تحمل إسم الرجل رب الأسرة ، وبالتالي فإن المرأة بدون مرافقة الرجل يمكن منعها من التنقل وإستخدام البطاقة التموينية.[143] علاوة على ذلك، تواجه الأُسر التي ترأسها امرأة تحديات إضافية بعد وفاة المعيل (سيناريو مرجح لموظفي قوات الأمن العراقية أو الحشد الشعبي)، حيث أنهم لا يحصلون على راتب الزوج المتوفى.[144]

هناك المزيد من العوائق التي تحول دون الوصول إلى الوثائق الثبوتية وليس فقط للطبيعة المعقدة للتسجيل،[145] ولكن أيضا تغيير القوانيين باستمرار[146] ونقص العاملين في المكاتب الإدارية. وفقًا لمسؤول دولي رفيع المستوى، أصبحت وزارة الداخلية العراقية أكثر نشاطًا في معالجة هذه القضايا، على سبيل المثال من خلال فتح مكاتب إستبدال بطاقة هوية الأحوال المدنية في إقليم كوردستان العراق، بما في ذلك في مخيمات النازحين داخليًا. حتى الآن، وكما وردَ، ليس هذا كافيًا.[147] علاوة على ذلك، حيث أشار عضو بارز في لجنة الهجرة والمهجرين في البرلمان العراقي، إن إصدار هوية الأحوال المدنية وغيرها من الوثائق الثبوتية في مخيمات النازحين داخليًا يَرسل رسالة إلى الأشخاص النازحين داخليًا، يُقنن وجودهم هناك، وهو في نواح كثيرة عقبة في حد ذاته أمام ذهابهم إلى مدنهم.[148]

بالإضافة إلى عملية التسجيل، هناك حاجة كبيرة للشفافية عندما يتعلق الأمر بحرية الوصول إليها.[149] إن حرية الحركة في العام المنصرم أصبحت مرتبطة بالأوامر الصادرة من قِبل السلطات المحلية، مفصولة على نحو متزايد عن الحكومة المركزية الضعيفة، التي تعمل بشكل مستقل وتفسِّر القانون على النحو الذي تراه.[150] كذلك، العشائر المحلية الآن يُقال بأنها تتفاوض حول مسألة حرية الوصول، مما يجعل حرية الحركة تعتمد على مسألة إلى أي عشيرة ينتمي

الشخص.[151] كانت هناك تقارير من نقاط تفتيش أُغلقت بوجه نازحين داخليًا في السليمانية وفي كركوك،[152] والذي تسبب في زحامات حيث طُلِبَ من الأشخاص النازحين داخليًا تلبية متطلبات "الكفالة" المرهقة – والتي لم يستطع الكثيرون توفيرها.[153] كما تم إيقاف العديد من النازحين داخليًا على جسر بزيبز الذي يربط محافظة الانبار مع ضواحي بغداد.[154] لقد ظهرت قيود إضافية في جنوب العراق، حيث تم تحديد حركة النازحين داخليًا السُنّة في محافظات ذات أغلبية شيعية.[155] لقد وردَ أن الشبك الذين فروا إلى الجنوب يواجهون أيضًا قيودًا على حريتهم في التنقل.[156]

تتناقض هذه الإتهامات مع مزاعم السلطات المحلية في كربلاء من أنها رحبت بالنازحين من دون تمييز. وفي الوقت نفسه، إتفق مسؤولون محليون بأن كربلاء ليست كبيرة بما فيه الكفاية لإستضافة المزيد من المواطنين وأن الحكومة المركزية يجب أن تفعل المزيد من حيث تحسين الحالة الأمنية، السياسية وحالة حقوق الإنسان حتى يتمكن الناس من العودة إلى ديارهم.[157] إتهامات مماثلة لها وجِدت في مكان آخر: في أيار 2015، أعلن مجلس محافظة بابل أنه قد لا يُسمح للمزيد من النازحين داخليًا في محافظتهم "نظرا لعدم وجود موارد لإستضافتهم.[158]

لقد وردَ أيضًا بأن هناك الكثير من العرب والتركمان والشبك الذين وجدوا أن وصولهم إلى إقليم كوردستان العراق مقيّد، وبالتالي أُجبِروا على الإنتقال إلى المناطق المتنازع عليها في شيخان وعقرة في محافظة نينوى ومناطق في كركوك، أو في مناطق كفري وخانقين في محافظة ديالى.[159] أفادت مصادر أخرى أنه لما كان إقليم كوردستان العراق قد رفض إستقبال التركمان النازحين داخليًا، فإنهم أُجبِروا على الإنتقال إلى جنوب العراق بالطائرة.[160]

إفتقار في حرية الوصول إلى التعليم

«يشهد العراق ضياع جيل شبابه. سيكونون أكثر قساوة من تنظيم داعش. بدون تعليم، سوف يكونون أول من يلتقط البندقية".[161]

أفادت تقارير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان OHCHR بأن أكثر من مليون شخص من الفتيات والفتيان في سن الدراسة هم حاليًا نازحون في العراق، وما يقرب من 70٪ منهم قد فقدوا تقريبًا ما يعادل سنة دراسية.[162] وما هو أكثر من ذلك، إن ما يقرُب من واحدة من خمس مدارس لم تعد تعمل، مما أدى إلى إكتظاظ المدارس التي تعمل ونقص في الكادر التدريسي، وغير قادرة على إستيعاب العديد من الطلاب النازحين.[163] ذكرَ مدير منظمة غير حكومية عراقية تمت مقابلته لأغراض هذا التقرير، "ما هو نوع التعليم الذي يمكن أن نتوقعه عندما نضع مئات الأطفال في صف واحد؟"[164]

إن إغلاق المدارس يعني أيضًا أن الأطفال بعد الآن يجب أن يسيروا للوصول إلى أقرب مدرسة لهم وهذا قد يمنعهم من حضور الدروس تمامًا. على سبيل المثال، كشفت التقييمات التي قامت بها منظمة حمورابي لحقوق الإنسان في مخيمات في أربيل أنه في حين، من الناحية النظرية، كان لدى الأطفال إمكانية الحصول على التعليم، فإن الكثير من الآباء والأمهات لا يملكون الموارد اللازمة لدفع ثمن الحافلات التي تذهب إلى مدارس تقع بعيدًا عنهم. في الجنوب،[165] يواجه الأشخاص النازحون داخليًا مشاكل مماثلة: أوضحت مجموعة من النساء التركمانيات من تلعفر، اللواتي يعِشن حاليًا في حسينية على مشارف كربلاء، بأن أطفالهن كانوا غير قادرين على الذهاب إلى المدرسة حيث كانت أقرب مدرسة تبعد مسافة طويلة نسبيًا عنهم، ولم يكن لديهم سيارة.[166]

في محافظة دهوك، المدرسة في المخيم الرسمي خانكي هي أيضًا مفتوحة للأطفال النازحين من المناطق المحيطة بها، ولكن مرة أخرى تمثل المسافة عائقًا بالنسبة للكثيرين. كشفت مقابلات بأن العائلات النازحة في المخيم الرسمي خانكي ترسل فقط الأطفال صغار السن إلى المدرسة خلال أشهر الصيف بسبب المشي الغير مأمون إلى المدرسة.[167] أفادَ نازحون داخليًا في قرية صوركا القريبة بأنهم لا يزالون يرسلون أطفالهم إلى المدرسة في خانكي كل يوم، وعادة سيرًا على الأقدام.[168]

لقد تلقّت الفتيات بصورة خاصة ضربة نتيجة الوضع الحالي، حيث حث هذا الكثيرين على البقاء في المنزل لضمان سلامتهم وأمنهم. وعلاوة على ذلك، في كثير من مناطق العراق الإعتقاد السائد بأنه من غير المناسب ثقافيًا للفتيات حضور المدارس المختلطة وهذا يعني أن بعض الآباء والأمهات يضعون اللوم في عدم حضور بناتهن للمدارس على النقص في المدارس الخاصة بالفتيات.[169]

علاوة على ذلك، فإن حاجة الشباب النازحين إلى المساهمة في إعالة أُسرهم تدفعهم للخروج من المدرسة:

> «لقد أخرجتُ إبني البالغ من العمر 15 عامًا من المدرسة، لأن العائلة تحتاجه للعمل. نحن لسنا الوحيدين. الكثير من العائلات يفعلن َمثل هذا". [170]

لقد تأثّر النازحون داخليًا في الشمال، ضمن أقليات معينة، بصورة سلبية أيضًا بسبب تغيُّر البيئة التعليمية والمناهج الدراسية. لقد أوردَت منظمات غير الحكومية محلية، ومتطوعون، ونازحون على حد سواء، أنه في إقليم كوردستان العراق، حيث لغة التدريس هي الكوردية، إن اللذين لا يتكلمون اللغة الكوردية في الواقع يمنعون من دخول المدارس أو الجامعات، بسبب حواجز اللغة.[171] على سبيل المثال، لقد أعربتْ منظمة حمورابي لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء حقيقة أن العديد من المسيحيين والأيزيديين قد تركوا المدارس حتى المؤقتة منها بسبب البيئة التعليمية المختلفة،[172] بينما أوردَ نازحون داخليًا من سنجار وجود صعوبات في التكيُّف مع مناهج إقليم كوردستان العراق، حيث أن المدارس في سنجار قبل تنظيم داعش إعتادوا على إستخدام منهاج اللغة العربية التابعة لحكومة العراق.[173]
يتفق مسؤولون في الحكومة المحلية في كل من الشمال والجنوب من العراق أن أحد التحديات الرئيسية التي أحدثتها أزمة النزوح الحالية تدور حول الأطفال والتعليم. ففي حين أن بعض المدارس قد أُعيدَ فتحها في قضاء سنجار، لم يتم وضع أي برنامج تعليمي شامل وهادف لمساعدة الأطفال فعليًا في العودة إلى صفوف الدراسة.[174] في كربلاء، لا يوجد ما يكفي من مدارس الكرفانات،[175] وحتى تلك الموجودة ليست كلها مجهّزة بشكل صحيح.[176] في تكريت وردَ بأن الوضع أفضل نوعًا ما، مع إستئناف المدارس والجامعات لأنشطتها وبدأ العام الدراسي الحالي متأخرًا شهرًا واحدًا فقط. مع ذلك، هناك مُعدّات مفقودة أو غير صالحة للاستعمال، وطلاب الجامعة الذين يعيشون في كركوك أو نزحوا إليها مؤقتًا يجدون صعوبات في الوصول إلى تكريت، والطريق الذي يربط المدينتين يسيطر عليه تنظيم داعش.[177]

الإستجابة الإنسانية

إن مسؤولية حماية النازحين داخليًا تقع بشكل طبيعي أولاً وقبل كل شيء على عاتق السلطات الوطنية في الدولة.[178] إن المسؤولية الشاملة لتلبية إحتياجات النازحين داخليًا، بالتالي، تقع مباشرة على الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كوردستان – بمساعدة من المنظمات الإنسانية المحلية والدولية، والجهات المختصة الأخرى.

وفي حين أن شبكة الأمن الإجتماعي للحكومة العراقية كانت حاسمة لحماية ودعم العائلات النازحة داخليًا، فإن هذا الحد الأدنى من الحماية يقع تحت ضغط شديد حيث أن أسعار النفط المنخفضة بإستمرار لها أثر مدمِّر على عائدات كل من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان.[179] لقد إنخفضت الإيرادات العامة لأكثر من 40٪.[180] علاوة على ذلك، حذرت حكومة إقليم كوردستان علنًا من أن المال بدأ يَنفَد، وهذا يعني أن قدرتها على توفير الخدمات الأساسية لما يقرب من 1.800,000 (مليون وثمانمئة الف) عراقي وسوري من الذين فروا من هناك قد ضعُفَ بصورة جديّة. في عام 2015 دعت حكومة إقليم كوردستان الحكومات الغربية لتوفيرمبلغ ما بين 1.4إلى 2.4 بليون دولار (بليون وأربعمائة ألف مليون – بليونين وأربعمائة ألف مليون) لتحقيق الإستقرار في أوضاع النازحين داخليًا في المنطقة.[181] يَتطلَّب ما لا يقل عن بليون دولار سنويا لتحمُّل تكاليف النازحين في إقليم كوردستان العراق.[182]

ما هو أكثر من ذلك، مع أزمة النازحين داخليًا التي تضع ضغطًا على الإقتصادات المحلية، والخدمات والبنية التحتية، فإن نقص التمويل يجعل المجتمعات المضيِّفة، وكذلك النازحون داخليًا معرّضين للأذى

على نحو متزايد.[183] على سبيل المثال، في السليمانية الخدمات الصحية وبحسب ما ورد قد تم قطعها، مما إضطر السكان المحليين للذهاب إلى العيادات الصحية الخاصة بالنازحين داخليًا، وبالتالي خلق التنافس على الخدمات بين السكان المحليين والنازحين داخليًا.[184] وبالمثل، تقليص النفقات في محافظة أربيل أجبر السكان المحليين من عينكاوة أيضًا على إستخدام عيادات النازحين داخليًا.[185] وهذا بدوره يسبب المزيد من التوتر على الوضع المتردّي أصلاً.

كنتيجة لذلك، فإن العراقيين من خلفيات عِرقية، جغرافية، إجتماعية وإقتصادية متنوعة يشعرون الآن بخيبة أمل وإحباط ليس فقط مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان، ولكن مع الأمم المتحدة أيضًا.[186] لقد أوضحَ أحد النازحين داخليًا في مخيم خانكي إن أي مسؤول لم يَقُم بزيارة المخيم (الغير رسمي) خلال الأشهر الستة الماضية، ولم يتحمل أي أحد مسؤولية تشغيله: لقد وردَ بأنه حتى الأمم المتحدة لم تَحظَر.[187] شدّدت شخصية سياسية رفيعة المستوى في بغداد قائلاً:

> «مهما كان الدعم الأساسي الذي قدمته الحكومة والمجتمع الدولي من قَبل، فليس لدينا الآن أي شيء. الروح المعنوية للنازحين داخليًا ضعيفة– أنهم ... لا يستطيعون العودة إلى ديارهم، لذلك فقد طفح كيلهم مع الحكومة. في العام الماضي كان لدى الحكومة العراقية ذريعة، قائلة "كونوا صبورين وسرعان ما ستعودون إلى الأراضي المحررة". ليس لديهم هذا العذر لفترة أطول ". [188]

إستجابة الحكومة

في تموز 2014، أنشأت الحكومة العراقية لجنة عليا للأشخاص المهجّرين بموجب القرار 328، بنية تقديم المساعدة للمهجرين بأسرع وقت ممكن. أنشأت اللجنة في وقت لاحق لجنة تنفيذية، حيث كان لديها مركزًا للعمليات في إقليم كوردستان العراق وكركوك، مع خطط لإستخدام تريليون دينار عراقي (حوالي 819 مليون دولار) كتمويل كانت الحكومة قد وعدت بتوفير جزء من هذا المبلغ.[189]

بعد ذلك بعام، في 26 تموز2015، وافق المركزالمشترك للتنسيق والمراقبة في الحكومة العراقية JCMC والمركز المشترك لتنسيق الأزمات في حكومة إقليم كوردستان JCC، اللذان يُعدّان معًا مسؤولين عن تنسيق واحد من أكبر وأعقد الأزمات الإنسانية في المنطقة، على الإنضمام الى قوات مساعدة ضمان وصول مساعدات إنسانية إلى أكثر من3.300,000 (ثلاثة ملايين وثلاثمئة ألف مليون) نازح داخليًا.[190]علاوة على ذلك، في شباط 2016، وبحسب ما ورد تم تشكيل لجنة جديدة مشتركة بين مختلف الوزارات لمعالجة أزمة النازحين داخليًا.[191]

بالإضافة إلى هذه المحاولات الإيجابية والتي تشتد الحاجة إليها من أجل تنسيق جهود الإغاثة على المستوى الوطني، أطلقت الحكومة خطة عام 2016 للإغاثة، وإيواء وتحقيق الإستقرار، حيث سيكون تنفيذها مرتبطًا إرتباطًا وثيقًا بالأمم المتحدة وشركاء العراق لعام 2016 في خطة الإستجابة الإنسانية.[192] لقد دخل كلاهما حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني 2016 ويسعون إلى التغلب على بعض الثغرات في التمويل من خلال وضع مستويات للأولويات للتأكد من تلبية الإحتياجات الأساسية للفئات الضعيفة.[193] وبشكل أكثر تحديدًا، لقد أعطت خطة الحكومة العراقية الخطوط العريضة للخطوات الواجب إتخاذها لتسجيل الأشخاص المعرّضين للأذى وتوفير الحماية القانونية، وكذلك المأوى الملائم، تأمين الغذاء، التعليم، الصحة وخطط المساعدات النقدية.[194]

في عام 2014 بدأت وزارة المهجرين والمهجرين بتوزيع منحة لمرة واحدة مقدارها مليون دينار عراقي لكل عائلة من النازحين داخليًا. وتؤكد مصادر متعددة أن 85–90٪ من أولئك المسجلين لدى الوزارة قد إستلموا الآن إستحقاقهم الأول.[195] الجولة الثانية من توزيع المليون دينار عراقي وبحسب ما ورد قد تم تخصيصها في الميزانية الوطنية، ولكن العجز المالي منع التوزيع. وفقًا لأحد النواب العراقيين تمت مقابلته لأغراض هذا التقرير بأنه قد تم إستيفاء مبلغ400,000 دينار عراقي، من راتب كل موظف حكومي ولكن لم يتم إعطاء أي شيء إلى النازحين داخليًا أو إلى اللاجئين.[196]

كـذلك أسـهـمت مختـلـف الـوزارات والمحافـظـات في الإستجابة الإنسانية.[197] على سبيل المثال، لقد وردَ أن وزارة النفط قامت بتوفير النفط الأبيض إلى العوائل الـنـازحـة في إقـلـيم كوردستـان الـعراق، بـغداد، ديـالى والانبار، معظمه من دون ثمن، ولكن في بعض الحالات مقابل ثمن.[198] عملاً بخطة الحكومة العراقية لعام 2016، لـقـد تم تحديـد وزارات أخـرى، بما في ذلك الـتـجـارة، الصحـة، التـعليـم، التـعليـم الـعـالي، الإعـمـار والإسكان، والمحافظات لتقديم المساعدة في مجالات معينة.[199]

على الرغم من هذه الإجراءات الإيجابية، فإن إنعدام الأمن، العـقبـات الإداريـة، الفسـاد، التـمـيـيز، التـطلعات السـيـاسـيـة والـنـقص الحاد في الـتـمـويـل قـد قـوّضت وأضعفت تقديم المساعدة.[200] وفقًا لما أورده بياني تشالوكا Beyani Chaloka، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا في الأمم المتحدة، إن نـهـج الحكومـة كـان "إلى حد كبير مخصّص"، وهـنـاك حاجة ماسة للمزيد من الموارد، التخطيط والإهتمام بتلبية إحتياجات الأشخاص النازحين داخليًا.[201]

إن هذا التقييم يتماشى مع الحسابات على أرض الواقع. لقد أوضح أحد موظفي المركز الطبي للنازحين داخليًا في شمال العراق الصعوبات التالية:

> «في الوقت الراهن لم يُقدَّم أي دعم من قبل الحكومة العراقية، على الرغم من أن مركزنا يبدو بـأنه الهيكل الطبي الوحيد للنازحين داخليًا في محافظة أربيل؛ غالبًا ما ترفض المستشفى "الرسمية" علاج النازحين داخليًا، حتى في غرفة الطوارئ. لذا نحن نعتمد كثيرا على الدعم الدولي، ورغم ذلك لدينا 85 موظفًا على أساس تطوعي. والأسوأ من ذلك، لا تقوم الحكومة العراقية بدعم المركز فقط، وإنما تحاول عرقلة عملنا أيضًا: ينغي علينا في الآونة الأخيرة تسجيل المركز كمنظمة لتجنب المشاكل التشغيلية مع السلطات، الذين كانوا يشتكون من عدم وجود ترخيص رسمي لدينا".[202]

أضاف مدير المركز إن الموظفين غالبًا ما يُجبرون على العمل للحكومة المحلية وتتضايق الحكومة المحلية إذا حاولوا التطوع في المركز الطبي.[203]

فيما يتعلق بالمساعدة النقدية، قررت الحكومة العراقية مؤخرًا توزيع مستحقات شهرية قدرها 400,000 دينار عراقي إلى العائلات النازحة، من صندوق رأسماله 2 مـلـيـار دولار يـتـم إدارتـه مـن قـبـل وزارة الـهـجـرة والمهجرين.[204] ومع ذلك، فإن الضائقة المالية الحادة الحالية، جنبًا إلى جنب مع الصعوبات العملية وعدم القدرة على توزيع الأموال، توضّح لماذا لا يزال تنفيذ هذا القرار معلّقًا.

ثمة مشكلة أخرى، كما لوحظ سابقًا في هذا الفصل، وهي حقيقة أن العديد من النازحين داخليًا يُمنعون من الوصول إلى إستحقاقات الحكومة نظرًا لعدم وجود وثـائق ثبوتيـة. وعلاوة على ذلك، ففي مقـابلات مع نازحين داخليًا في كربلاء في شباط 2016، أعربوا عن الإستياء من حقيقة أن كل أسرة نازحة، بغض النظر عن حـجـم الأسـرة تـلـقـى نـفس المبـلـغ وهـو مـلـيـون ديـنـار عراقي– وهذا يعني أن الأسرة المكونة من شخصين هي أفضل حالاً من أسرة مكونة من عشرة أشخاص، وهو المعدل الإحصـائي السـائد بين الأيزيديـة، عـلـى سـبـيـل المثال.

الإستجابة الدولية

مع إنخفاض أسعار النفط وكلفة الحرب الجارية التي تضرب الحكومة العراقية بشدة، أصبح مهمًا أكثر وأكثر حشد المساعدات الإنسانية من خارج المنطقة. في حين أنه من المتوقع أن الموازنة الإتحادية للعراق سوف تخصِّص 800 بليون دينار عراقي من خلال خطة 2016 لشؤون الإغاثة والإيواء وتحقيق الإستقرار، وهذا ما زال يترك عجزًا مقداره1.096 بليون دينار عراقي.[205]
إستجابة لذلك، بدأت الأمم المتحدة وشركاؤها في 1 كانون الثاني 2016 خطة الإستجابة الإنسانية HRP، تنادي فيه بمبلغ العجز البالغ 891 مليون دولارلتغطية المتبقي من 57 ٪ من إجمالي التمويل المطلوب للسماح بـوصـول المسـاعـدات إلى المعـرّضين لـلأذى وعـددهـم 7.300,000 مليون عراقي (من أصل أكثر من 10 ملايين) عراقي في حاجة إلى المساعدة.[206] مع ذلك، وإعتبارا من

نهاية حزيران 2016، تم جمع فقط ما يزيد قليلاً عن 35 ٪ ، أو 312.700,000 مليون دولار، من نداء خطة الإستجابة الإنسانية.[207] يوجد حاليًا فقط 15.6 مليون دولار في التعهدات المستحقّة، من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (أنظر الجدول2).

- لقد كانت المفوضية الأوروبية مانحًا هامًا طوال الأزمة العراقية الحالية. في 23 أيلول 2015، أعلنت المفوضية الأوروبية إقتراحا لزيادة ميزانيتها الإنسانية إستجابة للوضع الإنساني العالمي لاسيما الأزمة السورية.[208] وفي وقت لاحق، رفعت المفوضية الأوروبية، مساعداتها للعراق إلى 40 مليون يورو في التمويل الإنساني، إلى حدٍ ما تقديرًا لأهمية دعم المصالحة ومنع تحول العراق إلى سوريا آخرى.[209]
- من بين مصروفات أخرى، في 29 شباط 2016، أعلنت الولايات المتحدة عن مبلغ إضافي قدره 20 مليون دولار من المساعدات الغذائية الطارئة للعراق.
- أعلن وزير التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ديزموند سوينDesmond Swayne عن تقديم 20 مليون باوند إسترليني كتمويل إنساني إضافي عقب زيارته إلى العراق في أيلول2015. وبذلك تكون المساهمة الإجمالية للحكومة البريطانية بين حزيران 2014 وأيلول 2015 قد وصل إلى 79.500,000 باوند إسترليني[210] مع ذلك، ففي عام 2016 ساهمت المملكة المتحدة حتى الآن بحوالي 8 ملايين دولار فقط.
- بالإضافة إلى التبرعات النقدية، نفّذت المانيا بنجاح برنامجها للقبول الإنساني، والذي نقلت بموجبه 1000 فرد من النساء والأطفال الأكثر تعرّضًا للأذى إلى ولاية بادن فورتمبيرغ Baden-Württemberg في المانيا (بدعم من المنظمة الدولية للهجرة في العراق).[211]
- اليابان، في المقابل، ساهمت في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والذي سوف يذهب

جدول 2: تمويل الدول للدعم الإنساني في العراق، 1كانون الثاني - 29 حزيران عا 2016[213]

الجهة المانحة	التمويل بالدولار الأمريكي	النسبة المئوية للمجموع الكلي	تعهّدات مُعلّقة بالدولار الأمريكي
الولايات المتحدة	89,161,840	28.5%	0
المانيا	86,643,565	27.7%	0
المفوضية الأوربية	48,854,789	15.6%	0
اليابان	29,270,150	9.4%	0
كندا	17,114,160	5.5%	0
السويد	8,454,535	2.7%	0
المملكة المتحدة	7,982,392	2.6%	0
هولندا	6,802,721	2.2%	0
حصّة لم يتم تخصيصها من قِبل وكالات الأمم المتحدة	6,045,329	1.9%	0
فرنسا	5,081,596	1.6%	0
النرويج	3,556,520	1.1%	0
سويسرا	2,168,524	0.7%	0
فنلندا	865,501	0.3%	0
جمهورية كوريا	700,000	0.2%	0
الدانمارك	526,469	0.2%	0
أيطاليا	390,190	0.1%	0
لوكسمبورغ	382,514	0.1%	0
مؤجّلة (مانحين غير محدَّدين)	108,355	0.0%	0
إستونيا	83,799	0.0%	0
متنوّعة (تفاصيل غير متوفرة لحد الآن)	51,835	0.0%	0
إسبانيا	45,501	0.0%	0
ماليزيا	40,000	0.0%	0
الصندوق المركزي للإستجابة الطارئة	0	0.0%	15,000,000
خاص (أشخاص ومنظمات)	-1,618,109	-0.5%	0
المجموع الكلي	312,712,176	100.0%	15,000,000

نحو "دعم مأوى دائم يُراعي الفوارق بين الجنسين للنازحين داخليًا في العراق" و "تعزيز الإنتعاش العمراني في المناطق المُحررة حديثًا في العراق.[212]

الجهات الفاعلة الإنسانية

بالنسبة للجهات الفاعلة الإنسانية العاملة مع السكان الرُحّل في العراق، لقد جَعل العنف المتصاعد في البلاد صعوبة متزايدة في توفير المساعدات الفعالة للسكان المتعرّضين للأذى. وفي هذا السياق لا ينبغي التقليل من شأن أهمية المنظمات غير الحكومية المحلية، لأنها تلعب دورًا حاسمًا في الوصول إلى المواطنين في المناطق الواقعة خارج نطاق المنظمات غير الحكومية الدولية.[214] يوجد حاليًا 209 منظمات غير حكومية عاملة في العراق (40 منظمة دولية، 169 منظمة محلية).[215]

أحد الأمثلة على الجهود المبذولة لتحسين الدعم والحماية للنازحين داخليًا هي مراكز حماية ومساعدة إعادة الإندماج PARCs التي تم تنفيذها منذ عام 2009 من قبل لجنة الإنقاذ الدولية IRC و(مكتب) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR في وسط وجنوب العراق.[216] تقوم هذه المراكز إسبوعيًا بإجراء تقييمات للإقامة وتحديد الإحتياجات وتقدِّم المساعدة القانونية للنازحين داخليًا في جميع أنواع التسوية. في 2015 أجرى المركز أكثر من 1200 تقييمًا على مستوى المجتمع المحلي، وإمتدت إلى أكثر من 84000 أُسرة وتم تقديم المساعدة القانونية لأكثر من 7950 حالة.[217] أكثر من نصف الحالات المذكورة آنفا شملت نازحين داخليًا يسعون للحصول على وثائق ثبوتية. وما هو أكثر من ذلك، تقوم مراكز حماية ومساعدة إعادة الإندماج PARCs بتوظيف محامين ومراقبين ذكور وإناث لضمان أن تكون النسوة قادرات على الشعور بالراحة في الحصول على الدعم الذي يحتاجونه. بالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة الإنقاذ الدولية IRC بتدريب أفراد من المجتمع ذكور وإناث (وكذلك تعمل مع هيئات تنسيق مجتمعية) بهدف خلق مجموعة بارعة من المواطنين يكونوا قادرين على الفهم وبالتالي العمل بنجاح مع القواعد القانونية والإجرائية. من خلال ذلك يأملون أن يكونوا قادرين على الوصول بشكل غير مباشر إلى تلك المناطق (مثل منطقة أبو غريب) التي لا يمكن الوصول إليها من قبل فرقهم الجوالة.[218]

في الآونة الأخيرة، في عام 2014 تم إنشاء مركز إتصالات للنازحين داخليًا،[219] مقره في أربيل، كخط ساخن وطني للنازحين داخليًا للإتصال من أجل الحصول على معلومات حول المساعدات الإنسانية والحصول على ردود الفعل على هذه المساعدة. الموظفون والموظفات في مركز الإتصالات يعطون النازحين الفرصة ليقرروا مع من يكونوا أكثر راحة في الحديث، وهم قادرون على التحدث بلغات ولهجات مختلفة تُستخدم في العراق، وتم تدريبهم ليكونوا قادرين على جمع معلومات دقيقة من المكالمات. عندما يتصل أحد النازحين داخليًا بالمركز، فإنه يمكنه أن يحصل على معلومات عن البرامج الإنسانية (مثل المواقع، الوثائق المطلوبة، وما إلى ذلك) ومن ثم تقوم منظمات غير حكومية مُحدَّدة أو وكالات الأمم المتحدة بلفت الإنتباه إذا ما كان مطلوب إجراء المزيد من التحقيقات. بالإضافة إلى ذلك، يقدِّم مركز الإتصالات تقارير منتظمة للفريق الإنساني في الدولة HCT، وكذلك جمع ردود أفعال الأشخاص النازحين داخليًا للمنظمات الإنسانية.[220]

5

آفاق الهجرة إلى الخارج أو العودة

"إن الشيء الأكثر إيلامًا هو أنه متى ما غادرنا نحن [المسيحيون] – لن نعود أبدًا. نترك تراثنا، قبورنا وأجدادنا في تلك الأرض."

زعيم ديني مسيحي نازح من قره قوش في نينوى

إن القرارات بشأن العودة[221] تعتمد في المقام الأول على الوضع الإنساني، حقوق الإنسان والأمن في كلٍ من مكان النزوح ومكان العودة المُحتمَلة. وبناءًا على هذه العوامل، تختيار الأُسر النازحة داخليًا إما السعي إلى العودة، الفرار من البلاد، أو ببساطة الإنتظار حتى يصبح أحد الخيارات قابل للتطبيق. وفي حين إرتفعت أرقام العائدين تدريجيًا ولكن بصورة ثابتة منذ آذار 2015،[222] فإن عدد الأُسر العائدة إلى أماكنها الأصلية التي نزحت منها، سواء كان أو لم يكن في أمان وكرامة، لا يزال قليلاً بالمقارنة مع الملايين من الأفراد الذين لا يزالون نازحين داخليًا.

آراء نازحين داخليًا حول العودة

وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، إن 42٪ من النازحين داخليًا في وسط وجنوب العراق ينوون العودة إلى مناطقهم الأصلية، في حين أن 35٪ منهم ينتظر إتخاذ قرار بشأن هذه المسألة. نسبة كبيرة 95٪ من أولئك الذين ينتظرون العودة يستشهدون بسوء الأحوال المعيشية في منطقة نزوحهم كسبب لتصميمهم هذا.[223] إن هذه الأرقام تتغير بشكل كبير عندما يتم تحليل جميع المحافظات بشكل جماعي. فعندما يشمل ذلك إقليم كوردستان العراق والمحافظات الشمالية الأخرى من العراق، فالإحصاءات تهبط إلى حد كبير إلى نسبة 22٪ فقط من الأفراد النازحين ينوون العودة إلى الأماكن الأصلية.[224]

يجب النظر في إتجاهات تدفّقات النزوح جنبًا إلى جنب مع هذه الأرقام. مع نزوح المسيحيين والأيزيديين من نينوى عادة إلى إقليم كوردستان العراق، في حين نزوح مجتمعات تركمان وشبك كبيرة إلى وسط أو جنوب العراق، يمكن للمرء أن يستنتج أن آراء الأشخاص النازحين داخليًا حول العودة تختلف بين مختلف الأقليات. أشارت البحوث الميدانية أن هذا هو الحال في الواقع. تتأثر الآراء حول العودة بمجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك قضايا الحماية، نزاعات محلية، تاريخ طويل من الإضطهاد، ظروف مناطق النزوح، ظروف المناطق التي نشأوا فيها فضلاً عن الإرتباط العاطفي ببلداتهم.

آراء أقليات نازحة داخليًا

أظهرت عائلات تركمانية نازحة إلى جنوب العراق وجود نية قوية في العودة إلى مناطقهم الأصلية. ومع ذلك، فبالنسبة إلى الكثيرين، الأمن والخدمات هي شروط مسبقة رئيسية للعودة. أكدت عائلات مقيمة في مستوطنات غير رسمية وكذلك في حسينيات هذه الشروط المسبقة للعودة.[225] على الرغم من ذلك، كان هناك رغبة مُلِحّة للعودة بين التركمان النازحين من تلعفر ونينوى.[226] أعرب أشخاص تمت مقابلتهم عن شعور عميق بالإشتياق لبلداتهم وكذلك على نيّتهم لرحلة العودة إلى تلعفر بمجرد إستعادتها من تنظيم

داعش.[227] أكد مدير منظمة عراقية غير حكومية: "لقد حاولنا تسهيل العودة إلى المناطق القريبة من آمرلي وطوزخورماتو ولكن النازحين يريدون فقط العودة إلى ديارهم في تلعفر.[228] وقد تكهّن بأنه إذا تمت إستعادت تلعفر، ما لا يقل عن النصف سيعودون فورًا.[229]

مع ذلك، لا يتشارك الجميع في هذه الرغبة والعودة في وقت قريب جدًا. إمرأة تركمانية تُقيم في إحدى مستوطنات كربلاء "مدينة الزوار"– تُعتبر عمومًا بأنها تُقدِّم مستويات أفضل من ناحية الظروف المعيشية للنازحين داخليًا – تخشى أنه إذا تمت إستعادت تلعفر فلن يكون لها أي خيار سوى العودة إلى المنزل على الفور، على الرغم من الظروف السيئة في منطقة العودة. وإدّعت أنها لولا هذا الأمر ستكون بحاجة للبدء بدفع إيجار محل إقامتها الحالي، والذي ببساطة لا يمكن لعائلتها أن تتحمله.[230] فتاة تركمانية شابة، تُقيم أيضًا في نفس المستوطنة، أعربت عن رغبتها في الإستقرار في كربلاء إلى أجل غير مسمى– "يعجبني هذا المكان، انه لطيف وأنا على مقربة من الأضرحة. مشكلتي الوحيدة هي أن مدرستي بعيدة جدًا، وإلاّ فأنا لا أريد أن أعود.[231]

تحمل جماعات مسيحية آراء متشائمة حول العودة. أعرب عدة مسيحيين نازحين في عينكاوة، أربيل، عن إحباطهم من ظروف النزوح، ولكن لم يُشِر أحد من الذين تمت مقابلتهم بأنه لديه أي أمل حقيقي في ترك أربيل والعودة إلى مناطقهم الأصلية. معظمهم لا يعتقد بأنها إمكانية واقعية. وأعرب أحد الزعماء المسيحيين الذين تمت مقابلتهم في شمال العراق في شباط 2016 عن أمله في أن يتمكن المسيحيون من أن يعيشوا "حياة كريمة" في العراق، لكنه لا يعتقد بأن ذلك لا يزال ممكنًا في الكثير من مناطق نشأتهم. بدلاً من ذلك، تحدّث عن الإستيطان الطويل الأجل أو الدائم للمسيحيين النازحين داخليًا في عينكاوة، ومحاولته تشجيع هذه الفكرة بين مجتمعات النازحين.[232] ومع ذلك، فإن العديد من المسيحيين النازحين داخليًا يختلفون مع هذا الرأي، ويعارضون الإستيطان الدائم في إقليم كوردستان العراق. ووفقًا للزعيم نفسه، بينما أن المسيحيين ليس لديهم آمال العودة، فهم في نفس الوقت يحجمون عن الإستثمار في المستقبل في عينكاوة لأنه يعني فعليًا التخلي عن أرضهم.[233]

إن توقعات العودة إلى نينوى منخفضة بشكل مثير للقلق: تُشير بعض التقديرات إلى أن عدد المسيحيين في نينوى قبل هجوم تنظيم داعش كان 80,000 نسمة، مع فرار معظمهم، وتوقع عودة 30,000 شخص فقط.[234] وبالمثل، مسؤول حكومي محلي من سنجار يتوقع بأنه أكثر من 50٪ من النازحين داخليًا سوف لا يعودون إلى المنطقة.[235]

أعرب نازحون أيزيديون من الذين تمت مقابلتهم في قرية صغيرة في محافظة دهوك عن أملهم في العودة إلى ديارهم، لكن زعيم القرية ذكرَ أن النازحين في المستوطنات غير الرسمية يخشون العودة، كما أن معظمهم لا يزال يعاني من آثار الحوادث في سنجار.[236] أشار أيزيديون مقيمون في مخيم خانكي الغير رسمي

أيضًا إلى الرغبة في العودة، ومع ذلك فقد كانت هذه النيّة مدفوعة أقل بالتعلق الشخصي بمنازلهم عنه من عدم وجود خيار أفضل، نظرًا لظروف نزوحهم وإفتقارها إلى الموارد المالية للهجرة.[237]

نزاعات مناطقية وتغيير التركيبة السكانية

حتى عندما تكون هناك مناطق لم تَعُد تحت حكم تنظيم داعش، يبقى الوصول إليها مُعرقَلاً من قِبل الميليشيات أو غيرها من الجهات الفاعلة السياسية أو العسكرية. لقد تم إستعادة جرف الصخر، في بابل، من تنظيم داعش في تشرين الأول 2014 ولكن لم يتمكن السكان النازحون من العودة. وقد تم الإبلاغ عن تأخير مماثل في ديالى، صلاح الدين والرمادي.[238]

لقد تأثرت آراء العودة كذلك بشدة بالتوترات الإجتماعية والصراع السياسي والوضع القانوني للمناطق المتنازع عليها. رجل دين مسيحي في مخيم آشتي، في أربيل، لا يعتقد أن النازحين يمكنهم العودة لأنه لا يؤدي إلاّ إلى إستمرار الصراع بين المجتمعات المحلية على الأراضي المتنازع عليها.[239] على مستوى أوسع، العديد من الأقليات يشعرون بالخيانة من قبل الكتل العرقية أو الطائفية الأكبر في البلاد الذين يعتبرونهم قد فشلوا في حمايتهم. يعتقد مدير منظمة عراقية غير حكومية أن سقوط الموصل أثبتَ أن هناك إلتزام قليل بالنسبة لأراضي أشخاص آخرين.[240] مسؤول حكومي آخر وممثل لأقلية نبّهة قائلاً، " إن الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP سلّمنا إلى تنظيم داعش لذلك فإن الأقليات لا يمكن لها أبدا أن ترجع مرة أخرى تحت الحكم الكوردي". حتى النزاعات المناطقية الحالية في المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش سابقًا تُقدِّم مجموعة أخرى من المثبطات للعودة.

ألمحَ زعيم ديني مسيحي الى أن حكومة إقليم كوردستان قد أوضحت أنه عندما تقوم هي بتحرير منطقة ما من تنظيم داعش، فمن ثم يُفترض أن تُسيطر هي على تلك المنطقة: "إنهم يقومون بترسيم الحدود [لأقليم كوردستان العراق] بالدم.[241] كما أعطى مسؤول كوردي رفيع المستوى إنطباعًا عن رغبة حكومة إقليم كوردستان بتوسيع أراضيها بالقول أنه "عندما أقول كوردستان، فأنا أدرج أيضًا ... المناطق [التي أُستُعيدت]".[242]

أكدّ عضو بارز في لجنة الهجرة والمهجرين في البرلمان العراقي الإحباط بين النازحين داخليًا الذين يرغبون في العودة، ولكن لا يمكنهم ذلك. وإستمر قائلاً أن المجتمعات النازحة محبطة بسبب القيود المفروضة على الحركة. قبل عام، كان النازحون داخليًا يُعزّون بتأكيدات الحكومة، ولكن اليوم العديد من النازحين –

المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي

على عكس الوضع بالنسبة للاجئين، الذين لهم أيضًا إطار قانوني دولي متطور، ليس هناك إتفاقية مُحدَّدة أو مجموعة من القوانين مُلزِمة متعلقة خصيصًا بالنازحين داخليًا. ذلك لأن مسؤولية حماية وتعزيز حقوق الإنسان لهم، وحمايتهم من إنتهاكات القانون الدولي الإنساني، لا تزال مع الدولة التي نزحوا ضمن حدودها.[243] يحتفظ النازحون داخليًا بجميع حقوق الإنسان وحمايات القانون الدولي الإنساني التي كانت لديهم قبل نزوحهم؛ إن التحدي هو أن ممارسة هذه الحقوق، نظرًا لحالتهم، أكثر صعوبة مما لو لم يكونوا نازحين.

وفي حين لا يوجد إطار قانوني مُحدَّد لتنظيم أوضاع النازحين، فهناك مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، نُشِرت من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA في 2004.[244] إنها تستند على صكوك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان النافذة، والتي هي مصدر للطبيعة المُلزمة قانونًا للكثير من المبادئ والمعايير المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية. إن تجديد المبادئ هو أن تجمع في موقع واحد المعايير التي تُطبّق لحماية النازحين داخليًا وتوفير إرشادات مفيدة للدول، الوكالات الإنسانية، كيانات الأمم المتحدة وغيرهم من أجل توفير المساعدة والحماية للنازحين داخليًا. وحيث أن تحليل القانون القابل للتطبيق بالتفصيل هو خارج نطاق هذا الفصل، فإن المبادئ التوجيهية يمكن أن تكون أداة مفيدة لتقييم مسؤولية دولة العراق فيما يتعلق بتحدّيات حقوق الإنسان التي تواجه النازحين داخليًا الموضحة في أماكن أخرى من هذا التقرير.

بما في ذلك أولئك الذين يعتزمون العودة، وأولئك الذين لا يعتزمون العودة – يفقدون الصبر مع عودة السياسات والقيود، التي بدأت بتوليد المزيد من تغييرات التركيبة السكّانية في العراق.

الشروط المطلوبة للعودة

وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة IOM، إعتبارا من نهاية آيار2016، عاد 726,336 فرد إلى مناطقهم الأصلية. تقتصر الإتجاهات في هذه العودة على محافظات الأنبار، بغداد، ديالى، أربيل، كركوك، نينوى وصلاح الدين.[245] ومع ذلك، فإن الوضع في مناطق العودة قد ولّد نقاط ضعف جديدة للعائدين. تواجه الأُسر العائدة تدميرًا جزئيًا أو كليًا للبنية التحتية، ومنازل ومرافق مجتمعية، إن لم يكن قد تم الإستيلاء على هذه الممتلكات من قِبل آخرين. إن الأحياء مليئة عادة بعبوات مصائد المغفلين وتلويث العبوات الناسفة بعد إحتلال تنظيم داعش، واضعةً الأفراد العائدين في مخاطر عالية.[246] علاوة على ذلك، إن الأمن العام في مثل هذه المواقع لا يزال هشًا، مع وجود العديد من الجهات المسلحة التي تسعى إلى أو تنفِذ سيطرة فعلية على أراضي تمت إستعادتها وعلى سكانها.

إن الشَرطَين الرئيسيَّين للعودة واللذان كانا يُرفعا مرارًا وتكرارًا من قبل النازحين هما الأمن والخدمات، ولكن هذين الشرطين يجب أن يكونا مجتمعَين مع إستراتيجية محددة لتوفير حلول دائمة للعائدين والتي تشمل تطبيق حقوق الأراضي والممتلكات، وجهود التعويض والمصالحة. إن خطى العودة تبدأ بهذه العوامل.

الأمن

وجود قوات مسلحة

غالبًا ما يتحدد الوضع الأمني في مناطق العودة بالقرارات أو بوجود جهات فاعلة مختلفة حال إستعادة الأراضي من تنظيم داعش، بما في ذلك مسؤولين، قوات أمن عراقية، وحدات الحشد الشعبي أو غيرها من الميليشيات. يتم إستخلاص الإستنتاجات بسرعة بشأن إنتماءات السكان المحليين وكذلك العائدين، والإجراءات الإنتقامية غالبًا ما تكون تعسّفية ووحشية ضد هؤلاء الذين يُنظر إليه على أنهم متعاطفون مع تنظيم داعش.[247]

إن محافظة صلاح الدين منطقة مضطربة في العراق بشكل بارز، وعلى الرغم من أن تكريت تُسجل أعلى أرقام في عدد العائدين، فإنها تُظهر أيضًا أشد إهتمامات الحماية في المنطقة،[248] مما يشير إلى علاقة إيجابية تُنذِر بالخطر بين عدد العائدين وإنتهاكات حقوق الإنسان المسجّلة. إن الوكالة المشتركة لمجموعة الحماية الشاملة تَعتبر إنتهاكات حقوق الإنسان من قبل جهات حكومية أو غير حكومية عسكرية أو أمنية بأنها على مستوى خطير في كل من تكريت وبيجي.[249] ويشمل هذا الإختطاف، الإعتقال التعسفي، الإحتجاز التعسفي والقيود غير المتناسبة على حرية الحركة. تُعتبَر إهتمامات الحماية في المناطق المشار إليها أعلاه أيضًا عالية بالنسبة للحوادث الأمنية التي تؤدي إلى الوفاة أو الإصابة، بما في ذلك الإعتداء، القتل، والخسائر ذات الصلة بالصراع.[250]

إعتبارًا من مطلع عام 2016، لم يُصدِر محافظ صلاح الدين رائد الجبوري (المُعيّن من قبل رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي)، جنبًا إلى جنب مع رئيس مجلس المحافظة أحمد الكريّم، إلى حد الآن إنتقادًا علنيًا واحدًا إلى ميليشيا وحدات الحشد الشعبي. في لقاءٍ مع نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس في 22 كانون الثاني 2016، بيّن أنهم مع ذلك قدّموا طلبًا لعودة النازحين إلى بيجي وإطلاق سراح ما يقرب من 240 من السُنّة أُعتقِلوا من قبل قوات وحدات الحشد الشعبي.[251] إن ملابسات طلب المحافظ توضِّح النقص الحاد في السيطرة على أنشطة الميليشيات. إن السيطرة المدنية الغير كفوءة على القوات المسلحة غير النظامية لا تؤدي إلاّ إلى إطالة أمد عدم الإستقرار في العراق وتمنع العودة، لا سيما للنازحين داخليًا من هوية طائفية أو إثنية معينة من الذين هم عرضة لخطر الإضطهاد بسبب التصوّر بالإنتماء إلى أطراف الصراع.

أكد مدير منظمة عراقية غير حكومية هذا الرأي، مؤكِدًا بأنه، على سبيل المثال، إن النازحين السُنّة التركمان لا يريدون العودة إلى صلاح الدين حيث أن هناك غياب لسيادة الحكومة المركزية في المنطقة، ولا تزال السلطة في أيدي وحدات الحشد الشعبي.[252]

«إذا كان هناك مزيدًا من التدخل الحكومي في المنطقة فبالتالي سيشعر المواطنون بالأمان في العودة. وجود الحكومة المركزية ضعيف – الكورد لهم وجود هناك ولكن الإنطباع السائد هو أنهم يحمون أنفسهم فقط ".

أعربت مصادر أخرى عن رأي يقول أن السلطات المحلية لا تفتقر إلى الرقابة الفعالة فقط، ولكن أيضًا الوجود المادي في المحافظة. لقد وردَ بأن المحافظ وأعضاء مجلس المحافظة يزورون تكريت حوالي مرة واحدة في الشهر فقط. في القيام بذلك، تُظهِر السلطات المحلية عدم إهتمام بشؤون صلاح الدين ومن المحتمل أن تشير كذلك إلى النازحين داخليًا بأن منطقة تكريت هي في الحقيقة ليست آمنة بما فيه الكفاية لكي يعودوا إليها.[253]

كما هو الحال في صلاح الدين، عيّنات من العائدين والتجاوزات في محافظة ديالى توضح أيضًا أن الحوادث الأمنية التي تؤدي إلى القتل والإصابة تكون في أعلى مستوياتها حيثما يكون عدد العائلات العائدة أكبر، وهي في مدن الخالص والمقدادية. في مدينة المقدادية، جسامة إنتهاكات حقوق الإنسان من قبل جهات حكومية أو غير حكومية عسكرية تُصنّف بأنها مرتفعة أيضًا.[254]

كان هناك تدهور للوضع الأمني في ديالى في الأشهر الأخيرة مع ميليشيات تُمارس السيطرة في سياق الصراع الطائفي. لقد حصل هادي العامري، أمين عام منظمة بدر،[255] على تفويض من رئيس الوزراء السابق نوري المالكي في عام 2014 للإشراف على الشؤون الأمنية في المحافظة، وحاليًا يستمر في ممارسة هذا "التفويض" في شؤون الأمن.[256] وبالتالي فقد مكّنت الحكومة المركزية الميليشيات على السلطات المحلية وقوات الأمن العراقية، وخلقت وضعًا يكون فيه عودة المدنيين النازحين داخليًا ضعيفًا للغاية .

هناك 20,000 فرد من الشرطة، 5000 فرد من مقاتلي وحدات الحشد الشعبي،[257] وكما ذكرت التقاريرأكثر من 56 ميليشيا شيعية عاملة في ديالى.[258] في كانون الثاني من هذا العام، تم إحراق ما لا يقل عن تسعة مساجد، مخازن ومنازل وتم خطف عددًا من الرجال وقُتلوا في المقدادية.[259] في نفس المنطقة، تَعرض سكان للتهديد من قبل المليشيات، مما فرض نزوح جديد، بما في ذلك العائلات العائدة. في مناطق مثل هذه، حتى لو أن النازحين داخليًا قادرون على العودة، فإن الصراع الطائفي الذي طال أمده وببساطة لا يفضي إلى قدرتهم على البقاء. هذا رأي ردده عضو بارز في لجنة الهجرة والمهجرين في البرلمان العراقي، الذي أكد أن "الخطوة الأولى هي أن تكون الأسلحة في يد الحكومة فقط ... وليس في يد وحدات الحشد الشعبي".[260]

إن سنجار في نينوى هي مثال آخر عن منطقة تنشط فيها عدة قوات مسلحة، كلها بإسم الحماية. وفقًا لمسؤول حكومي رفيع المستوى، البيشمركة هي قوة الدفاع البارزة الوحيدة التي تحمي سنجار المدينة ذات الأغالبية الأيزيدية والادعاء بوجود نفوذ عسكري آخر هو "دعاية". مع ذلك إعترف بأن الحدود بين سوريا والعراق مفتوحة، مما يتيح لقوات وحدات حماية الشعب Yekineyen Parastina Gel (YPG)، الإنتقال بين البلدين ويكون لها وجود عسكري نشط في سنجار.[261]

نينوى هي حالة فريدة من نوعها فيما يتعلق بالأمن بالنسبة للعائدين بسبب التنوع السكاني الغني للأقليات التي نشأت أصلاً من المحافظة والإنتهاكات الفظيعة التي تعرضوا لها، من الناحية التاريخية وفي الصراع الحالي.[262] حتى لو تم القضاء على التهديد المادي لتنظيم داعش، فإن النزاعات على الأراضي بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان والمجتمعات المحلية تستمر في إيقاع الأقليات عرضة لإنتهاكات حقوق أخرى. إن التواجد في المنطقة التي فيها قوات عسكرية من إنتماءات سياسية متفاوتة هو بالفعل مؤشِّر الى نزاعات قادمة.

إجراءات ومتطلبات العودة

إن العودة حتى الآن يمكن أن تُصنَّف إمّا طوعية، قسرية أو مرفوضة. في العام الماضي كانت هناك تقارير عن إعادة قسرية إلى صلاح الدين، ديالى، نينوى والأنبار، وعادة ما تحدث بسبب عوامل الطرد في مناطق النزوح.[263] وهذا يشمل إستخدام السلطات لعمليات إخلاء، مصادرة وثائق ثبوتية، مضايقة وإعتقال

تعسفي لإجبار النازحين على مغادرة مناطق النزوح، وخاصة فيما يتعلق بالنازحين داخليًا في كركوك.[264]

لقد أفادت تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن طرد الأشخاص النازحين في تزايد.[265] إن المجتمعات المُضيِّفة توّاقة لعودة النازحين داخليًا، حتى حيثما تكون الأوضاع الأمنية غير آمنة، تاركين الأشخاص النازحين داخليًا يشعرون بأنه غير مرغوب فيهم في مناطق النزوح، ومع ذلك فهم غير راغبين في العودة إلى الدمار وإنعدام الأمن في بلداتهم. في بعض المواقع، كان يجب على الأشخاص النازحين داخليًا الخضوع لإجراءات الفحص الأمني لكي يُسمح لهم بالعودة. لقد تم إنشاء لجنة للفحص الأمني في تكريت تتألف من وحدات الحشد الشعبي، قوات الأمن العراقية، وممثلين عن شيوخ عشائر.[266] تم الإنتهاء من تدقيق الخلفية الأمنية لجميع العائدين إلى المنطقة. تم تشكيل لجنة مماثلة في ديالى لتخليص طلبات العودة.

تم الإبلاغ عن حرمان من الوصول إلى المناطق الأصلية في صلاح الدين، حيث لم يُسمح لعائلات أو عشائر بأكملها ينظر إليهم على أنهم مرتبطون مع تنظيم داعش بالدخول، مما يجعل العودة مستحيلة. في قضاء بلد، تم تشكيل لجنة للعودة بإستخدام تكريت كنموذج، ولكن شهدت ناحية يثرب عودة قليلة بسبب معارضة العشيرة لعودة عوائل يعتقدون أنهم من أنصار تنظيم داعش.

يجري إستخدام تدابير مكافحة التمرد للحفاظ على الأمن في مناطق العودة كمبرر لفرض قيود على حرية حركة الأشخاص النازحين داخليًا– وهو حق مُدرج في السياسة الوطنية حول النزوح الذي أصدره العراق: "لا يجوز لأي شخص أن يُجبَر بصورة تعسفية أو غير قانونية على البقاء داخل منطقة، مكان أو إقليم معين، ولا يجوز إجباره / إجبارها على مغادرة أرض، مكان أو إقليم معيّن".[267] وفقًا لهذه السياسة، فإن القيود المفروضة لغرض الأمن القومي لا يمكن إلاّ أن تُفرض بالقانون.[268] ومع ذلك، فإن العديد من القرارات بشأن الحرمان من العودة ظهرت بصورة تعسفية، تمييزية وطائفية في الطبيعة، ولا تتفق مع حق النازحين في حرية التنقل، وبالتالي العودة.

هناك فشل منهجي في عملية منح وتسهيل العودة. وأعرب مسؤول دولي رفيع المستوى في بغداد عن القلق من أنه على مدى العام الماضي إنتقلت إجراءات التمييز من كونها ممارسات لمرة واحدة لتصبح القاعدة.[269] وعلى الرغم من أن السياسة الوطنية حول النزوح تُفيد بأنه "يجب على المحافظات والسلطات المحلية أن لا تمنع الأشخاص النازحين داخليًا من الإقامة في مناطقهم، ويجب أن لا تضع العقبات في هذا الشأن"،[270] فإن حقوق الوصول والعودة قد تم تداولها على أرض الواقع من قبل عشائر وسلطات محلية يعملون وفقًا لتقديرهم.

لقد وثّق أيضًا عاملون في المجال الإنساني في مناطق تمت إستعادتها من تنظيم داعش نمط من أشخاص نازحين حُرموا من الحق في العودة إلى ديارهم. لقد لاحظ شهود عيان أن قوات البيشمركة لديها أجندة تتجاوز قتال تنظيم داعش – تأسيس حدود دولة كوردية مستقبلية، وإخراج السكان السابقين. "إنهم يريدون تغيير التركيبة السكانية لهذه القرى"، وفقًا لمقابلة مع أحد عمال الإغاثة مقرها كركوك لغرض تقرير السياسة الخارجية. "إذا حرقوا ودمروا هذه القرى، فإن المواطنين سوف لن يعودوا. يريدون من العرب الذهاب إلى مكان آخر".[271]

مما يثير القلق الكبير هو المعنى الضمني لإجراء تغييرات في بنية التركيبة السكانية لمناطق العودة، بسبب فرض مثل هذه الاجراءات الأمنية. ونتيجة لذلك، يمكن تهميش الأقليات أبعد من ذلك.

> مع نمط سياسات أو ممارسات العودة، هناك تغيير في التركيبة السكانية أكثر وضوحًا مقارنة بالعام الماضي. وهو إعادة هندسة البلاد. إن مجاميع الأقليات ليس فقط معضمها متضرر من هذا، لكنهم الأكثر إستثمارًا في كيف سيبدو مستقبل مناطقهم." [272]

التلوّث بالعبوات الناسفة (IED) / المتفجرات من مخلفات الحرب (ERW)

إن عبوات مصائد المغفلين التي زرعها تنظيم داعش تشكل خطرًا مدقعًا على حياة وأطراف العائدين في مناطق تمكنوا من الوصول إليها حديثًا. تُشير التقارير إلى أن العبوات الناسفة في سنجار تم إبطالها أو إزالتها، ولكن الكثير لا يزال موجودًا.[273] في بيجي وصلاح الدين، السلطات والقوات المحلية بما في ذلك قوات الأمن العراقية، وحدات الحشد الشعبي، الشرطة وميليشيات العشائر الأخرى لا تُشجِّع عودة النازحين داخليًا حتى يتم تطهير المنطقة من التلوثات بالعبوات الناسفة / المتفجرات من مخلفات الحرب.[274]

على الرغم من أن الإزالة الفورية للألغام والعبوات الناسفة مع المساعدة المتخصصة أمر بالغ الأهمية قبل أن يتم الشروع في عودة النازحين داخليًا،[275] مع ذلك هناك عدة عوائل تحملت عبء خطر العودة. إن وجود الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب لا تُمثِّل خطر جسدي واضح فقط، ولكنها تمنع كذلك حرية التنقل داخل مناطق العائدين، ومن ثم إعاقة الوصول إلى سبل العيش، التعليم، توصيل المساعدات الخارجية وكذلك إعادة الإعمار لمرحلة ما بعد الصراع.[276]

الخدمات

سبل العيش

حتى في المناطق التي تشهد النسبة الأكثر أهمية من العائدين، كان إقتناء فرص كسب العيش بطيئًا. تُشير بعض المصادر إلى أنه في تكريت، ليس هناك حاليًا أي فرص عمل.[277] إن الوضع يزداد سوءًا من خلال التدمير الواسع النطاق لمصفاة بيجي، التي يعتمد عليها 10,000موظف. إستمر دفع الرواتب الى جزء من عمال المصفاة على الأقل كما في منتصف شباط 2016، ولكن هذا من المرجح أنه لن يكون مستدامًا.[278]

تجدر الإشارة إلى أن القدرة على إستئناف العمل تعتمد في كثير من الحالات على عوامل أخرى مثل الأمن، ترميم البنية التحتية وإعادة إمدادات الطاقة. وكما هو الحال، فإن فرص كسب العيش في مناطق العودة محدودة للغاية ويمكن أن تكون عاملاً في منع عودة الأشخاص النازحين داخليًا. إن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، يؤكد هذه الحالة التي تفيد بأن "سبل العيش في مناطق العودة لا تلعب دورًا".[279]

الصحة والخدمات العامة

في مناطق العودة، مرافق الصرف الصحي الأساسية وخدمات المياه غالبًا ما تكون غير موثوق بها، وحيث أن البنية التحتية قد لحق بها أضرار، فإن شبكات المياه تتطلب إعادة ترميم.[280]

لقد أفاد أشخاص نازحزن داخليًا عادوا في تكريت بأن خطوط الكهرباء قد تضررت أو دمرت من قبل تنظيم داعش، ويتوقع السكان حدوث مزيد من التدهور في الوضع، ليس فقط مع إنقطاع التيار الكهربائي، ولكن أيضًا نقص الوقود والمنتجات الزراعية.[281] وبالمثل، لم تعود الكهرباء في قضاء سنجار على الرغم من أن عملية القيام بذلك قد تم تعزيزها بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.[282] مع ذلك فإن العائدين في حاجة إلى توفير إمدادات الطاقة البديلة حتى يمكن إستعادة الكهرباء .

إن الجهود الرامية إلى إنشاء عيادات ومراكز طبية في مناطق تمت إستعادتها من تنظيم داعش هي في قيد التنفيذ[283] ولكن الوصول إلى الخدمات الطبية لعلاج الأمراض المزمنة أو الإجراءات الطبية الرئيسية لا تزال محدودة. تم إستخدام المستشفيات في تكريت كقواعد لتنظيم داعش وتم تدميرها، لذلك أولئك الذين يسعون الى علاج طبي أكثر تقدمًا يجب أن يسافروا إلى أقرب مستشفى، وتقع في المدينة التالية وهي، سامراء.[284]

إن الحصول على الخدمات العامة يُمثل تحدّيًا لا يمكن إنكاره بالنسبة للعائدين، وإن العديد من الأشخاص النازحين داخليًا ينتظرون عودة هذه الخدمات قبل أن يعودوا. يتوقع مسؤول حكومي رفيع المستوى أنه إذا تم إستئناف الخدمات في سنجار، فإن ما يقرب من 30٪ من الأشخاص النازحين داخليًا من المنطقة سيكونوا قد عادوا بحلول نهاية عام 2016.[285]

التعليم

لا تزال حرية الوصول إلى التعليم تحديًا كبيرًا نتيجة لتمرد تنظيم داعش. في الأنبار، لا يزال هناك ما يقدر بنحو 130 مدرسة محتلة، ولكن حتى عندما يتم إخلاؤها، يجب أن يتم مسح المباني من جميع العبوات المتفجرة ومخلفات الحرب قبل التمكن من إعادة إستخدام المدارس مرة أخرى.[286]

سواء أثناء إحتلال تنظيم داعش أو أثناء إسترداد السيطرة على المدن، تم تدمير أو إتلاف المباني وتتطلب الإصلاح قبل التمكن من إستئناف التعليم. جامعة تكريت، على سبيل المثال، كما وردَ، تم إشغالها من قِبل قوات الأمن العراقية أثناء القتال، في محاولة لمنع تنظيم داعش من الدخول وتدمير المرافق. وفي حين أن المبنى لا يزال معظمه سليمًا، فإن بعض معدات الجامعة الآن مفقودة أو غير صالحة للإستعمال. ومع ذلك، ووفقًا لأحد العائدين في جامعة تكريت، إن المدارس والمعاهد الأكاديمية إستأنفت نشاطها مع تأخير لمدة شهر واحد فقط للعام الدراسي الحالي. إن مدرسة كبيرة للبنات في تكريت وكما وردَ هي تحت حماية قوات الأمن العراقية.[287]

في نينوى، من غير المرجّح إستئناف سريع مماثل للتعليم، وإن كانت هناك مزاعم بأن المدارس أُعيد فتحها في قضاء سنجار.[288] جامعة الموصل، وهي ثاني أكبر مؤسسة بحث وتعليم في العراق، قد تم إغلاقها من قبل تنظيم داعش وتم نهب مكتباتها، في حين إضطر الآلاف من الطلاب والأساتذة للهرب.[289] سوف تحتاج إلى عودة على نطاق واسع للمدرسين والأساتذة من أجل إستئناف الخدمات هناك، ولكن مع بروز مخاوف الحماية في المنطقة، فإن إحتمالات عودة الأقليات بعد إسترداد السيطرة على الموصل ليست مؤكدة.

إن الأمر الحاسم لتحقيق التعليم المناسب للعائدين هو تنقيح المناهج الدراسية في المدارس في المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش. وبحسب ما ورد قام تنظيم داعش بالمحافظة على رقابة مشدَّدة على المواد التعليمية، وحذف مواد العلوم، الفن، الموسيقى، التاريخ والأدب من المناهج.[290] ومن المرجح أنه في المناطق التي تمت إستعادتها من تنظيم داعش، يتطلب إعادة تدريب المعلمين وقد يحتاج الطلاب إلى إعادة تعليم. هناك مؤشر مروّع عن هذا الأمر تم وصفه من قبل أحد الأشخاص النازحين داخليًا من الأيزيديين حيث أن أحد أقاربه، صبي يبلغ من العمر 9 سنوات، رفض إنقاذه من أَسر تنظيم داعش بسبب خضوعه لغسل دماغ في العام الماضي في مدرسة يديرها تنظيم داعش.[291]

إذا لم يتم إستئناف خدمات التعليم بسرعة في مناطق العودة، هناك خطر متزايد من عمالة الأطفال والزواج المبكر، في حين أن المراهقين يمكن أن يكونوا عرضة للتلاعب السياسي والإجتماعي، وبالتالي تفاقم الصراعات الإجتماعية وزيادة التجنيد في الجماعات المسلحة.

حقوق الملكية والتعويض

في مناطق العودة، من المحتمل أن تنشأ مشاكل تتعلق بملكية العقارات والتعويض. أثناء إحتلال تنظيم داعش، تم نهب أو تدمير العديد من المنازل، وخُصِّصت لأنصار أو مقاتلي تنظيم داعش. في عملية إستعادة السيطرة على المدن أو البلدات، دُمِّرت وسُلِبت منازل أكثر من ذلك، وفي بعض الحالات تم إحتلالها حديثًا من قِبل ميليشيات أو أفراد يدّعون حقوقًا في الممتلكات أو الأرض.[292]

وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة IOM، 91% من العائدين عادوا إلى ديارهم الأصلية، في حين أن 11٪ من الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية يقيمون في مأوى بديل، بما في ذلك المباني غير المكتملة (6 ٪)، مستوطنات غير رسمية (1 ٪)[293] أو مساكن مستأجرة (2 ٪) . غير أنه، من المرجح أن غالبية الأشخاص النازحين داخليًا من الذين دُمِّرت منازلهم وببساطة لن يعودوا على الإطلاق. في سنجار على سبيل المثال، تم إتخاذ لقطات فيديو بعد إستعادة السيطرة على المدينة أظهرت محو كامل للبنية التحتية، منازل ومباني دينية، بما في ذلك بسبب الضربات الجوية، العبوات الناسفة / المتفجرات من مخلفات الحرب وحتى تدمير تنظيم داعش بالجرارات.[294] لقد تم الإبلاغ عن عودة إلى قضاء سنجار، ولكن العودة إلى مدينة سنجار أمر مستحيل تمامًا في هذه الظروف. إن بعض النازحين في حيرة فيما يتعلق بماذا حدث بالضبط لممتلكاتهم، وهم بالتالي غير قادرين على

تقييم ما إذا كانت العودة هي إحتمال وارد. أعربت إمرأة تركمانية نازحة من تلعفر عن عدم يقينها: "لقد سمعنا أن كل شيء قد دُمِّر ودُمِّرت جميع المنازل – رأينا هذا على التلفاز.[295] عندما سُئلت مجموعة من النساء نازحات عن ما هي الشروط التي يطلبونها للعودة إلى ديارهم، إمرأة حدة منهن فقط ذكرت أنها بحاجة إلى إستبدال أثاثها المنزلي وبذلك تستطيع أن تذهب للعيش يوم بيوم.[296] إن توقعات التعويض بين الأشخاص النازحين داخليًا في كثير من الحالات منخفضة جدًا.

إذا كان الأشخاص النازحون داخليًا العائدون غير قادرين على الوصول إلى منازلهم، ستبقى العودة شبه مستحيلة بالنسبة للكثيرين، لا سيما أولئك الذين لا يملكون وسيلة للحصول على سكن بديل في مناطقهم الأصلية. في إطار السياسة الوطنية للنزوح، تَضمن الحكومة العراقية للأشخاص النازحين حقوقهم في تملك العقارات، الحيازة والتعويض عن الممتلكات في حالات النزوح، الهدم أو التدمير.[297] بموجب السياسة الوطنية للنزوح "الأشخاص الذين حُرموا من منازلهم يكون لهم الحق في إعادة ممتلكاتهم ، ويجب على الحكومة وكافة أجهزتها الأمنية والعسكرية أن تحترم هذا الحق.[298] وبينما يتم تقديم التعويضات في بعض الأحيان، فغالبًا ما تُحرِّكها إعتبارات سياسية. بناءًا على طلب وحدات الحشد الشعبي تقديم التعويض، خَصّص مجلس محافظة صلاح الدين ميزانية تتكون من خُمس كامل الموازنة التشغيلية للمحافظة لعام 2015 ، أي ما يعادل 3 مليارات دينار عراقي، لتقديم التعويض عن وفاة 431 شخص من السكان الشيعة على يد تنظيم داعش. وكان هذا شرطًا مسبقًا، من قبل قادة وحدات الحشد الشعبي، المنصوص عليها في مقابل عودة الأشخاص النازحين داخليًا إلى ناحية يثرب.[299]

لقد عكست أنماط مماثلة من أولويات التعويض من قِبل البرلمان. في 2 شباط 2016، قرر مجلس الوزراء، برئاسة رئيس الوزراء حيدر العبادي، منح قطع أراضي سكنية لأُسَر القتلى، الجرحى أو المعاقين في مكافحة تنظيم داعش، فضلاً عن قِطع أراضي لأعضاء الفريق العراقي لكرة القدم وكادره التدريبي.[300]

لجنة الهجرة والمهجرين، من جهة أخرى، بدأت العمل على وضع مشروع قانون بشأن عودة الأشخاص النازحين داخليًا، والذي سيضم على ما يبدو أحكامًا بالتعويض.[301] غير ان الوضع الإقتصادي في العراق سيكون قيدًا على أي خطط للتعويض تعتزم وضعها. كما أشار مسؤول دولي رفيع المستوى، "إن العراق في كثير من الأحيان سخي في مخططات المنح، ولكن لن يتم تنفيذ القوانين والسياسات الجديدة بسهولة في العراق. إن رغبات وأهداف الحكومة لا تستوي مع قدراتها".[302]

المصالحة

توجد عدة فئات من التوتر الإجتماعي والصراع في العراق. على مستوى واحد، يعتقد العديد من الأشخاص النازحين داخليًا من الأقليات أن ظروفهم وعدم حمايتهم من تنظيم داعش يمكن أن يُعزى جزئيًا إلى الإهمال أو المصالح السياسية للسلطات المختصة. غالبًا ما يكون هناك إحتكاك بين الأشخاص النازحين داخليًا (في مناطق النزوح، وكذلك في مناطق العودة) أولئك الذين يتخذون جانب، أو يدعمون، هذه السلطات، وأولئك الذين لا يفعلون ذلك. يقول ممثلو الأقليات أن الإضطهاد منذ فترة طويلة ضد الأقليات في العراق قد أدى إلى إنعدام الثقة الشديد بين الأقليات في البلاد، إلاّ أن تلك الثقة هي شرط مُسبق صعب ولكن حاسم للسلام.[303] غير أنه، بين تلك المجتمعات التي عانت من عمليات قتل جماعي، خطف وعنف جنسي، نجد أن نالعنف والرغبة في الإنتقام غالبًا ما تكون قوية وقد تفوق الدعوة إلى العدالة. أشار ناشط بارز في مجال حقوق الإنسان "إن الأيزيدية لا يتكلمون عن العقاب أو العدالة– إنهم يتحدثون فقط عن الإنتقام لشرفهم.[304]

على الصعيد المجتمعي، هناك إمكانية لحدوث توترات خطيرة وطويلة الأمد بين المجتمعات المحلية والأشخاص النازحين داخليًا العائدين إذا لم يتم البدء بجهود المصالحة. هناك تصور قوي وغالبًا ما مُضلِّل بين أشخاص نازحين داخليًا وبين مسؤولين على حد سواء وهو أن أولئك الذين لم يحاولوا الهرب من تنظيم داعش هم إما من أتباع أو من داعمي هذه المجموعة. في تكريت، يُقال بأن المتعاطفين مع تنظيم داعش فروا

من المنطقة عندما كانت على وشك إستردادها، وإستباق الصراع المحتمل.[305] ومع ذلك، التوترات بقيت.

هناك أيضًا أصوات أكثر تفاؤلاً. هناك شعور بأن المصالحة في صلاح الدين أمر لا مفرَّ منه نظرًا لتنوع تركيبتها العِرقية، الدينية، الثقافية واللغوية قبل إحتلال تنظيم داعش لها.[306] ومع ذلك، فإن الإضطهاد الذي يستهدف الأقليات، والإستياء من حكم الميليشيات وإستمرار العنف الطائفي يعني أن المصالحة بين المجتمعات ستكون عملية تمتد لعقود طويلة، تتطلب جهودًا مخلصة من السلطات المحلية، والزعماء الدينيين وممثلي الأقليات، لمنع مناطق العودة من السقوط في هوّة تجدُّد الصراع.

تدفقات الهجرة المحتملة

إن الصراعات وعدم الإستقرار السياسي في العراق قد أدت إلى عقود من الإضطهاد والتهميش للأقليات. تواجه البلاد الآن أزمة ثلاثية: تفكك الأمن الوطني، حالة طوارئ إنسانية وإنهيار إقتصادي. ومع وجود علامات قليلة على التحسن، لا يزال العراق يشهد موجات جديدة من النزوح وكذلك تزايدًا في معدلات الهجرة.

لا مكان في العراق

إن الأقليات يفقدون وبشكل متزايد شعورهم بالإنتماء إلى العراق. إن التغييرات التشريعية المحتملة لقانون الجنسية تُشير إلى حملة وطنية لتخفيف هوية الأقلية بين الأجيال القادمة. وتعتقد الأقليات أنه نتيجة لذلك، ليس هناك ما يضمن مستقبلاً لهم في البلاد: "أنا أتكلم عن المسيحيين، الأيزيديين والكاكائيين عندما أقول العراق لا يريدنا".[307]

أعرب زعماء دينيون عن قلقهم إزاء عدم وجود أي حافز مُقنِع للمجتمعات المسيحية للبقاء في العراق، على الأقل خارج إقليم كوردستان العراق، حيث لا يزال هناك مثالاً ناجحًا لعودة المسيحيين النازحين داخليًا إلى أراضيهم الأصلية وإعادة إندماجهم.[308] إن الإنتظار الطويل لسقوط تنظيم داعش في الموصل قد أدى بالمسيحيين والأقليات الأخرى على حد سواء إلى أن يفقدوا الأمل في العودة.[309] يؤكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA بأن "عدد العراقيين الذين يرون الهجرة كخيار أفضل آخذ في الإزدياد في نسبة مباشرة إلى عدد الذين يرون أملاً ضعيفًا في مستقبلهم.[310]

إن القيود العملية للعيش في النزوح هي أيضًا بمثابة عوامل دفع لعودة أو هجرة الأشخاص النازحين داخليًا. نظرًا لمحدودية فرص العمل، فإن أفراد المجتمعات التركمانية العشائرية، الذين قبل وجود تنظيم داعش لم يتركوا قريتهم ولم يُظهِروا أي رغبة في الهجرة، هم الآن مضطرون للحصول على عمل خارج البلاد.[311] على صعيد آخر، تُشير المصادر إلى أنه في بعض الجوانب، تكون الأُسَر التي توَجِّر محل الإقامة في إقليم كوردستان العراق أسوأ حالاً من أولئك الذين يقيمون في مخيمات، وذلك بسبب زيادة معدلات الإيجارات وعدم وجود دخل مادي.[312] بناء على ذلك، قرر العديد من الأشخاص النازحين داخليًا الشروع في رحلة صعبة إلى خارج البلاد مع ما تبقّى من مدخراتهم المتواضعة، بدلاً من إنتظار غير أكيد لفرصة العودة إلى الديار.[313]

إن قلق الحماية أيضًا له تأثير كبير على تدفقات الهجرة. إن هجرة النساء الأيزيديات اللواتي هربن من قبضة تنظيم داعش هن مثال واحد على ذلك. ومن الجدير بالذكر، لقد ألمحَ نشطاء إلى أن عديدًا من النساء الأيزيديات أُجبِرنَ على مغادرة العراق من قِبل أُسَرهم،

عائلة مسيحية مغتربة في الأردن. ماثيو (على اليسار، ليس إسمه الحقيقي) كان قد أُختطِف من قِبَل أفراد من تنظيم داعش عندما رفض التخلي عن إيمانه. جيف غاردنر.

ليس فقط لحمايتهن، ولكن أيضًا بسبب وصمة عار الإعتداء الجنسي الذي لحق بالناجيات (على الرغم من أن نشطاء أيزيديين آخرين أشاروا إلى مستوى عال من إعادة قبول الناجيات، مدفوعة ببيانات لقيادات دينية أيزيدية). إذا لم يتم توفير خدمات كافية لضمان الأمن داخل البلاد ورعاية الناجيات من العنف القائم على أساس نوع الجنس، سيشكل هذا على الأرجح عامل آخر للهجرة إلى الخارج.

المستقبل بالهجرة إلى الخارج

«سألت ُثلاثة صفوف في مدرسة ثانوية (صف السنة 12،11،10): من منكم هنا يريد أن يهاجر إلى الخارج؟ ُفي صف السنة 10، كان فقط أقل من النصف يريدون أن يغادروا ولكن في صف السنة 11 و 12، أكثر من 50 ٪ أرادوا المغادرة . سألت هؤلاء الطلاب، "لماذا تريدون أن تغادروا؟" وشرعوا في سرد أفكار وأسباب واسعة للهجرة. وبعد ذلك طلبت من الطلاب الذين إختاروا البقاء "لماذا لا تريدون أن تتركوا العراق؟" هؤلاء الطلاب وجدوا صعوبة في الإجابة، وقد ذكروا التعلق العاطفي فقط كسبب لقرارهم. من المثير للإهتمام أننا عندما نقلب السؤال، نرى بأنه حتى الأطفال لا يمكنهم التفكير في حافز موضوعي للبقاء في العراق. [314]

يؤكد وفد الاتحاد الأوروبي EU في العراق أن مئات الآلاف من العراقيين قد غادروا البلاد بالفعل، وعشرات الآلاف من هؤلاء هم في اليونان وتركيا "ينتظرون ليتم تهريبهم عبر الحدود.[315] تُبيِّن السجلات أن العراق هو البلد الثالث الأكثر شيوعًا لمصدر اللاجئين الذين فروا إلى أوروبا في العام 2015–2016، مع عدد صادم يصل إلى 98,982 من الوافدين إلى المنطقة من العراق.[316] وفي الوقت نفسه، فإن عدد اللاجئين العراقيين الذين يعودون يبقى قليل جدًا.[317]

تُشكِّل الأقليات نسبة كبيرة من هؤلاء الذين يهاجرون. تُشير إحدى المنظمات غير الحكومية العراقية إلى أنه لم يبقى في بغداد، سوى 15٪ فقط من السكان المسيحيين الأصليين، مع 85٪ إما نزوحوا إلى مناطق أخرى من العراق، أو أُجبروا على الفرار من البلاد تمامًا. تُقدِّر المنظمة نفسها أن 80٪ من مجموع السكان المسيحيين العراقيين قد هربوا، وأولئك الذين ببساطة يفتقرون إلى الموارد المالية للقيام بذلك.[318] إدّعى زعيم مسيحي بأنه لا يوجد أكثر من 250,00 مسيحي الآن في العراق[319]

يتوقع مدير مخيّم "آشتي" للأشخاص النازحين داخليًا الذي يضم حوالي 1200 عائلة من المسيحيين النازحين داخليًا، أنه بحلول نهاية عام 2016، 400 عائلة من أصل 1200 عائلة في مخيم آشتي سيخرجون.[320] رجل دين مسيحي في المستوطنة يتوقع أيضًا حدوث إرتفاع كبير في الهجرة في الأشهر المقبلة، بالنظر إلى أن "معظم الأشخاص النازحين داخليًا في المخيم يتحدثون عن هذا الأمر.[321]

يعيش أخي في المانيا على مدى السنوات الستة الماضية وأخي الآخر إنضمّ إليه قبل ثلاثة اشهر. لدي طفلان وأنوي القيام بنفس الشيء عند إرتفاع درجات الحرارة، من خلال السير عبر تركيا". [322]

هناك شعور بين مسؤولي الإتحاد الأوروبي بأن تدفق المهاجرين من العراق إلى أوروبا سوف يرتفع في المستقبل بسبب "الإنكماش الإقتصادي، المزيد من العمليات العسكرية في نينوى، الأمن العام والفساد.[323] يؤكِّد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA أنه بعد العنف الذي طال أمده، سوء المعاملة والأوضاع الإنسانية السيئة، تستنتج العديد من الأُسر النازحة بأن خيارهم الوحيد هو ترك العراق.[324]

إن أنماط الهجرة حتمًا تتأثر بسبب الوضع الأمني في المناطق الأصلية وفي مناطق النزوح.[325] إن إستمرار العنف والقمع في ظل إحتلال تنظيم داعش، فضلاً عن عمليات ذات كثافة عالية لإستعادة السيطرة على المناطق من هذه المجموعة، قد سبَّب مزيدًا من موجات النزوح الجماعي. وكما ذُكِر في هذا التقرير سابقًا، بعد سقوط مدينة الموصل، آب 2014 والذي أسفر عن ثاني أكبر نسبة من الأشخاص النازجين داخليًا (23٪ أو763,800 شخص)، في حين وفي الواقع كانت أعلى نسبة للأشخاص النازحين داخليًا في الآونة الأخيرة، بين نيسان 2015 وشباط 2016 (26 ٪ أو 868,448 شخص).[326]

مع وجود خطط وشيكة لشن هجوم على الموصل، فإن الآف العائلات في مزيد من خطر الوقوع بين الخطوط الأمامية للقوات المصطدمة، حيث تسعى الحكومة لإستعادة السيطرة على ثاني أكبر مدينة في العراق. بالنظر إلى تاريخ أنماط النزوح في العراق خلال العمليات العسكرية، فمن المتوقع أن معركة جديدة لإستعادة الموصل ستؤدي إلى أكثر من مليون شخص نازح. وقد تم تأكيد هذا التقدير من قبل مسؤول دولي رفيع المستوى في بغداد، ممثلين عن الحكومة الكوردية، ومن قبل لجنة الهجرة والمهجرين العراقية، وجميعهم يتوقعون أكثر من نصف مليون الى مليون نازح، إعتمادًا على شدة القتال في الموصل.[327]

إن التخطيط لهذه الموجة الجديدة من النزوح ينبغي أن يبدأ على الفور، ولكن، وفقًا لأحد كبار أعضاء لجنة الهجرة والمهجرين في البرلمان العراقي والمسؤولين الكورد، حتى الآن لم يتم إتخاذ أي خطوات لضمان أن يكون العراق قادرًا على الإستجابة للإضافة المتوقعة لأزمة الأشخاص النازحين داخليًا.[328]

نظرًا للظروف في مناطق العودة، مناطق النزوح وعدم وجود آفاق مستقبلية في العراق، تُشير بعض المصادر إلى أن ما لا يقل عن واحد من كل خمسة أشخاص نازحين داخليًا يشعرون بأنه ليس لديهم أي خيار سوى الشروع في رحلة محفوفة بالمخاطر للفرار من البلاد.[329] وبالنظر إلى أن النزوح المتوقع من المحاولة الممكنة لإستعادة السيطرة على الموصل في الأشهر المقبلة قد يوصل إجمالي عدد الأشخاص النازحين داخليًا في العراق أكثر من 4 ملايين هذا العام، ويمكن أن يشهد المجتمع الدولي فرار مئات الآلاف من المزيد من اللاجئين من العراق في عام 2016 وحده.

إذا كانت الحكومة العراقية، حكومة إقليم كوردستان والمجتمع الدولي لا يتصرفون بسرعة، فإن الملايين من العراقيين النازحين سيقعون في مزيد من العوز هذا العام، أو سيكون عليهم إختيار الهروب من البلاد كليًا، مع ضرر لا يمكن إصلاحه للنسيج العراقي الديني، الثقافي والعِرقي الغني والمتنوّع.

6 إنتهاكات القانون الجنائي الدولي

يركز هذا الفصل على المسؤولية الجنائية الفردية عن الأفعال المحظورة بموجب القانون الدولي في شمال العراق بين حزيران 2014 وشباط 2016. وبصرف النظر عن المسؤولية الفردية، هناك أيضا مسألة مسؤولية الدولة عن إنتهاكات حقوق الأقليات والأشخاص النازحين داخليًا، والتي يتم تغطيتها في أماكن أخرى في هذا التقرير.

إن الجزء الأكبر من الجرائم المنصوص عليها في هذا التقرير يُزعَم أنها قد أُرتكِبت من قبل قوات وقادة تنظيم داعش؛ إن أفعالهم بالتأكيد تفوق أفعال أي جهة أخرى على الأرض من حيث وحشيتها، وإحتقار الحياة البشرية ونيّة الإرهاب. وبهذا المعنى، هناك عدة قوات مسلحة أخرى، بما في ذلك القوات المسلحة الرسمية للدولة والقوات المسلحة الإقليمية، يُزعم بأنها إرتكبت أيضًا إنتهاكات لا تقل خطورة بالنسبة للضحايا، لأسباب ليس أقلها أنها نُفذت من قبل أولئك الذين لديهم مسؤولية الحماية. حتى الآن كان هناك القليل من الجهد الجدي لتقديم أي من مرتكبي الأفعال المذكورة بالتفصيل في هذا التقرير إلى العدالة.

إعترف فقهاء قانونيون ومسؤولون في الحكومة العراقية صراحةً بأن النظام القضائي العراقي غير قادر على ملاحقة هذه الجرائم بنجاح، وأشاروا إلى النيابة العامة الدولية كوسيلة لتوفير مسار شرعي ونزيه من أجل العدالة لإخوانهم المواطنين.[330] إن هذا الأمر يكون أكثر إلحاحًا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المشاعر التي عبَّر عنها الكثيرون وهي أن الرغبة في العدالة قد تم إستبدالها بإطّراد بالرغبة في الإنتقام.[331] من الضروري إتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب ذلك، وبدلاً من ذلك تعزيز المساءلة، الإنصاف والمصالحة، وهناك حاجة ماسة لكل منها للأقليات في العراق.

إستنادًا الى الحقائق التي تم الكشف عنها في هذا التقرير، يبدو بأن:

- قوات وقادة تنظيم داعش قد إرتكبوا معظم جرائم الحرب المحظورة بموجب القانون الدولي القابل للتطبيق في العراق في الفترة المعنية، حيث كان هناك خلالها نزاع مسلح ذو طبيعة غير دولية؛
- قوات أخرى، بما في ذلك تلك التي هي بجانب الحكومة، قد إرتكبت جرائم حرب محظورة بموجب القانون الدولي المعمول به في العراق في الفترة المعنية.
- قوات وقادة تنظيم داعش قد إرتكبوا كل فعل من الأفعال الكامنة وراء الجرائم ضد الإنسانية كجزء من هجمات واسعة النطاق ومنهجية ضد السكان المدنيين في شمال العراق؛ و
- وجود معلومات من شأنها دعم قضية بديهية وهي أن قوات داعش قد إرتكبت جريمة الإبادة الجماعية ضد الأقليات الدينية في شمال العراق.

لقد تم بحث الأساس القانوني لهذه النتائج بالتفصيل في بقية هذا القِسم.

قانون قابل للتطبيق

لقد قام العراق بالتصديق على المعاهدات الرئيسية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك إتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين الخاصَّين بهم للعام 1977، والبروتوكول الإختياري لعام 2000 بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وغيرها بشأن حظر الأسلحة ووسائل الحرب. إن هذه المعاهدات قابلة للتطبيق على جميع أراضي العراق كلما كان هناك نزاع مسلح في أي جزء من البلاد. لقد قام العراق بالتصديق على إتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1987.

إن العراق مُلزَم أيضًا بالقانون الدولي العُرفي بخصوص جرائم الحرب، الأمر الذي ينعكس في المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. إن الكثير في المادة 8 يُنظِيم المعاهدات الموجودة من قَبْل والتي بالفعل العراق طرف فيها، ويُوفِّر أداة توجيه مفيدة من ناحية القانون الجنائي الموضوعي المعمول به. لقد صادق العراق على إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية ومُلزَم بالقانون الدولي العُرفي بخصوص الجرائم ضد الإنسانية، ويتم تطبيق كلاهما بغض النظر عن وجود نزاع مسلح ما. بالنسبة للجرائم ضد الإنسانية، فإن المادة 7 من نظام روما الأساسي تُنظِّم القانون الدولي العُرفي، وبالتالي فهي توفر أداة توجيه مفيدة من ناحية القانون الجنائي الموضوعي المعمول به. وعلى الرغم من ان العراق ليس طرفًا بعد في نظام روما الأساسي، كما انه لم يقبل ممارسة إختصاص المحكمة بموجب المادة 12 (3)، مع ذلك فإنها توفر أداة توجيه مفيدة لأركان الجرائم التي قد تنطبق بالفعل في الأراضي العراقية بسبب وضعها القانوني الدولي العُرفي.[332]

بإستثناء الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، يجب أن يكون هناك نزاع مسلح من أجل تطبيق القانون الدولي الإنساني وفرض المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم الحرب. إن النزاع المسلح يتواجد متى ما تم إستخدام القوة المسلحة بين الدول أو أن يكون هناك عنف مُسلّح طال أمده بين السلطات الحكومية وجماعات مسلحة مُنظمة أو فيما بين هذه الجماعات داخل الدولة.[333] إن مسالة ما إذا كانت طبيعة نزاع ما مسلحًا دوليًا أو غير دولي يعتمد على أطراف النزاع. سيكون النزاع، في جوهره، "دوليًا" عندما يجري بين دولتين أو أكثر وسيكون "غير دولي" عندما يجري بين قوات مسلحة تابعة للدولة وأخرى غير تابعة للدولة، أو أن يكون بين هذه القوات.[334]

إن القانون الإنساني الدولي يتم تطبيقه على جميع أطراف النزاع خلال الفترة المعنية.

يبقى السؤال ما إذا كان النزاع دوليًا أو غير دولي، أي ما إذا كانت أي من القوات المشاركة تعمل بالنيابة عن دولة أو دول أجنبية. هناك مسألة واحدة وهي ما إذا كان تدخُّل الولايات المتحدة في النزاع يكفي لتصنيفه على أنه نزاع مسلح دولي. إن القوات الامريكية تعمل تحت سلطة وسيطرة الولايات المتحدة، لكنها كانت تعمل على دعم القوات العراقية ومهاجمة أهداف تنظيم

داعش فقط، وليس الإنخراط في قوات دولة أخرى.[335] إعتبارات مماثلة تنطبق على دول أخرى مشاركة في الصراع الدائر في العراق، بما في ذلك أستراليا، كندا، إيران، الأردن، تركيا والمملكة المتحدة وعلى هذا النحو، فربما لا تكفي مشاركتهم لجعل النزاع ذو طبيعة دولية. هناك قضية واحدة وهي ما إذا كان تنظيم داعش يعمل بالنيابة عن دولة أجنبية. عند تطبيق القواعد الثلاثة اللازمة لإظهار السيطرة،[336] فلا يبدو أن هذا هو الحال. إن البعض من كبار قادة داعش ليسوا عراقيين، وإن العديد من مقاتليه ليسوا كذلك، ويبدو أنه يتلقى تمويلاً من أفرادٍ أثرياءٍ في منطقة الخليج. ومع ذلك، فلا توجد مؤشرات على أن تنظيم داعش واقع تحت سيطرة سلطة أجنبية، أو أنه يتلقى تعليمات منها. إن هذا يعني، أن تنظيم داعش هو مجموعة مسلحة ذات هيكل قيادة مُميّز ويتحكم في أراضي تُمكِّنهم من القيام بعمليات عسكرية متواصلة وتنفيذ القانون الإنساني الدولي. وفي حين يندرج هذا ضمن البروتوكول الإضافي الثاني لإتفاقيات جنيف، فإن مقر تنظيم داعش يقع في سوريا وليس في العراق، وهذا ما يعقد مسألة طبيعة الصراع المسلح، كما هو الحال في مسألة ما إذا كان يمكن إعتبارهم قوة محتلة ضمن حدود مضمون القانون الإنساني الدولي. لذا يُخطيء هذا التقرير في جانب الإحتراس من إعتبار النزاع ذو طبيعة غير دولية ويُحدِّد نفسه بالقانون الإنساني الدولي الذي ينطبق في مثل هذه الحالة.

جرائم حرب

تُطبّق ما لا يقل عن 10 جرائم حرب– تضم آلاف التُهم الفردية– على ما جرى على الأراضي العراقية للفترة ما بين 1 حزيران 2014 وشباط 2016، عندما أُجريت المقابلات لغرض هذا التقرير، بما في ذلك تلك الموجودة في المادة 3 المشتركة بين إتفاقيات جنيف وفي قوانين معاهدات أخرى، إضافة إلى جرائم القانون الدولي العُرفي المنصوص عليها في المادة 8 (2) (هاء) من نظام روما الأساسي. فمن أجل وصفِ فعلٍ ما بأنه جريمة حرب، هناك نوعان من المتطلبات الشاملة: أولاً يجب أن تجري في سياق النزاع المسلح وأن تكون مرتبطة به؛ وثانيًا يجب أن يكون الجاني على علم بالظروف الواقعية التي رسّخت وجود النزاع المسلح.

إن أُولى المتطلبات الشاملة تنبع من حقيقة أن القانون الدولي الإنساني لا يحمي أشخاصًا من جرائم لا علاقة لهم بالنزاع.[337] يجب أن يلعب النزاع المسلح دورًا كبيرًا في قدرة الجاني على إرتكاب الجريمة، وفي قراره أو قرارها على إرتكاب الجريمة، وفي الطريقة التي تم فيها إرتكاب الجريمة أو الغرض الذي أُرتكِبت من أجله الجريمة. وبالتالي، فإن إثبات قيام الجاني بالعمل على تعزيز النزاع المسلح أو العمل تحت ستاره سيكون كافيًا للإستنتاج بأن الأعمال ترتبط إرتباطًا وثيقًا بالنزاع المسلح. هناك عدد من العوامل التي تساعد في تحديد هذا الأمر منها: إن الجاني مقاتل، الضحية غير مقاتل؛ الضحية عضو في حزب معارض؛ إن العمل يخدم الهدف النهائي للحملة العسكرية؛ وأنه قد تم إرتكاب هذه الأعمال كجزء من المهام الرسمية للجاني أو في سياق عمله.[338]

بالنسبة للمتطلَب الشامل الثاني، فانه ليس من الضروري أن يقوم الجاني بإجراء تقييم قانوني لوجود النزاع المسلح،[339] أو لطبيعته. من الضروري فقط أن يكون الجاني على بيِّنة من حقيقة وجود قتالٍ وأن هناك صلة بين هذا القتال وبين سلوكه أوسلوكها.[340]

إن التحليل أدناه ينظر في ما إذا كانت العناصر التي تشكل الجريمة موضوع النقاش تبدو مقنعة.

جرائم تنظيم داعش

إستنادًا إلى الوقائع التي كُشِفَت لهذا التقرير، يبدو بأن قوات وقادة داعش قد إرتكبوا معظم جرائم الحرب المحظورة بموجب القانون الدولي المُطبَّق في العراق خلال الفترة المعنية. إن هذا القسم، الذي يُركِّز على الجرائم ضد المدنيين، يأخذ أمثلة من حقائق مذكورة في هذا التقرير؛ انه لا يسعى لأن يكون شاملاً، ولكن لإظهار صورة واضحة عن الجرائم التي تم إرتكابها في العراق من خلال تنظيم داعش خلال الفترة المعنية. إن بعض هذه الجرائم تتداخل، في حين تُظهِر الكثير من الحقائق إرتكاب جريمة أو أكثر، والتي كانت عمومًا ذات طبيعة واسعة النطاق. إن التشابه في هذه الجرائم، جنبًا إلى جنب مع التصريحات العلنية لتنظيم داعش والتي تُظهِر أيديولوجيتهم ومنهجية أعمالهم

العملياتية، يؤدي إلى إثبات أن الجرائم قد تم إرتكابها كجزء من خطة أو سياسة.[341]

الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، خاصةً القتل بجميع أشكاله، التشويه، المعاملة القاسية، والتعذيب[342]

أثناء إجتياح تنظيم داعش لشمال العراق، قاموا بقتل الآلاف من المواطنين وإستمر قتل الرجال والنساء والأطفال بلا هوادة منذ ذلك الحين. بعض المواطين قُتلوا أثناء القصف، والبعض الآخر عندما دخلت قوات داعش المدن والقرى وغيرها كعمليات إنتقام، عندما رفض االمواطنون إعتناق الإسلام أو عندما حاول المواطنون الفرار أما مساعدة آخرين على الفرار. كان الكثير من أعمال القتل يسبقها الإحتفاظ بهم في ظروف غير إنسانية، ويتعرضون للضرب وغيرها من ضروب المعاملة المماثلة. لم يبدو أن هناك مبررًا قانونيًا لأيٍ من عمليات القتل هذه ويبدو أن بعض الجثث حملت علامات تعذيب. وبشكل عام، تبدو طريقة عمل قوات داعش بأنها وحشية وقاسية، بما في ذلك إلحاق الألم والمعاناة الجسدية والعقلية.

إرتكاب الإساءات بحق الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المُذِلّة والمهينة[343]

تتكون هذه الجريمة من الأفعال المُذِلّة والمهينة أو بوجه آخر الأفعال التي تَنتهِك كرامة أي شخص إلى هذه الدرجة "حيث لا بد من الإعتراف بأنها تمثل بشكل عام إساءة بحق الكرامة الشخصية"،[344] مثل تَحمُّل الخوف الدائم من التعرض للعنف البدني، العقلي، أو الجنسي[345] وغيرها من الأعمال ذات الطبيعة المماثلة. لقد تم إرتكاب مثل هذه الأفعال بكثرة، وعلى ما يبدو مع النيّة لإذلال وإهانة الضحايا وطوائفهم. من الأمثلة اللافتة إلباس المدنيين ملابس تنظيم داعش للعمل كدروع بشرية،[346] الزواج القسري بمقاتلي تنظيم داعش، عمليات إعدام علنية وبيع النساء في سوق النخاسة الجنسي.

أخذ الرهائن[347]

لقد تم إختطاف مئات الاشخاص من قبل قوات داعش وتم الإحتفاظ بالكثير منهم إما في السجون أو في مراكز الإحتجاز المؤقتة. يتم في الغالب قتل الرجال والفتيان، في حين يتم الإحتفاظ بالعديد من النساء والفتيات لأغراض جنسية أو منزلية. غالبًا ما يبدو بان الغرض هو خلق مناخ من الخوف والترهيب؛ وعلى نحو متزايد، يتم فعل ذلك لغرض جمع الفدية. لذلك يبدو بأنه يتم القبض على مدنيين لغرض إجبار أحد الأشخاص على فعل ما أو منعه من القيام بفعل ما كشرط لسلامة هؤلاء المدنيين أو الإفراج عنهم.[348]

إصدار الأحكام وتنفيذ الإعدامات من دون وجود حكم سابق صادر عن محكمة تم تشكيلها بصورة نظامية تكفل جميع الضمانات القضائية المعترف عمومًا بأنه لا غنى عنها[349]

لقد أنشأ تنظيم داعش ما يسمى بالمحاكم في المناطق الخاضعة لسيطرته، التي توقِع عقوبات مثل الرجم قطع الرأس، الجلد والبتر لإنتهاكات مزعومة للوائح وقواعد تم وضعها من قِبل تظيم داعش. ومع ذلك، فإن هذه المحاكم لا تبدو أنها مستقلة أو محايدة، مما يعني أنه لم يتم تشكيلها على نحوٍ نظامي، كما أنها لا تعمل وفقًا لأيٍ من معايير المحاكمة العادلة، وهو ما يعني بأنها لا تحمل أي ضمانات قضائية معترف عمومًا بأنه لا غنى عنها.

تعمُّد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية[350]

عندما إجتاحت قوات داعش شمال العراق، فإنهم قد إستولوا غالبًا على بلدات ومدن عقِب قصفٍ مطوَّل بقذائف المورتر ونيران القناصة. عند دخول البلدات كثيرًا ما قامت قوات داعش بمهاجمة السكان المدنيين مباشرة، مما أسفر عن مقتل بعض الناس والتسبب في فِرار آخرين. إن هذه الهجمات العنيفة لفترات طويلة، والتي استمرت على الأقل حتى شباط 2016، عندما أُجريَت المقابلات لغرض هذا التقرير، يبدو أنها جزء من حملة متعمَّدة للإستيلاء على البلدات المدنية والمدن في جميع أنحاء شمال العراق. لقد كانت عاقبة هذه الهجمات التسبب في موت وإصابة مدنيين وإلحاق الأضرار بأهداف مدنية، بضمنها منازل، ولا يبدو أنه يمكن تبريرها بضرورة عسكرية.[351]

تعمُّد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية، التعليمية .....، معالم أثرية تأريخية، ومستشفيات وأماكن يتم فيها جمع المرضى والجرحى، شريطة أن لا تكون أهدافًا عسكرية[352]

هناك العديد من المباني، والآثار وغيرها من المواقع ذات الأهمية الدينية، والثقافية والتاريخية الهائلة التي دمرتها قوات داعش، بما في ذلك كنائس، مساجد، متاحف، مقابر ومخطوطات ونصوص تاريخية قديمة. يتم سلب المواقع عموما قبل أن يتم تدميرها. لقد تم تدمير جميع المؤسسات المسيحية في الموصل، وإحتلالها أو تحويلها إلى مساجد. يبدو بأن هذه الهجمات كانت مقصودة، ولا يبدو أن أي من المباني أو المواقع كانت أهدافًا عسكرية.

نهب أي بلدة أو مكان حتى وإن تم الإستيلاء عليه عنوة[353]

إن "النهب" هو الإستيلاء على ممتلكات تكون للإستخدام الشخصي أو الخاص دون موافقة المالِك وبقصد حرمان المالِك من تلك الممتلكات بشكلٍ دائمٍ. إن الإستيلاءات التي تبررها ضرورة عسكرية (ينبغي فيها إعطاء إيصال بذلك) لا يمكن أن تُشكِّل جريمة نَهبٍ.[354] إن قوات داعش غالبًا ما تقوم بأخذ بيوت المواطنين وممتلكاتهم الشخصية وإما إستخدامها أو توزيعها على قوات داعش وعلى المتعاطفين معهم. من الصعب القول ما إذا كانت مصادرة الممتلكات هي للإستخدام الشخصي أو الخاص، وفي هذه الحالة إن هذا العنصر من عناصر الجريمة من شأنه أن يكون مُقنِعًا، أو إذا ما تم إتخاذ الممتلكات من أجل سير العمليات العسكرية، وفي هذه الحالة قد تكون الأفعال مبررة قانونيًا. وبناءًا على ذلك تبدو عناصر هذه الجريمة بأنها مُقنِعة، على الرغم من وجود ما يُبرِّر إجراء المزيد من التحقيقات فيما يتعلق بإستخدام العقار المنهوب.

إرتكاب أعمال الإغتصاب، الإستعباد الجنسي، الإكراه على البغاء، الحمل القسري، التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي[355]

في جميع أنحاء شمال العراق، قامت قوات داعش بإغتصاب النساء ومارست صلاحيات "حق المِلكية" على النساء، مثل بيعهن، إعارتهن، أو مقايضتهن ومنحهن كهدايا، وكذلك إجبارهم على "الزواج" من مقاتلي تنظيم داعش. لقد ظلت النساء في مرافق الإحتجاز وتم "إخلاء سبيلهن"، كما يبدو مقابل بعض الأموال أو غيرها من المنافع.[356] إن قوات داعش قد إرتكبت أفعال متعددة أخرى ذات طابع جنسي بحق النساء والفتيات، على الأغلب في أماكن الإحتجاز. لا يبدو ان أيًا من الضحايا قد وافقْن، على الرغم من عدم إمكانية الإستدلال على الموافقة عندما يتم تقويض قدرة الضحية على إعطاء الموافقة الطوعية أو عندما تكون الضحية غير قادرة على إعطاء موافقة حقيقية، على سبيل المثال نظرًا للسِن.[357] لا تتوفر معلومات في هذا التقرير عن تعقيمٍ قسريٍ أو حملٍ قسريٍ.

التجنيد الإلزامي أو الطوعي للأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عامًا في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة أو إستخدامهم للمشاركة فعليًا في العمليات الحربية[358]

تتكون هذه الجريمة من ثلاثة أنواع من الأفعال التي تُرتكَب ضد الأطفال دون سن 15 سنة: التجنيد الإجباري في القوات المسلحة أو الجماعات؛ التجنيد "الطوعي" في القوات المسلحة أو الجماعات؛ أو إستخدام الأطفال للمشاركة الفعلية في الأعمال العدائية، سواء كانوا أو لم يكونوا مسجلين رسميًا. إن المشاركة الفعلية تشمل المشاركة في القتال وفي الأنشطة العسكرية الأخرى، مثل نقاط التفتيش العملياتية.[359] وبينما يُحدِّد القانون العُرفي الدولي العمر بإنه 15 سنة، فإن العراق قد صادق على البروتوكول الإختياري لإتفاقية حقوق الطفل الذي يُحدِّد العمر بأنه سنة 18، وهو بالتالي واجب التطبيق في الأراضي العراقية. تم تجنيد أطفال لا تتجاوز أعمارهم 14 سنة في قوات داعش، سواءًا كان ذلك قسرًا أو طوعًا، بضمنهم المرسلين من قبل آبائهم؛ الأطفال الذين قد يتم تجنيدهم أو لا يتم تجنيدهم يُستخدَمون في القتال في الخطوط الأمامية كدروع بشرية ويقومون بأعمال أخرى ذات طبيعة عسكرية، بما في ذلك نقاط التفتيش العملياتية والقيام بالدوريات. لقد تم إستخدام الأطفال أيضًا وعلى نحو متزايد بأعمال في غاية الوحشية، بما في ذلك العمل كجلّادين في فرق الإعدام وقطع الرؤوس.

إستخدام الأسلحة الكيميائية

إن العراق دولة طرف في إتفاقية حظر تطوير، إنتاج، تخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها، التي تحظر إستخدام الأسلحة الكيمائية من قبل الدول الأطراف. تنص المادة 7 من الإتفاقية على المسؤولية الجنائية الفردية عن إستخدام الأسلحة الكيميائية في حال إرتكابها على أراضي الدول الأطراف أو مواطني الدول الأطراف، وتلزم جميع الدول الأطراف بتحمل الشكل المناسب من المساعدة القانونية لتنفيذ تلك المسؤولية الجنائية الفردية . إن إستخدام الكلور وغاز الخردل ضد القوات المقاتلة والمدنيين يبدو بأنها تلبّي عناصر هذه الجريمة.

جرائم حرب إرتكبتها قوات أخرى

إستنادا إلى وقائع كشفها هذا التقرير، يبدو بأن قوات الأمن العراقية، وحدات الحشد الشعبي، البيشمركة وغيرها من القوات قد يكونوا قد إرتكبوا جرائم حرب محظورة بموجب القانون الدولي المعمول به في العراق في الفترة المعيّنة. كما أُتهمت قوات التحالف بإنتهاكات مزعومة للقانون الدولي الإنساني. هذا القسم، الذي يركز على جرائم ضد مدنيين، يأخذ أمثلة من الحقائق الواردة في هذا التقرير. ومع ذلك، فإنه من الصعب إثبات أن الجرائم ككل قد أُرتُكِبت كجزء من خطة أو سياسة،[360] أو أن مبدأي التمييز والنسبية قد أُنتهك، والذي قد ينفي توصيف العديد من هذه الأفعال بجرائم حرب.

العنف على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، التشويه، المعاملة القاسية والتعذيب[361]

هناك مزاعم بالقتل من قبل كل من القوات المذكورة أعلاه، بعضها كما يبدو إنتقاما للإشتباه بتعاونه مع تنظيم داعش ويعود بعضها إلى الهوية الدينية للضحايا. كما تم الإبلاغ عن خسائر فادحة نتيجة الغارات الجوية، على الرغم من أنه من الصعب في حالات معينة تحديد إذا ما كانت هذه أضرار جانبية، نظرًا لنزوع تنظيم داعش إلى بناء نفسه في المناطق المدنية، وعدم القدرة على الوصول إلى التحقيق.[362] إن عناصر هذه الجريمة يمكن أن تكون مُقنعة، على الرغم من أن هناك ما يبرر إجراء المزيد من التحقيقات لتحديد أسباب الوفيات.

تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية[363]

هناك مزاعم عن قيام قوات الأمن العراقية، وحدات الحشد الشعبي وقوات كوردية بتدمير قرى تسكنها أقليات، مما تسبب في مقتل وإصابة مدنيين وإلحاق الضرر بأهداف مدنية، بما فيها منازل ومحلات تجارية، هي أعمال لا تبدو مُبرَّرة بضرورة عسكرية.[364] هناك أيضًا تقارير عن قيام قوات أمن كوردية بإجراء مداهمات وإعتقالات تعسفية وعن قوات أخرى تمارس القتل والخطف، وعلى ما يبدو إنتقامًا ممن يُنظَر إليهم كداعمين لتنظيم داعش.

التجنيد الإلزامي أو الطوعي للأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عامًا في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة أو إستخدامهم للمشاركة فعليًا في العمليات الحربية[365]

تتكون هذه الجريمة من ثلاثة أنواع من الأفعال التي تُرتكَب ضد الأطفال دون سن 15 سنة: التجنيد الإجباري في القوات المسلحة أو الجماعات؛ التجنيد "الطوعي" في القوات المسلحة أو الجماعات؛ أو إستخدام الأطفال للمشاركة الفعلية في الأعمال العدائية، سواء كانوا أو لم يكونوا مسجلين رسميًا. إن المشاركة الفعلية تشمل المشاركة في القتال وفي الأنشطة العسكرية الأخرى، مثل نقاط التفتيش العملياتية.[366] وبينما يُحدِّد القانون العُرفي الدولي العمر بإنه 15 سنة، فإن العراق قد صادق على البروتوكول الإختياري لإتفاقية حقوق الطفل التي تحدد العمر بأنه سنة 18، وهو بالتالي واجب التطبيق في الأراضي العراقية. تم تجنيد أطفال لا تتجاوز أعمارهم 12 سنة، وتدريبهم وإستخدامهم في المعارك من قِبَل المليشيات الشيعية.

إصدار أوامر بتشريد السكان المدنيين لأسباب تتصل بالنزاع، ما لم يكن أمن المدنيين المعنيين أو أسباب عسكرية قهريّة يتطلب ذلك[367]

في عدد من الحالات، لا يُسمح للأشخاص النازحين بالعودة إلى ديارهم وتم ترحيل بعض الأشخاص النازحين داخليًا من بعض المناطق من قبل القوات الكوردية، في حين تم حرمان آخرين من الوصول إلى أماكن آمنة أو أُجبروا على الخروج من قراهم من قِبل

الحشد الشعبي. ليس هناك في هذا التقرير معلومات عما إذا كانت هذه النزوحات بناءًا على أمر أم لا، وإن كان من المرجح إنها كانت بناءًا على أمر. ومع ذلك، ليس من الممكن تقييم ما إذا كانت النزوحات قد شملت أمن مدنيين أو إذا كانت هناك أسباب عسكرية قهريّة للنزوحات، على الرغم من أنه في بعض الحالات أُشير إلى أن الهدف هو تغيير التركيبة السكانية لتلك القرى. عناصر هذه الجريمة يمكن أن تكون مُقنِعة، على الرغم من أن هناك ما يبرر إجراء مزيد من التحقيقات بشأن إعطاء الأوامر والأسباب التي يمكن من أجلها قد أعطيت تلك الأوامر.

جرائم ضد الإنسانية

إن الجرائم ضد الإنسانية تعني أي فعل من الأفعال التالية، عندما تُرتكَب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد أية مجموعة من السكان المدنيين: (أ) القتل العمد؛ (ب) الإبادة؛ (ج) الإسترقاق؛ (د) إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان؛ (هاء) السجن أو الحرمان الشديد من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي؛ (و) التعذيب؛ (ز) الإغتصاب، الإستعباد الجنسي، الإكراه على البغاء، الحمل القسري، التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة؛ (ح) إضطهاد أية جماعة محددة أو مجموعة مُحدَّدة من السكان على أُسس مُعينة، تتصل بجريمة بموجب القانون الدولي؛ (ط) الإختفاء القسري للأشخاص؛ (ي) جريمة الفصل العنصري؛ (ك) الأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمدًا في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية.[368]

هناك مجموعتان من عناصر الجرائم ضد الإنسانية، عناصر "متوقفة على القرينة"، أي تلك التي في المقدمة، والأفعال الكامنة، أي تلك التي نجدها في الفقرات من (أ) إلى (ك) أعلاه، ويجب تلبية كلاهما بالنسبة لأي عمل لكي يُشكِّل جريمة ضد الإنسانية. إن العناصر المتوقفة على القرينة هي أولاً، هجوم ضد السكان المدنيين؛[369] وثانيًا، هجوم إما واسع النطاق أو منهجي.[370] يجب أيضًا أن يكون الفعل قد أُرتكِب كجزء من الهجوم؛ ويجب أن يكون المتهم على دراية بالسياق الأوسع الذي تم فيه إرتكاب فعله أو فعلها. بالنسبة للجرائم ضد الإنسانية، لا يوجد شرط الحد الأدنى لعدد الضحايا: إن ما يجب أن يكون واسع النطاق أو منهجيًا هو الهجوم نفسه.[371]

يقتضي نظام روما الأساسي أن يكون الهجوم قد نُفِّذ عملاً بخطة أو سياسة دولة أو منظمة لإرتكاب هذا الهجوم، أو تعزيزًا لهذه الخطة أو السياسة.[372] ومع ذلك، تُشير الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الدولية الى أن هذا غير مطلوب بموجب القانون الدولي العُرفي.[373] وفي حين يمكن للهجوم الواسع النطاق أو المنهجي أن يكون دليلاً على وجود سياسة أو خطة موجودة من قبَل، وعمليًا سيكون على الأرجح من الضروري ممارسة الهجوم بطريقة واسعة النطاق أو منهجية، فان مثل هذه السياسة أو الخطة لن تكون عنصرًا ضروريًا.[374] وحيث ان العراق ليس طرفًا في نظام روما الأساسي، فإن هذا التقرير يمضي على أساس أنه ليس من الضروري إثبات وجود خطة أو سياسة دولة أو تنظيم من أجل تلبية أركان الجرائم ضد الإنسانية.

إستنادًا إلى الوقائع التي كُشفَت لهذا هذا التقرير، يبدو أن قوات وقادة داعش قد إرتكبوا كل فعل من الأفعال الكامنة، بإستثناء الفصل العنصري.[375] تم ممارسة جميع الأعمال المُبيّنة أدناه كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين في شمال العراق، وبالتالي فهذا يُلبّي العناصر السياقية للجرائم ضد الإنسانية. إن هذا القسم من التقرير يأخذ أمثلة من حقائق مذكورة في هذا التقرير؛ وهو لا يسعى لأن يكون شاملاً، ولكن لإظهار صورة واضحة عن الجرائم التي تم إرتكابها في العراق من خلال تنظيم داعش خلال الفترة المَعنية.

كما لوحظ في القِسم السابق عن جرائم الحرب إن بعض هذه الجرائم تتداخل، في حين تُثبِت الكثير من الحقائق إرتكاب جريمة أو أكثر، والتي كانت عمومًا ذات طبيعة واسعة النطاق. إن التشابه في هذه الجرائم، جنبًا إلى جنب مع تصريحات علنية لتنظيم داعش والتي تُظهِر أيديولوجيتهم ومنهجية أعمالهم العملياتية، يؤدي إلى إثبات أن الجرائم قد تم إرتكابها أيضًا كجزء من خطة أو سياسة، حتى ولو كان هذا ليس من متطلبات القانون العُرفي للجرائم ضد الإنسانية.

في حين أن الأعمال التي تقوم بها قوات أخرى غير تنظيم داعش قد تلبي الأفعال الضمنية، لا توجد معلومات كافية لإستنتاج أن تلك القوات ترتكب هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد سكان مدنيين. لذا يُركِز هذا القسم فقط على جرائم محتملة ضد الإنسانية ارتكبها تنظيم داعش.

القتل العمد

عندما إجتاح تنظيم داعش شمال العراق، قاموا بقتل الآلاف من السكان وقد إستمرّ قتل الرجال، النساء والأطفال من دون إنقطاع منذ ذلك الحين. لقد قتِل بعض المواطنين خلال القصف، بعضهم عندما دخل تنظيم داعش المدن والقرى، البعض الآخر كإنتقام، عندما رفض مواطنون إعتناق الإسلام أو عندما حاول مواطنون الفرار، أو مساعدة آخرين على الفرار. لا يبدو هناك مبرر قانوني لأيٍ من عمليات القتل هذه.

الإبادة

بالإضافة إلى القتل الجماعي، قامت قوات داعش بتسديد ضربة الى ظروف الحياة والتي يبدو بأنها تهدف إلى تدمير جزء من السكان.[376] مثال واحد وهو رهائن تم إبقائهم في الأسر في ظروف سيئة للغاية، مع القليل من الطعام وعدم وجود رعاية. يبدو بأن هذه الأعمال قد وجِّهَت نحو عدد كبير من الناس، إما بقصد قتلهم أو مع العلم بأنه من المرجح أن يقود الى الموت. وبناءًا على ذلك تبدو عناصر هذه الجريمة بأنها مُقنِعة.[377]

الإسترقاق

إن دلائل الإسترقاق تشمل السيطرة على حركة أشخاص، السيطرة على بيئتهم المادية، السيطرة النفسية، التدابير المُتخَذة لمنع أو ردع الهروب،الإجبار، التهديد باستعمال الإجبار أو الإكراه، تأكيد التفرُّد، التعرض للمعاملة القاسية وسوء المعاملة، والسيطرة على النشاط الجنسي والعمل القسري.[378] من الممكن أن يشمل الإتجار بالبشر والحرمان من الحرية التي تُضعِف الإنسان وتوصِله إلى مكانة ذليلة.[379] لقد قامت قوات داعش بإختطاف عدد كبير من الناس وإحتجزتهم من دون إمكانية للمغادرة؛ في بعض الأحيان، قاموا بنقل السكان بضمنهم أطفال من مكان إلى آخر، على الرغم من صعوبة تحديد ما إذا تم الإتجار بهؤلاء السكان. إنه من غير الواضح أيضًا الى أي مدى تم إجبار السكان على العمل لصالح قوات داعش، على الرغم من إحتجاز النساء كرقيق جنس وتم فرض قضاء واجبات منزلية على بعضهن. بعض الأشخاص تم الإحتفاظ بهم بإنتظار دفع فدية. وبناءًا على ذلك تبدو عناصر هذه الجريمة بأنها مُقنِعة، على الرغم من وجود حاجة إلى المزيد من المعلومات حول الأوضاع في أماكن الإحتجاز والغرض الذي من أجله تم نقل السكان.

إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان

الإبعاد هو حركة السكان خارج الحدود الوطنية،[380] في حين أن النقل القسري هو حركة السكان داخل الحدود الوطنية؛ غالبًا ما يُشار إليهما بإسم "النزوح القسري".[381] يجب أن يكون النزوح غير طوعي في طبيعته، وليس هناك خيارًا حقيقيًا للسكان في ترك المنطقة التي كانوا فيها بصفة مشروعة من عدمه.[382] لقد غادر أكثر من 750,000 شخص في شمال العراق الأماكن التي كانوا يعيشون فيها وإنتقلوا إلى أماكن أخرى في العراق كنتيجة مباشرة لقدوم قوات داعش وللعنف والخوف والترهيب الذي جلبوه معهم. بهذا المعنى، لم يكن لدى الذين غادروا خيارًا حقيقيًا للقيام بذلك من عدمه: لقد أشارت قوات داعش، سواءًا كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، الى أنه على السكان ترك والتخلي عن هويتهم وطريقة حياتهم، أو التعرض للقتل.

السجن أو الحرمان الشديد من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي

تشمل هذه الجريمة عنصرين، وهما أن يُحرَم فرد من حريته أو حريتها، وأنه لا يوجد أساس قانوني يمكن التذرُّع به لتبرير الحرمان من الحرية.[383] وكما لوحظ، فقد تم إختطاف مئات الأشخاص من قبل قوات داعش. لقد تم الإحتفاظ بالكثير منهم في السجون أو غيرها من مرافق الإحتجاز المؤقتة، مع عدم وجود أساس قانوني واضح لتبرير ذلك.

التعذيب

هناك عدة تقارير عن تعذيب يجري في الإعتقال، ضد أطفال في معسكرات التدريب وضد نساء محتجزات لأغراض الإستعباد الجنسي. بموجب القانون الدولي

الـعُرفي، لا يَستلزم التعذيب كجريمة ضد الإنسانية تسليط التعذيب لغرض رسمي.[384] الشرط الوحيد هو تسليط ألم جسدي أو عقلي شديد (وفقًا لمستوى شدة الألم أو العذاب) على شخص تحت سيطرة الجاني وأن الألم لم يكن متأصلاً أو عرضيًا في عقوبات قانونية. وبناءًا على ذلك تبدو عناصر هذه الجريمة بأنها مُقنِعة، على الرغم من وجود حاجة إلى المزيد من المعلومات حول طبيعة العنف وما إذا كان قد مورس وفقًا لعقوبات قانونية.

الإغتصاب، الإستعباد الجنسي، الإكراه على البغاء، الحمل القسري، التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة

في جميع أنحاء شمال العراق، قامت قوات داعش بإغتصاب، وإستعباد وتزويج الفتيات والنساء، على الرغم من أنه من غير الواضح ما إذا كان هذا قد حدث من أجل تحقيق مكاسب مالية في المقام الأول.[385]

لا يبدو أن الضحايا قد وافقن، على الرغم من عدم إمكانية الإستدلال على الموافقة عندما يتم تقويض قدرة الضحية على إعطاء الموافقة الطوعية أو عندما تكون الضحية غير قادرة على إعطاء موافقة حقيقية، على سبيل المثال نظرًا للسن.[386]

إضطهاد أية جماعة محدَّدة أو مجموعة مُحدَّدة من السكان لأسباب سياسية، عِرقية، قومية، إثنية، ثقافية، دينية، أو متعلقة بنوع الجنس .... وغيرها من الأُسس

إن العنصر المادي للإضطهاد، بالإضافة إلى إقتضاء ممارسة الأفعال على أُسس تمييزية، هو أن هناك إنكار جسيم أو صارخ لحق أساسي منصوص عليه في القانون العُرفي أو التقليدي.[387] إن الأفعال التي تشكل إضطهادًا لا تتطلب أن تكون نفسها أفعال جسمانية ويجب تقييمها في سياق النظر في آثارها التراكمية الشاملة. إن النيّة على التمييز ليس في حد ذاته كافيًا؛ يجب أن يكون للفعل أيضًا عواقب تمييزية.[388] يبدو أن أساس كل أعمال العنف التي أطلقتها قوات داعش هو إنكار حقوق الإنسان الأساسية على أساس الإنتماء الديني بنظر الناس. لقد تم تحديد الضحايا بوضوح على أنهم فئات وإن الأفعال نفسها االتي تتضمن فرض قيود مشددة على طريقة حياة الناس والهجمات ضد أهداف ذات أهمية دينية وثقافية، وكذلك تصريحات تنظيم داعش، تبين بوضوح الأسس التمييزية التي مورست على أساسها الأفعال.

الإختفاء القسري للأشخاص

إن جريمة الإختفاء القسري تشمل إعتقال أو إحتجاز الأفراد، إلى جانب وجود رفض لإعطاء معلومات حول هذا الإعتقال أو الإحتجاز أو حول مصير الأشخاص المحتجزين أو المعتقلين.[389] إنه يقتضي النية على إخراج الأفراد من حماية القانون لفترة طويلة من الزمن.[390] لقد تم إعتقال وإحتجاز الآلاف من السكان من قبل قوات داعش في شمال العراق: حيث لا يزال مصير الكثيرين مجهولاً. ليس من الواضح ما إذا كانت قوات داعش قد رفضت إعطاء معلومات عن الموقوفين أو المحتجزين أو عن مصير الأشخاص المفقودين، أو ما إذا قُدِّمت طلبات للحصول على مثل هذه المعلومات. بناءًا على ذلك تبدو عناصر هذه الجريمة بأنها مُقنِعة، على الرغم من الحاجة الى المزيد من المعلومات حول ما إذا كان هناك رفض لإعطاء المعلومات عن الأشخاص المعتقلين أو المحتجزين.

أفعال لاإنسانية أخرى ذات طابع مماثل تسبّبت عمدًا في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية

إن هذا البند "الشامل للكُل" يُغطي جميع الأعمال الأخرى ذات الخطورة المماثلة والتي لم يتم سردها في الفقرات (أ) – (ي). يجب أن يكون هناك بعض العلاقة بين الفعل وبين معاناة الضحية، والتي لا تتطلب بالضرورة الإصابة البدنية للضحية. إن الإصابة العقلية التي تترتب على مشاهدة أعمال يتم إرتكابها ضد أشخاص آخرين قد يشكل عملاً غير إنساني إذا كان مرتكِب الجريمة يتعمد إيقاع المعاناة على الضحية أو عَرف بأنه من المحتمل أن تحدث مثل هذه المعاناة وكان غير مكترث بما سيحدث.[391] لقد إرتكبت قوات داعش العديد من الأعمال غير الإنسانية ضد السكان المدنيين في شمال العراق، بما في ذلك إلحاق جو من الخوف والرعب والإذلال العلني بالنساء والرجال والأطفال.

إبادة جماعية

إن الإبادة الجماعية تعني أي فعل من الأفعال التالية، يتم إرتكابها بقصد إهلاك جماعة قومية، إثنية، عِرقية، أو دينية بصفتها هذه، إهلاكًا كليًا أو جزئيًا مثل: (أ) قتل أفراد من الجماعة؛ (ب) إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد من الجماعة؛ (ج) إخضاع الجماعة عمدًا لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كليًا أو جزئيًا؛ (د) فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة؛ أو (هاء) نقل أطفال الجماعة قسرًا إلى جماعة أخرى.[392]

هناك مجموعتان من العناصر، وهما "عناصر متوقفة على القرينة" والأفعال المحظورة الكامنة. إن العناصر المتوقفة على القرينة هي الأفعال التي تتم ممارستها ضد جماعة قومية، إثنية، عِرقية، أو دينية وقد تم القيام بهذه الأعمال بقصد التدمير الكلي أو الجزئي للجماعة المستهدفة.[393] في حين لن تكون الهجمات ضد ثقافة أو هوية الجماعة بحد ذاتها كافية لتُشكِّل إبادة جماعية، فقد تكون دليلاً على النية الواضحة لتدمير الجماعة كليًا أو جزئيًا.[394] ولكي تُشكِّل الهجمات إبادة جماعية، يجب أن تتم هذه الهجمات على أساس أو بسبب عضوية أحد الأشخاص في واحدٍ أو أكثر من الجماعات المشمولة بالحماية. وبالمثل، يجب أن تكون الجماعة هي الهدف الفعلي للهجوم، بقصد تدميرها كليًا أو جزئيًا، بدلاً من تدمير أطراف من تلك الجما عة كأفراد.[395]

إن شرط القصد الجرمي أو النية الجرمية لجريمة الإبادة الجماعية هو ما يميزها عن غيرها من الجرائم ومما يجعل الأمر أكثر صعوبة لإثباتها. ومع ذلك، فقد تم التسليم بإمكانية الإستدلال على نية تدمير جماعة ما كليًا أو جزئيًا من خلال الملابسات. إن العوامل التي تؤخذ في الإعتبار تتضمن في السياق العام، إرتكاب أعمال أخرى موجّهة بشكل منهجي ضد نفس الجماعة، حجم الفظائع، إستهداف منظم للضحايا بسبب كونهم أفرادًا في جماعة، أو تكرار الأفعال التدميرية والتمييزية.[396] إذا كان يجب أن يُستدَل على نيةٍ ما– على سبيل المثال، في حالة غياب تصريحات أو وثائق مُحدَّدة تُثبِت النية – حينذاك يكون المعيار المطلوب هو الإستدلال المنطقي فقط الذي يمكن إستخلاصه في ظل الملابسات.[397]

إستنادًا الى الحقائق التي تم كشفها خلال البحوث التي أُجريت لصالح هذا التقرير، يبدو بأن قوات وقادة داعش قد إرتكبوا كل الأفعال الكامنة وراء الإبادة الجماعية. لقد تمت ممارسة هذه الأعمال ضد أقليات محدَّدة في شمال العراق، وعلى ما يبدو على أساس هويتهم الدينية، كما يدل على ذلك إشتراط قيام الأفراد بإعتناق الإسلام أو ترحيلهم أو أن يتم إعدامهم. لقد فرضت قوات داعش حكمًا من الإرهاب والقمع على مجتمع الأقليات، والحقت العقوبات بأولئك الذين يسعون للحفاظ على ثقافتهم وهويتهم ومارست عمليات القتل الجماعي، والطرد وغيرها من الأفعال التي توصِل العواقب الى نهايتها المنطقية وهي تطهير المناطق الخاضعة لسيطرتهم من التنوع العِرقي أو الديني. إن هذه العوامل تُشكِّل إستدلاً منطقيًا وحيدًا وهو أن تنظيم داعش يَعتزم تدمير تلك الجماعات العِرقية والدينية التي تتعرض للهجوم، كليًا أو جزئيًا.[398]

لقد تم شرح الأفعال الضمنية بالنسبة للإبادة الجماعية في الأقسام السابقة من هذا التقرير، بما في ذلك قتل أفراد الجماعة؛ إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة؛ إخضاع الجماعة عمدًا لأحوال معيشية يُقصد منها إهلاكهم الفعلي كليًا أو جزئيًا. لا يقوم هذا القسم من التقرير بشرح هذه الحقائق مرة أخرى، والى جانب ذلك نضع في إعتبارنا أن تشابه الجرائم، جنبًا إلى جنب مع التصريحات العلنية التي تُظهِر أيديولوجية ومنهجية الأعمال العملياتية لتنظيم داعش، يؤدي إلى إثبات أن الجرائم قد تم إرتكابها كجزء من خطة أو سياسة، وهو عامل إضافي يمكن من خلاله الإستدلال على القصد الخاص المطلوب.

نظرًا لهذه العوامل، يبدو بأن قوات داعش قد إرتكبوا جريمة الإبادة الجماعية ضد أقليات دينية وعِرقية في شمال العراق. هناك، على أقل تقدير، ما يُبرِّر إجراء المزيد من التحقيقات لتحديد ما إذا كان لدى تلك القوات، أو أولئك الذين يخططون، يأمرون، يحرضون أو بطريقة أخرى يقودون إرتكاب تلك الهجمات، النية لتدمير واحدة أو أكثر من الأقليات الدينية والعِرقية في شمال العراق كليًا أو جزئيًا.

مقابر جماعية

إن المقابر الجماعية ذات أهمية خاصة للتحقيق والمقاضاة في الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي. إن وجودها في مناطق النزاع قد يُشير إلى إرتكاب جرائم واسعة النطاق أو منهجية ويوفّر أدلة مهمة لكشف الحقيقة. الأهم من ذلك، أنها يمكن أن تكون الفرصة الوحيدة لأقارب المفقودين لمعرفة ما حدث لأحبائهم وتوفير فرصة لأفراد الأسرة لدفنهم بصورة لائقة. لذا، فمن المهم جدًا أن يتم تحديد المقابر الجماعية، والحفاظ عليها ومعالجتها بشكل صحيح؛ والفشل في القيام بذلك يعرِّض أدلة حيوية للخطر في إجراءات المحكمة في المستقبل، ويمكن أن يكون مُحزِنًا للعائلات، كما تُظهِر تجارب من يوغوسلافيا السابقة، ليبيا، في أماكن أخرى.

منذ إسترداد السيطرة على المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش سابقًا، تظهر العديد من المقابر الجماعية للعيان. بينما، وكما لوحظ، يجري التحقيق في بعضها من قِبل السلطات العراقية وحكومة إقليم كوردستان وغيرهم، هناك علامات إستفهام حول من له السلطة والقدرة على فعلٍ ما، بما في ذلك الذي لديه سلطة قانونية على الأراضي في سنجار وحولها، حيث توجد العديد من مواقع المقابر الجماعية. هناك أيضًا مخاوف بشأن الأمن، نظرا لقرب تنظيم داعش والعبوات الناسفة وغيرها من الذخائر التي تم تركها في المناطق التي أُستُعيدت من تنظيم داعش.

هناك العديد من الأولويات بالنسبة للمقابر الجماعية: (1) رسم خرائط لجميع المقابر الجماعية في الأراضي ذات الصلة، بغض النظر عن أصلها، مع إعطاء الأولوية للقبور الجديدة لأنها أكثر عرضة للتدمير؛ (2) تنظيم أقارب الضحايا من أجل تجميع صحيح لبيانات ما قبل الوفاة، ولمعالجة شكوكهم، ترقّبهم، وما إلى ذلك؛ (3) تحديد الموارد البشرية وإحتياجات البنية التحتية لإستخراج، تخزين، تحليل ومعالجة الجثث؛ (4) الإستخراج السليم للجثث والأدلة المرتبطة بها؛ و (5) تحليل الطب الشرعي للجثث والأدلة، من أجل تحديد هويتها وسبب الوفاة. تحتاج هذه الأنشطة التي يتعين الإضطلاع بها من قبل السلطات المختصة، إلى مساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي لها ممثلون في كل من بغداد وأربيل، وغيرهم ممن هم قادرين على تقديم الخبرة والدعم، وفقًا لأعلى المعايير الدولية وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. ومن الأهمية بمكان أن يكون عمل خبراء الطب الشرعي والجهات التي تقدِّم المساعدة مُنسّقًا تحت مظلة واحدة، لتجنب سوء التفاهم، تداخل الأدوار والمسؤوليات، والتأكُّد من أن العمل يتم وفقًا لبروتوكولات وإجراءات متّسِقة.

على السلطات المختصة أن تكون في وضع يمكنها من التنسيق مع خبرات الطب الشرعي المختلفة المتاحة، لتحديد الثغرات في تلك الخبرات وللبحث عن المساعدة الإضافية التي قد تكون مطلوبة، إستنادا إلى خطة قابلة للتطبيق وبروتوكولات مستدامة. في الوقت نفسه، تحتاج السلطات إلى وضع أولويات وإستراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد لهذا العمل، مع الأخذ في الإعتبار العلاقة بين البحث عن المفقودين وجمع الأدلة التي قد تكون مطلوبة من أجل سير عمليات العدالة الجنائية والإنتقالية في المستقبل. وريثما تكون السلطات في ذلك الموقف، فإن إرسال خبراء في الطب الشرعي للمساعدة في إستخراج الجثث من شأنه أن يؤدي إلى حالة مربِكة ومعقّدة وضارّة في نهاية المطاف، بما في ذلك إستخدام بروتوكولات مختلفة وطرق مختلفة للتعرّف على الجثث والأعمال المنجزة في إطار سلطة قانونية مشكوك فيها .

التوصيات

توصيات عامة

1 يجب على جميع أطراف النزاع الإمتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني القابل للتطبيق وإحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان. يجب إتخاذ جميع الإحتياطات الممكنة لحماية المدنيين من آثار الأعمال العدائية، وإتخاذ جميع التدابير اللازمة لإحترام وحماية وتلبية الإحتياجات الأساسية للسكان المدنيين.

2. ينبغي أن يبدأ التخطيط على الفور لمرحلة ما بعد تنظيم داعش، بما في ذلك كسب الإتفاق على إستتباب الأمن للسماح بعودة الأقليات المتضررة إلى ديارهم وأراضيهم الأصلية. وينبغي لحكومة العراق، حكومة إقليم كوردستان، الحكومات الداعمة، الإتحاد الأوروبي، الفريق العامل المعني بتحقيق الإستقرار من التحالف الدولي لملاحقة تنظيم داعش والأمم المتحدة أن يضعوا خطة شاملة لتشمل العناصر التالية:

- تأسيس دعم دولي لتوفير الأمن في أعقاب الصراع، فضلاً عن تطوير الإستثمار الجاد والبنية التحتية؛
- وضع إستراتيجية شاملة لدعم العائدات، بما في ذلك مصادر واضحة للتمويل، تقييمات إحتياجات البنية التحتية وآليات المصالحة المجتمعية، تمكين أولئك الذين فروا من ديارهم والذين بقوا من إعادة الإندماج؛
- تسهيل إعادة بناء حكم محلي قوي وشامل يُمثل مجتمعات الأشخاص النازحين داخليًا وأولئك الخاضعين لسيطرة تنظيم داعش في الوقت الراهن على حد سواء؛
- دعم إعادة تشكيل هياكل الحكم المحلي، مثل مجلس محافظة الموصل، وضمان حصولهم على دور قيادي في تحقيق الإستقرار وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع.
- وضع وتنفيذ خطط لتسريح وإعادة دمج وحدات الحشد الشعبي في الجيش العراقي أو التجمعات الأمنية المحلية؛
- العمل مع المجتمع المدني والسلطات الإقليمية والمحلية للتوسط في النزاعات بين القبائل والميليشيات والسكان العائدين لتجنب الإنتقام، العودة القسرية أو منع العودة والنزوح المتجدد؛
- دعم الوكالات والمنظمات الإنسانية المحلية والدولية لتخطيط وتنفيذ الإنتقال من البرامج الإنسانية إلى برامج الإنعاش، التي لا تركِز فقط على إعادة الإعمار بل أيضًا على المصالحة والتعويض والتماسك الاجتماعي؛ و
- إن ضمان التعليم هو الأولوية الفورية للأطفال في سن المدرسة الذين نزحوا بسبب أعمال العنف أو المحاصرين في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش؛

3 العمل على عقد مؤتمر دولي يضم ممثلين من مكونات الشعب العراقي، مسؤولين حكوميين على

مستويات إقليمية وإتحادية، وجهات فاعلة دولية للتصديق على خطط ما بعد تنظيم داعش وضمان الإتفاق على الإنسحاب من المناطق التي تم إحتلالها، قضايا الأمن وحقوق الإنسان وترميم البنية التحتية.

توصيات إلى الحكومة الإتحادية العراقية

القضايا الإنسانية

4 تحديد وتوفير الموارد الكافية من أجل دعم النازحين العراقيين، اللاعب الرئيسي الجدير بالثقة، ووضع إستراتيجية شاملة للسياسات القابلة للتنفيذ لمعالجة حالات الطوارئ الإنسانية في العراق.

5 السماح، وعلى أساس طارئ، بإصدار وثائق الهوية والوثائق الثبوتية الأخرى للنازحين في محافظاتهم الحالية، مع زيادة فرص الحصول على الحصص التموينية الحكومية الطارئة وغيرها من الخدمات.

6 ضمان التوزيع العادل للمساعدات والخدمات على الأُسَر النازحة المقيمة في المستوطنات غير الرسمية، المباني غير المكتملة وغيرها من المناطق الصعبة الوصول وفيها دخول محدود للمنظمات الدولية والاغاثة الحكومية.

7 تأسيس، بما يكفي من موارد، مكتب وطني لتسجيل المفقودين كخطوة أولى لتقديم إجابات لعائلات المفقودين. دعم الجهود الرامية لبدء تسجيل الطلبات بخصوص الأشخاص المفقودين.

8 بدء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة بشأن الفساد في تحصيل وإيصال المساعدات الإنسانية، ومقاضاة أولئك الذين ثبُتَت مسؤوليتهم.

9 تقديم الخدمات النفسية والإجتماعية وغيرها من الخدمات المُتخصِّصة إلى أُسَر وضحايا العنف الجنسي.

منع الإنتهاكات المستقبلية

10 وقف فوري للإنتهاكات الجارية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني– بما في ذلك تدمير منازل المدنيين وممتلكاتهم – من قبل عناصر من وحدات الحشد الشعبي وقوات أمن أخرى.

11 في التخطيط للعمليات العسكرية المستقبلية، ضمان حماية أرواح المدنيين وممتلكاتهم إلى أقصى حد ممكن.

12 التأكُّد من أن جميع وحدات القوات المسلحة العراقية، بما في ذلك وحدات الحشد الشعبي، تعمل بشفافية ومساءلة تحت قيادة وسيطرة الحكومة العراقية. ضمان أن تقع جميع الميليشيات الأخرى العاملة في العراق تحت قيادة وسيطرة الحكومة العراقية.

13 التأكُّد من أن جميع العمليات العسكرية تتوافق مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك حظر الهجمات العشوائية وأي هجوم من المتوقع أن يؤدي إلى خسارة غير متناسبة في أرواح المدنيين أو الإضرار بأهداف مدنية.

الترميم والمصالحة

14 وقف التهجير القسري للمدنيين بإستثناء لغرض أمنهم الخاص أو عندما تُبرِّره أسباب عسكرية قهريّة.

15 وقف الإجراءات الأمنية التعسفية والتمييزية ضد أولئك الذين يفرون من العنف في مناطق أَسرهم، بما في ذلك الإعتقال، العزل وعمليات القتل خارج نطاق القضاء.

16 السماح للمدنيين الذين تضرَّرت أو دُمِّرت منازلهم بإعادة بنائها أو منحهم سكن بديل مماثل. جمع المعلومات المُطبَّقة عن المِلكية. تقديم الدعم لعملية التعويضات للمدنيين الذين هُدِمت منازلهم أو ممتلكاتهم أو تم الإستيلاء عليها أو نهبها من قبل قوات الامن.

17 ترسيخ عملية شفافة لتقييم وتوثيق الأضرار والدمار في البلدات والقرى التي تم الإستيلاء عليها وإبلا غ السكان النازحين عن وضع مدنهم وقراهم، والإجراءات والمتطلبات لتمكين السكان من أن يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم.

18 التحقيق في التدمير غير القانوني للمنازل والممتلكات والتهجير القسري وغيرها من إنتهاكات القانون الدولي الإنساني، وعزل أولئك المشتبه في مسؤوليتهم عن هذه الإنتهاكات،

وتقديم أولئك الذين هناك أدلة كافية لمحاكمتهم إلى العدالة.

19 الإنضمام فورًا إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وعلاوة على ذلك، إصدار إعلان بموجب المادة 12 (3) في نظام روما الأساسي لقبول ممارسة الولاية القضائية من جانب المحكمة من بداية الصراع الحالي.

20 تعديل القانون الجنائي العراقي لمنح الإختصاص للمحاكم المحلية عن الجرائم الدولية التي أُرتكبت في العراق.

21 وضع إستراتيجية لمعالجة قضايا القانون الدولي الإنساني، وتحديد الموارد الدولية والمحلية الإستراتيجية المناسبة بما يلي:

- ضمان حماية المقابر الجماعية في المناطق التي تم استعادتها من إحتلال تنظيم داعش.
- اتخاذ خطوات للحفاظ على الأدلة ونبش وتحديد الرفات.
- تزويد الأُسَر والمجتمعات المحلية بالمعلومات والمساعدة الملائمة.
- تسهيل نشر فرق الطب الشرعي وغيرها من الخِبرات الفنية الدولية للعدالة الجنائية للتحقيق في جرائم حرب محتملة في المناطق التي تم إستعادتها من تنظيم داعش.

المؤسسات والتشريعات

22 الإستجابة لإحتياجات الأقليات العِرقية والدينية في العراق عن طريق إصدار بعض التشريعات التي تصون حقوقهم كمواطنين وتكافح التمييز، بما في ذلك إمكانية إنشاء ترتيبات الحكم الذاتي الخاص بتوفير حماية أفضل للمكونات العراقية.

23 إصدار تشريع يقنن الحماية للأشخاص النازحين داخليًا في العراق، فضلاً عن مراجعة وتعديل الإطار القانوني الحالي لتحديد العلاجات في مجال الحماية والإستجابة للطوارئ. النظر في وضع قانون إستجابة طوارئ / أزمة وطني واسع في العراق والذي يمكن أن يضع معايير أفضل لحالات الطوارئ في المستقبل.

24 تعزيز تمثيل الأقليات في قوات الأمن والشرطة العراقية، وإنشاء وحدة شرطة خاصة للتعامل مع جرائم الكراهية أو تلك التي تقع بدافع من التحيُّز العِرقي، الديني أو الطائفي.

توصيات لحكومة إقليم كوردستان

القضايا الإنسانية

25 وضع إستراتيجية شاملة وسياسات قابلة للتنفيذ من أجل دعم النازحين العراقيين، بإعتبارهم اللاعبين الرئيسيين الجديرين بالثقة، لمعالجة القضايا الإنسانية التي تواجه البلاد على أساس طارئ، بالتنسيق مع الحكومة الإتحادية. ضمان توفير الموارد الكافية لتنفيذ هذه الإستراتيجية على المدى الطويل من خلال التمويل الحكومي والدعم الدولي.

26 وقف فوري للإنتهاكات الجارية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني – بما في ذلك تدمير منازل المدنيين وممتلكاتهم– من قبل البيشمركة، كيانات حكومة إقليم كوردستان وأحزاب سياسية، وقوات أمن أخرى.

27 وقف التهجير القسري للمدنيين بإستثناء لغرض أمنهم الخاص أو عندما تبرره أسباب عسكرية قهريّة.

28 السماح للمدنيين الذين تضررت أو دُمرت منازلهم بإعادة بنائها أو منحهم سكن بديل مماثل. جمع المعلومات المُطبَّقة عن المِلكية. تقديم الدعم لعملية التعويضات للمدنيين الذين هُدِمت منازلهم أو ممتلكاتهم أو تم الإستيلاء عليها أو نهبها من قبل قوات الأمن.

29 ترسيخ عملية شفافة لتقييم وتوثيق الأضرار والدمار في البلدات والقرى التي تم الإستيلاء عليها وإبلاغ السكان النازحين عن وضع مدنهم وقراهم، والإجراءات والمتطلبات لتمكين السكان من أن يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم.

30 التوقف عن التوزيع القائم على التمييز للخدمات الأساسية وإتخاذ إجراءات ضد مسؤولي الحكومة وغيرهم ممن يميزون ضد أفراد الأقليات الذين لايختارون أن يعرِّفوا أنفسهم على أنهم كورد أو لا ينتسبون إلى الأحزاب السياسية الكوردية، وفقًا للمادة 19 من مشروع الدستور الكوردي .

31 السماح بحرية نقل المواد الغذائية وغيرها من المساعدات إلى السكان في المناطق التي تم إستعادتها من تنظيم داعش، وحرية الحركة لهؤلاء السكان.

32 التحقيق في التدمير غير القانوني للمنازل والممتلكات والتهجير القسري وغيرها من إنتهاكات القانون الدولي الإنساني، وعزل أولئك المشتبه في مسؤوليتهم عن هذه الإنتهاكات، وتقديم أولئك الذين هناك أدلة كافية لمحاكمتهم الى العدالة.

33 تنسيق إجراءات الدخول عند نقاط التفتيش للسماح للأشخاص النازحين الفارين من العنف بدخول إقليم كوردستان العراق من دون تمييز على أساس العِرق أو الدين. السماح بالوصول الشامل إلى إقليم كوردستان العراق لجميع المواطنين العراقيين.

34 الإستمرار في تقديم الدعم الإنساني للأشخاص النازحين داخليًا الذين يسعون للجوء داخل إقليم كوردستان العراق. التعاون مع المنظمات الدولية والحكومات المانحة لوضع ترتيبات معيشية وشتوية ملائمة للنازحين.

35 بدء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة بشأن الفساد في تحصيل وإيصال المساعدات الإنسانية، ومقاضاة أولئك الذين ثبُتَت مسؤوليتهم.

36 إلغاء ممارسة إدراج الانتماء الديني أو العِرقي في جميع وثائق تسجيل النازحين. على وجه الخصوص، التوقف فورًا عن ممارسة تزويد النازحين بإستمارات مُكتمِلة بالفعل مؤشر فيها القومية "كوردية".

37 تقديم أولوية المساعدة النفسية والإجتماعية والإنسانية لضحايا العنف الجنسي.

الترميم والمصالحة

38 ضمان حماية المقابر الجماعية وغيرها من المواقع المحتملة لإنتهاكات القانون الدولي الإنساني، مع ضمان أن يتم اتخاذ خطوات للحفاظ على الأدلة ونبش وتحديد الجثث. ضمان توفير الأُسَر والمجتمعات المحلية بالمعلومات والمساعدة الملائمة.

39 الإستجابة لإحتياجات الأقليات العِرقية والدينية في إقليم كوردستان العراق من خلال إصدار تشريعات في إقليم كوردستان العراق بما يحفظ حقوقهم كمواطنين، ومكافحة التمييز، بما في ذلك إنشاء ترتيبات حكم ذاتي خاص من أجل توفير حماية أفضل للمكونات العراقية.

40 تعريف الأيزيديين والشبك كهويات متميزة، وتوسيع المواد 5 و 14 و 35 و 36 من الدستور الكوردي وفقًا لذلك.

توصيات للمجتمع الدولي

41 توفير الدعم في مجال التحقيق والدعم التقني إلى الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان للإمساك بمرتكبي إنتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب ومحاسبتهم.

42 إدانة الممارسات غير القانونية لجميع قوات الأمن التي تنتهك القانون الدولي الإنساني.

القضايا الإنسانية

43 زيادة توفير الإغاثة على الفور في حالات الطوارئ بما في ذلك الغذاء، الماء، والخيام، المستلزمات الطبية وغيرها من الضروريات، بالشراكة مع الوكالات الإنسانية العاملة مع الأُسَر النازحة في العراق، بما في ذلك إقليم كوردستان العراق.

44 تقديم الدعم المالي العاجل وغيرها من أشكال المساعدة للجهات الفاعلة الدولية الإنسانية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، جمعية الصليب الأحمر/ الهلال الأحمر، وجمعيات دولية غير حكومية تعمل على دعم إستجابة تقودها الحكومة العراقية.

45 تقديم المساعدة للمنظمات غير الحكومية التي تتخذ من العراق مقرًا لها وتشارك في العمليات الإنسانية.

46 تقديم مساعدة ذات أولوية لضحايا العنف الجنسي.

منع الإنتهاكات المستقبلية

47 التأكّد من أن أي عمل عسكري دولي يتم إتخاذه ضد تنظيم داعش وغيرهم من المقاتلين بدعم من الحكومة العراقية يلتزم بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

48 التأكّد من أن أي دعم عسكري دولي يتضمن الإتصال بمنظمات الأقليات وتبادل المعلومات الإستخبارية ذات الصلة بأمن الأقليات.

49 إتخاذ تدابير ملموسة لمنع نقل الدعم المالي والمادي إلى تنظيم داعش وغيرهم من المسلحين.

الترميم والمصالحة

50 الإستجابة لإحتياجات الأقليات العِرقية والدينية من خلال دعم إصدار تشريعات في العراق وإقليم كوردستان العراق بما يحفظ حقوقهم كمواطنين، بما في ذلك إنشاء ترتيبات حكم ذاتي خاص من أجل توفير حماية أفضل للمكونات العراقية.

51 وضع إستراتيجية شاملة لدعم العائدات، بما في ذلك بنود ميزانية محددة، وتقييم إحتياجات إعادة تطوير البنية التحتية وآليات المصالحة المجتمعية لتمكين أولئك الذين فروا من ديارهم والذين بقوا من إعادة الإندماج.

52 إحالة الوضع في العراق إلى المحكمة الجنائية الدولية.

قضايا اللجوء

53 الإلتزام بالحماية على المدى الطويل وإعادة توطين الأقليات النازحة من جراء النزاع الحالي. ضبط معايير اللجوء، التحريات عن خلفية الأشخاص وغيرها من السياسات، بينما يتم تسريع جهود إعادة التوطين، مع الإعتراف بظروف الصراع وبعدم ملائمة وثائق الهوية.

54 السماح بدخول اللاجئين العراقيين الفارين من الإضطهاد وحظر قمع أو عودة اللاجئين الى العراق عندما تكون حياتهم أو حريتهم في خطر.

الهوامش

1 اللجنة الأمريكة للحرية الدينية الدولية (USCIRF)، التقرير السنوي لعام 2013، نيسان 2013، واشنطن العاصمة، (USCIRF)، ص. 88.

2 وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الديمقراطية، حقوق الإنسان والعمل، تقارير قطرية حول ممارسات حقوق الإنسان لعام 2011، العراق، واشنطن العاصمة ، 2011.

3 أنظر Puttick، M من أزمة إلى كارثة: وضع الأقليات في العراق، لندن، المجموعة الدولية لحقوق الأقليات MRG ومركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين، تشرين الأول 2014، لندن، ص. 5.

4 مقابلات معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان IILHR، 2013؛ أنظر أيضًا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR ، المبادئ التوجيهية للأهلية، 2012، ص. 30؛ IILHR، "الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى في العراق: الإطار القانوني والتوثيق وحقوق الإنسان"، واشنطن العاصمة، IILHR، 2013، ص. 99.

5 أنظر IILHR، 2013، مرجع سابق سبق ذكره، ص. 99.

6 على سبيل المثال، أنظر وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الحرية الدينية الدولية لعام 2008، واشنطن العاصمة، أيلول 2008. IILHR، 2013، مرجع سابق سبق ذكره، ص. 134؛ .Salloum, S ، الأقليات في العراق: ذكريات، الهوية والتحديات، بغداد وبيروت، مسارات للثقافة وتنمية وسائل الإعلام، 2013.

7 أنظر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، 2012، مرجع سابق سبق ذكره ، ص. 33.

8 أنظر IILHR، 2013، مرجع سابق سبق ذكره ، ص. 135.

9 مقابلة منظمة الأمم والشعوب غير المُمثَّلة –IILHR UNPO مع ممثل من الشبك، تشرين الثاني 2014.

10 أنظر UNHCR ، 2012، مرجع سابق سبق ذكره، ص. 34؛ أنظر .M Lalani، لا زالوا مستهدفين: إضطهاد مستمر لأقليات العراق، لندن، MRG المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، حزيران 2010، ص.7.

11 أنظر IILHR ، 2013، مرجع سابق سبق ذكره ، ص. 141.

12 على سبيل المثال، أنظر تقرير ,Human Rights Watch ، "العراق: تنظيم داعش يختطف الشيعة التركمان، ويدمر الأضرحة، 27 حزيران 2014. .Hauslohner, A ، "القرى الشيعية تصف "مجزرة" في شمال العراق"، واشنطن بوست، 23 حزيران 2014. وحوادث أخرى في أماكن أخرى من هذا التقرير.

13 أنظر M. Lalani ، مرجع سابق سبق ذكره ، ص. 8.

14 أنظر IILHR ، 2013، مرجع سابق سبق ذكره، ص. 148.

15 أنظر Puttick، مرجع سابق سبق ذكره، ص. 5.

16 اللجنة الأمريكة للحرية الدينية الدولية (USCIRF)، مرجع سابق سبق ذكره، ص. 89.

17 مقابلات IILHR، 2012 و 2013، أنظر أيضا (USCIRF)، مرجع سابق سبق ذكره ، ص. 89.

18 على سبيل المثال، أنظر M. Lalani ، مرجع سابق سبق ذكره ؛ وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، مرجع سابق سبق ذكره

19 مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، تقرير حماية المدنيين في الصراعات المسلحة في العراق: 6 حزيران – 10 أيلول 2014، بغداد، UNAMI / OHCHR ، 2014، ص. 17–18.

20 أنظر Raseed, A. and Coles, I، "أوباما يحذر من تحرُّك للولايات المتحدة بينما الجهاديون يضغطون على بغداد"، وكالة رويترز، 13 حزيران 2014.

21 UNAMI / OHCHR، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 1آيار– 31 تشرين الأول 2015، على الموقع: http://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMIReport1May31October2015.pdf

22 لمزيد من المعلومات، أنظر الفصل 4 عن الوضع الحالي للأشخاص النازحين داخليًا في العراق. لا تشمل هذه الإحصاءات النازحين من منازلهم ولا يزالون يقيمون في مناطق يسيطر عليها تنظيم داعش. إن المنظمة الدولية للهجرة IOM تحسب عدد الأفراد عن طريق ضرب عدد الأُسَر بالرقم 6 ، متوسط حجم العائلة العراقية. لمزيد من المعلومات، راجع مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة IOM لتتبع النازحين، الجولة 46، آيار 2016، متاح على الموقع: iraqdtm.iom.int.

23 المرجع نفسه.

24 UNAMI / OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 1آيار– 31 تشرين الأول 2015، مرجع سابق سبق ذكره، ص. 19.

25 شهادة شخص أيزيدي خلال إجتماع مائدة مستديرة تم إستضافته من قبل الولايات المتحدة في متحف ذكرى المحرقة Holocaust ، واشنطن العاصمة، 21 آذار 2016. للمزيد من المعلومات، راجع "جيلنا قد ضاع: إستهداف الدولة الإسلامية للأقليات العراقية في محافظة نينوى"، مركز Simon-Skjodt لمنع الإبادة الجماعية، متحف ذكرى المحرقة Holocaust بالولايات المتحدة، نشر في تشرين الثاني 2015. متاح على الموقع: ushmm.org/Ira

26 UNAMI / OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 1آيار– 31 تشرين الأول 2015، مرجع سابق سبق ذكره.

27 UNAMI / OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة في العراق: 11 كانون الأول 2014– 30 نيسان 2015، متاح على الموقع: http://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI_OHCHR_4th_POCReport-11Dec2014-30April2015.pdf

28 UNAMI / OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 1آيار– 31 تشرين الأول 2015، مرجع سابق سبق ذكره.

29 المرجع نفسه.

30 التحالف الآشوري العالمي فرع أمريكا، تقديم الجهات المعنيّة – العراق، الجلسة 56 للجنة الحقوق الاقتصادية والثقافية و (OHCHR)، 2015.

31 مقابلة مع لاجيء أيزيدي، واشنطن العاصمة، آذار 2016.

32 يمكن لسعرالمرأة أن يصل إلى ما بين 500 دولار 45,000 دولار، وفقًا لأشخاص نازحين داخليًا. مقابلات مع أشخاص نازحين داخليًا، دهوك، شباط 2016.

33 هذا التقدير مأخوذ في شباط 2016 من عدة مقابلات مع أشخاص أيزيديين نازحين داخليًا، قادة الطائفة الأيزيدية، مسؤولين في الحكومة العراقية ومسؤولين في إقليم كوردستان العراق.

34 UNAMI / OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة في العراق: 11 أيلول– 2014–30 نيسان 2015، مرجع سابق سبق ذكره.

35 ميدل إيست مونيتور Middle East Monitor، "نائب عراقية في البرلمان: 416 شخص من التركمان أُختطِفوا من قبل تنظيم داعش"، 8 نيسان 2015.

36 مقابلة مع زعيم من طائفة الشبك، بغداد، شباط 2016.

37 "شخص تركماني عراقي: مجزرة تنظيم داعش في الموصل ذهبت دون أن يلاحظها أحد من قبل المجتمع الدولي"، 10 آب 2015، متاح على الموقع: http://unpo.org/article/1

38 أشارت المعلومات الواردة والتحقق من قبل UNAMI و OHCHR في 25 حزيران 2015 أن عدد الأطفال المختطفين كان بين 800– 900. لمزيد من المعلومات، راجع UNAMI و OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 1آيار– 31 تشرين الأول 2015، مرجع سابق سبق ذكره.

39 مقابلة مع أكاديمي عراقي،أربيل، شباط 2016.

40 مقابلة مع أيزيدي نازح داخليًا، شباط 2016، محافظة دهوك.

41 UNAMI / OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة في العراق: 11 أيلول– 2014–30 نيسان 2015، مرجع سابق سبق ذكره.

42 مقابلة مع مسؤول كوردي رفيع المستوى، أربيل، شباط 2016.

43 Human Rights Watch، "في مقابلة: هؤلاء الفتيات الأيزيديات هربن من تنظيم داعش. ماذا نفعل الآن؟"، 15 نيسان 2015،

44 مقابلات مع أشخاص نازحين داخليًا، دهوك، شباط 2016.

45 صوت أمريكا، "أيزيدية ناجية من إستعباد جنسي تحث بريطانيا على مساعدة النساء اللواتي في الأَسْر" ، 8 شباط، 2016.

46 شهادة لاجيء أيزيدي تمت إستضافته أمام المجموعة المشتركة لحرية الدين أو المعتقد، وتمت إستضافته أيضًا من قبل البرلمان الأوروبي في 23 شباط 2016.

47 مقابلات مع أشخاص نازحين داخليًا، دهوك وأربيل، شباط 2016.

48 مقابلة مع أيزيدي نازح داخليًا، دهوك، شباط 2016.

49 مقابلات مع أشخاص نازحين داخليًا من السُنّة ومسيحيين وقادة مجتمع مدني عراقي، بغداد وأربيل، شباط 2016.

50 مقابلة مع نائب في البرلمان عراقي، بغداد، شباط 2016

51 مقابلة مع زعيم مجتمع مدني عراقي، بغداد، شباط 2016.

52 مقابلة مع أيزيدي نازح داخليًا، دهوك،شباط 2016.

53 المرجع نفسه.

54 UNAMI / OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 1 آيار– 31 تشرين الأول 2015، مرجع سابق سبق ذكره.

55 أنظر Warrick, J، "يبدو بأن قوات تنظيم داعش يحاولون بيع عبيد جنس من خلال الأنترنت"، واشنطن بوست، 28 آيار 2016.

56 أنظر Whyte, L.، فتحت ألمانيا أبوابها للنساء الأيزيديات وأطفال تم إستعبادهم من قبل تنظيم داعش" The Guardian ، 2 آذار 2016.

57 مقابلة مع مسؤول كوردي رفيع المستوى، أربيل، شباط 2016.

58 أنظر Whyte, L.، مرجع سابق سبق ذكره.

59 لمزيد من المعلومات، راجع الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان: http://www.iraq.unfpa.org

60 أنظر Sim, D.، "نبش مقابر جماعية تَخصُّ 1700 جندي ذُبحوا من قبل تنظيم داعش في تكريت، Internatinal Business Times، 7 نيسان 2015.

61 UNAMI / OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 6 حزيران– 10 أيلول 2014، مرجع سابق سبق ذكره. ص. 12–16.

62 المرجع نفسه، ص. 6.

63 UNAMI / OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 1 آيار– 31 تشرين الأول 2015، مرجع سابق سبق ذكره

64 UNAMI / OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 11 كانون الأول 2014– 30 نيسان 2015، مرجع سابق سبق ذكره

65 المرجع نفسه.

66 المرجع نفسه.

67 أفادت الأنباء بمقتل هؤلاء السنجاريين في وقت لاحق من قبل تنظيم داعش. مقابلة مع مسؤول كوردي، دهوك، شباط 2016.

68 أنظر Bloom, M., Horgan, J. and Winter, C، "مشاهدة أطفال وشباب في دعاية للشهادة في سبيل الدولة الاسلامية، 2015–2016"، في منشور CTC Sentinel، شباط2016.

69 أنظر CTC Sentinel "تنظيم داعش يُدرِّب الجنود الأطفال في مخيمات" أشبال الدولة الإسلامية"، NBC News ، 7 تشرين الثاني 2014.

70 أنظر .Bloom et al، مرجع سابق سبق ذكره.

71 مقابلة مع أشخاص نازحين داخليًا، دهوك،شباط 2016.

72 أنظر Yazda، "مختطَفون"، وهي متاحة على الموقع: http://www.yazda.org/abductees

73 أنظر: The Guardian "قوات كوردية تقاتل داعش أبلغوا عن تعرضهم لهجوم بالأسلحة الكيمائية، 13 آب 2015.

74 "أكثر من 400 إصابة في هجوم كيمائي من قبل تنظيم داعش في كركوك، ARA News ، 12 آذار 2016.

75 أنظر .Deutsch, A، "حصريا: عينات تؤكد إستخدام الدولة الإسلامية غاز الخردل في العراق – دبلوماسي"، رويترز، 23 شباط 2016.

76 مقابلة مع ممثل عن الأيزيديين، شباط 2016. لمزيد من المعلومات، انظر http://www.yazda.org/yazda-issues-public-report-on-yazidi-mass-graves-in-sinjar-shingal/. Kurdish officials and others cite similar numbers for Sinja

77 UNAMI / OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 1 آيار– 31 تشرين الأول 2015، مرجع سابق سبق ذكره.

78 UNAMI / OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 11 كانون الأول 2014– 30 نيسان 2015، مرجع سابق سبق ذكره.

79 إن الحشد الشعبي هو تنظيم يعمل كمظلة لجماعات مسلحة غير حكومية مختلفة وليست مسؤولة مباشرة أمام الحكومة العراقية. وفي حين أن هناك بعض جماعات حشد مسيحية وأيزيديين وسُنيّة ، فإن الغالبية العظمى للحشد هم من المسلمين الشيعة. إن وحدات الحشد الشعبي لم يتم تأسيسها من قبل الدولة ولكن بناءًا على فتوى الجهاد الكفائي الصادر في حزيران 2014 من قبل آية الله العظمى علي السيستاني. لمزيد من المعلومات، راجع .Mansour, T، "من ميليشيا إلى قوات الدولة: تحول الحشد الشعبي"، مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace ، 16 تشرين الثاني 2015، متاح على الموقع: http://www.carnegieendowment.org/syriaincrisis/fa= 61986.

80 أنظر مركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات MRG ، "وفيات المدنيين في حملات قصف ضد تنظيم داعش 2014–2015"، لندن، CCCR وMRG، تشرين الثاني 2015.

81 UNAMI / OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 11 كانون الأول 2014– 30 نيسان 2015، مرجع سابق سبق ذكره.

82 UNAMI / OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 1 آيار– 31 تشرين الأول 2015، مرجع سابق سبق ذكره.

83 مقابلات مع أشخاص نازحين داخليًا، دهوك وأربيل، شباط 2016. أنظر أيضًا Human Rights Watch، "العراق: مدنيون يدفعون ثمن النزاع"، 27 كانون الثاني 2016؛ UNAMI و OHCHR، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 1 آيار– 31 تشرين الأول 2015، مرجع سابق سبق ذكره.

84 أنظر Human Rights Watch، "بعد التحرير جاء الدمار"، 18آذار 2015

85 أنظر منظمة العفو الدولية Amnesty International ، نفي ومحرومون: تهجير قسري وتدمير متعمد في شمال العراق، لندن، منظمة العفو الدولية، كانون الثاني 2016.

86 مقابلات مع قادة مسيحيين، أيزيديين وشبك، أربيل وبغداد، شباط ونيسان 2016.

87 السلطات الكوردية تهاجم بقوة هذه الإدعاءات. مقابلة مع مسؤول كبير في حكومة إقليم كوردستان، شباط 2016.

88 UNAMI / OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 1 آيار– 31 تشرين الأول 2015، مرجع سابق سبق ذكره

89 أنظر Salloum, S. with Khadar, S, Salah, S., Assi, R.. and Khamas, U.A، في مفترق طرق: إنتهاكات حقوق الإنسان ضد الأقليات العراقية بعد تنظيم داعش، Heartland Alliance International and Masarat Foundation for Cultural and Media Development ، ص. 46.

90 "Human Rights Watch تجد أن القوات الحكومية العراقية قد دمرت منطقة تكريت بعد إستعادتها، 21 أيلول 2015، متاح على الموقع: http://musingsoniraq.blogspot.com/2015/09/human-rights-watch-finds-iraq.html

91 شفق نيوز Shafaq News، " هناك 25 شخص من حشود وأشخاص نازحين قُتلوا أثناء ضربتين جويتين على طوزخورماتو، 24 شباط 2015، متاح على الموقع:http://english.shafaaq.com

92 المرجع نفسه، ص. 23.

93 Desmarais من المجلس الدولي للمتاحف، نقل عن .Myers, S.L. and Kulish, N بأن "إن النظام المتصدِّع يسمح لتنظيم داعش بالإستفادة من الآثار المنهوبة"، نيويورك تايمز، 9 كانون الثاني 2016.

94 أنظر Harmansah, O.، "تنظيم داعش، التراث، مشهد الدمار في وسائل الإعلام العالمية"، الشرق الأدنى للآثار"، المجلد 78، الرقم 3 ، أيلول 2015.

95 أنظر Rose-Greenland, F.، "كم من المال قد جنى تنظيم داعش من بيع الآثار؟ أكثر من كافية لتمويل هجماته"، واشنطن بوست، 3 حزيران 2016.

96 أنظر Yoon, S.، "الدولة الإسلامية تبيع وتنهب الفن على الإنترنت بسبب حاجتها للمال، Bloomberg Businessweek ، 29حزيران 2015.

97 مقابلة مع مسؤول كبير في الحكومة، شباط 2016.

98 أنظر Bloomberg Businessweek، مرجع سابق سبق ذكره.

99 نيويورك تايمز، 9 شباط 2016، مرجع سابق سبق ذكره.

100 "المرجع نفسه.

101 "العراق: أكبر عدد من النازحين في عام 2015: الجمعية الدولية للصليب الأحمر ICRC، 29 كانون الأول 2015، متاح على الموقع: https://www.icrc.org/en/document/iraq-highest-number-displaced-2015

102 المنظمة الدولية للهجرة IOM، مصفوفة تعقُّب النازحين 46، آيار 2016، تلاحظ المنظمة الدولية للهجرة القيود والمعوقات التي تواجهها في سبيل الوصول إلى الأعداد الدقيقة تمامًا عن عدد الأشخاص النازحين داخليًا، حيث لا يتم تسجيل جميع حركات الأشخاص النازحين داخليًا.

103 المرجع نفسه.

104 – يُقدر عضو بارز في لجنة الهجرة والمهجرين في مجلس النواب العراقي أن هناك حوالي 4 مليون نازح في العراق، عندما يتم تضمين أولئك الذين ليسوا مسجلين لدى الحكومة العراقية.

105 أنظر اليونيسيف، "العراق: تقرير عن الأوضاع الإنسانية، 1–31 كانون الثاني 2016.

106 ممثل رفيع المستوى في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، مؤتمر صحفي حول الوضع الإنساني في العراق، 19 كانون الثاني 2016، بروكسل.

107 كانت التركيبة السكانية لمحافظة نينوى سابقًا ذات أغلبية من المسلمين السُنّة العرب، مع كورد عراقيين كثاني أكبر مجموعة سكانية، يليهم آشوريون،تركمان،أيزيديون وشبك ومع نسبة سكانية أقل من كاكائيين وبهائيين.

108 أنظر Landinfo،]مركز معلومات البلد الأصلي[، مذكرة عن موضوع العراق: الوضع في محافظة نينوى، 17 شباط 2015، ص 3، متاح على الموقع: http://www.refworld.org/pdfid/55b756f34.pdf

109 المنظمة الدولية للهجرة IOM، مصفوفة تعقُّب النازحين 46، آيار 2016.

110 المرجع نفسه

111 المرجع نفسه

112 المرجع نفسه

113 المرجع نفسه

114 مقابلة مع جهات دينية وإنسانية محلية في شمال العراق، شباط 2016.

115 المنظمة الدولية للهجرة IOM، مصفوفة تعقُّب النازحين 46، آيار 2016، مرجع سابق سبق ذكره.

116 مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC)، "العراق: النازحون داخليًا وقعوا بين المطرقة والسندان مع تفاقم أزمة النزوح، 30 حزيران 2015، ص 6؛ Human Rights Watch "العراق: تنظيم داعش يختطف الشيعة التركمان، ويدمر الأضرحة – نهب وتهديدات في الإستيلاء على القرى القريبة من الموصل، 24 حزيران 2015.

117 مقابلة مع سلطات دينية ونازحين في مدينة الزوار، كربلاء، شباط 2016.

118 مقابلة مع نازحين في مدينة الزوار، كربلاء، شباط 2016

119 أرقام مأخوذة من مصفوفة تعقُّب النازحين للمنظمة الدولية للهجرة ، السلسلة 13، كانون الثاني 2015، الجولة 46، آيار 2016، على التوالي.

120 مقابلات مع أشخاص نازحين داخليًا وسلطات دينية في شمال العراق، شباط 2016.

121 مركز رصد النزوح الداخلي، 30 حزيران 2015، مرجع سابق سبق ذكره.

122 مقابلة مع مدير منظمة عراقية غير حكومية، شمال العراق، شباط 2016.

123 حماية كُتلة العراق / CCCM، 'الأشخاص النازحون داخليًا في إشغال غير رسمي "، آذار 2015، وهي متاحة على الموقع: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IRQ_Protection_CCCM_Occupancy_Situation_20150319.pdf

124 مقابلات مع منظمات غير حكومية محلية وأشخاص نازحين داخليًا في شمال العراق، آذار 2016. أنظر أيضًا Dudova, Z.,Ulman, P.,Krcmery, V.,Pyšný, L., Majer-Müller, L. Slezakova, Z. ، وآخرون، " أمراض شائعة بين النازحين العراقيين داخليًا بعد توسّع الدولة الإسلامية"، العمل الإجتماعي السريري والتدخّل الطبي، المجلد 5، الرقم 2 (2015)، ص 60.

125 مقابلة مع أشخاص نازحين داخليًا في شمال العراق، آذار 2016.

126 مقابلة مع سلطة دينية، شمال العراق، شباط 2016.

127 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA ، العراق: الأزمة الإنسانية، الحالة رقم 60 (02–08 أيلول 2015)، ص 3.

128 وفقًا لتتبع مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة للتبع النازحين، الجولة 39 ، آذار 2016، هناك 67368 نازح من أشخاص مسجلين نازحين داخليًا في كربلاء. ومع ذلك، قدّرت مقابلات مع مرجعيات دينية ومسؤولين حكوميين محليين في شباط 2016 ، العدد بأعلى من ذلك بكثير: 80000– 150000على التوالي.

129 مقابلات مع أشخاص نازحين داخليًا في كربلاء، شباط 2016.

130 كما أكّده IILHR، MRG، NWPJ وUNPO، القائمون على كتابة تقرير بين المطرقة والسندان: أقليات العراق منذ سقوط الموصل، لندن، شباط 2015.

131 شبكة الإغاثة Reliefweb، "العراق: أوردَ تأثير الأمطار الغزيرة والفيضانات في أواخر تشرين الأول، 5 تشرين الثاني 2015، متاح على الموقع: http://reliefweb.int/map/iraq/reported-impact-heavy-rains-and-flooding-late-october

132 أنظر، على سبيل المثال، IILHR وآخرون، شباط 2015، مرجع سابق سبق ذكره.

133 أنظر Jamjoom, M.، "فصل الشتاء القاسي شأنه أن يُحدث دمارًا في مخيمات اللاجئين في العراق"، قناة الجزيرة الإخبارية، 9 كانون الثاني 2016.

134 مقابلة مع أيزيدي نازح داخليًا من سنجار، يعيش في مخيم في زاخو، دهوك، شباط 2016.

135 مقابلة مع أشخاص نازحين داخليًا في مخيم خانكي، شباط 2016.

136 مقابلة مع أشخاص نازحين داخليًا في مخيم خانكي، شباط 2016.

137 مقابلة مع أشخاص نازحين داخليًا في مخيم خانكي، شباط 2016.

138 تستخدم المنظمة الدولية للهجرة ضرب عدد الأفراد لكل أُسرة بالعدد 6 من أجل حساب مجموع السكان.

139 المنظمة الدولية للاجئين، النازحون في العراق: معونة قليلة وعدد قليل من الخيارات، تقرير ميداني، 2 تشرين الثاني 2015، ص 7.

140 أنظر Dudova وآخرون، مرجع ساب.سبق ذكره، ص. 59.

141 في منطقة إقليم كوردستان العراق 9٪ من العائلات النازحة فقدوا البطاقة التموينية، و 11٪ فقدوا بطاقات الهوية الشخصية. في الأنبار، وفي السليمانية، 29 ٪ و 33 ٪ قد فقدوا البطاقات الخاصة بهم. أنظر: OCHA / REACH، تقييم الإحتياجات المتعددة الجوانب للأشخاص النازحين داخليًا خارج المخيمات، إقليم كوردستان العراق، تقرير التقييم، شباط 2015، ص. 10.

142 على سبيل المثال، ذكر المجلس النرويجي للاجئين أنهم وزعوا طرود مساعدات لأكثر من 1000 أسرة (6000 فرد) وهو محتجز في نقطة تفتيش جنوبي بغداد.

143 أنظر St Thomas King, J. and Ardis, D.، "أزمة هوية؟ وثائق ثبوتية للنازحين في العراق"، شبكة الممارسة الإنسانية ، تشرين الأول 2015.

144 مقابلة مع مدير منظمة غير حكومية، بغداد.

145 Redvers, L.، "UN watchdog blasts Iraq over IDP treatment"، Irin News، 19 آيار 2015. أكد مدير إحدى المنظمات غير الحكومية الذين تمت مقابلتهم في بغداد أيضًا أن العديد من النازحين يعانون من مشاكل مع مكاتب التسجيل.

146 أنظر: OCHA / REACH، مرجع سابق سبق ذكره. قدّم Here REACH أيضًا تقارير تفيد بأن العديد من النازحين لم يكونوا على بيّنة من وضعهم القانوني في التسجيل، وبأن حقوقهم (على سبيل المثال في العمل، الحركة بحرية وما إلى ذلك) تختلف، إعتمادًا على الوثيقة التي حصلوا عليها عند دخول إقليم كوردستان العراق، التي تعتمد على سياسة متغيرة بإنتظام في نقاط التفتيش على حدود إقليم كوردستان العراق.

147 مقابلة مع مسؤول دولي رفيع المستوى، بغداد،شباط 2016.

148 مقابلة مع عضو بارز في لجنة الهجرة والمهجرين في مجلس النواب العراقي، بغداد، شباط 2016.

149 مقابلة مع عائدين في شمال العراق، شباط 2016.

150 مقابلة مع مسؤول دولي رفيع المستوى، بغداد،شباط 2016.

151 مقابلة مع مسؤول دولي رفيع المستوى، بغداد،شباط 2016.

152 أنظر Redvers، مرجع سابق سبق ذكره.

153 OHCHR، "بيان من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا، Mr. ChalokaBeyani ، بعد إختتام زيارته الرسمية إلى العراق من 9 – إلى 15 آيار 2015، الفقرة 8.

154 أنظر Redvers، مرجع سابق سبق ذكره.

155 المرجع نفسه.

156 مقابلة مع زعيم من الشبك، بغداد، شباط 2016.

157 مقابلة مع ممثل حكومي رفيع المستوى، كربلاء، شباط 2016.

158 أنظر Redvers، مرجع سابق سبق ذكره.

159 مقابلة مع نائب في البرلمان العراقي، بغداد، شباط 2016.

160 مقابلة مع مدير منظمة غير حكومية محلية، بغداد، شباط 2016

161 مقابلة مع عضو بارز في لجنة الهجرة والمهجرين في مجلس النواب العراقي بغداد، شباط 2016.

162 UNAMI / OHCHR ، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في العراق: 1 آيار– 31 تشرين الأول 2015، مرجع سابق سبق ذكره. ملخص .İ

163 OCHA ، العراق: الأزمة الإنسانية، تقرير الحالة رقم 61 (09–15 أيلول 2015)، ص. 4.

164 مقابلة مع مدير منظمة عراقية غير حكومية، بغداد، شباط 2016

165 تقييم ظروف المخيمات لمسيحيين في أربيل من قبل منظمة حمرابي لحقوق الإنسان، شباط 2016.

166 مقابلة مع أشخاص نازحين داخليًا، كربلاء، شباط 2016.

167 المرجع نفسه.

168 مقابلة مع النازحين في صوركا، شباط 2016.

169 مؤسسة عمار، "جلب الفتيات مجدّدًا إلى الفصول الدراسية في العراق"، 22 شباط عام 2016، متاح على الموقع: http://www.amarfoundation.org/uk-news/bringing-girls-back-into-iraqs-classrooms/

170 مقابلة مع أشخاص نازحين داخليًا، كربلاء، شباط 2016.

171 مقابلة مع موظفين في المركز الطبي للأشخاص النازحين داخليًا، بجانب مخيم آشتي للنازحين.

172 منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في العراق، تقرير نصف سنوي، ص. 5–6.

173 مقابلة مع زعماء من الطائفة الأيزيدية، دهوك، شباط 2016.

174 مقابلة مع مسؤول في الحكومة المحلية في شمال العراق، شباط 2016.

175 مقابلة مع مسؤول في الحكومة المحلية، كربلاء، شباط 2016 .

176 كشفت مقابلة مع زعيم من طائفة الشبك في بغداد أن مخيم الكرفانات في كربلاء الذي إستضاف الشبك والتركمان النازحين داخليًا قد إستلم مؤخرًا مدرسة، ولكن عدم وجود كراسي للجلوس عليها.

177 مقابلة مع عائدين تركمان من تكريت، شمال العراق، شباط 2016.

UN ، المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، القسم 1، المبدأ 3 (1).

179 ذكر Business Insider في المملكة المتحدة أنه بحلول شباط 2016 كان العراق يبيع نفطه بكلفة "نصف السعر المعادل الظاهري في البلاد". Rosen, A، "العراق على وشك أن يغرق في الهاوية المالية – والعواقب قد تكون وخيمة، Business Insider UK ، 3 شباط 2016.

180 OCHA ، العراق: خطة الإستجابة الإنسانية 2016 (كانون الأول 2015)، ص. 8. خلال مقابلات مع مسؤولين حكوميين وشخصيات سياسية في شمال العراق وبغداد في شباط 2016، كما تم التأكيد مرارًا وتكرارًا على أن موظفي الخدمة المدنية لم يتلقوا رواتبهم خلال الأشهر الستة الماضية

181 .Lake, E ، "أزمة تلوح في الأفق للاجئين يتم ضمّهم من قبل كورد العراق، وجهة نظر Bloomberg ، 30 أيلول 2015.

182 مقابلة مع مسؤول كوردي رفيع المستوى، شمال العراق،شباط 2016.

183 ليونيسيف، تقرير الوضع الإنساني في العراق كانون الثاني 2016، ص.2.

184 مقابلة مع مدير منظمة عراقية غير حكومية، بغداد، شباط 2016.

185 مقابلة مع مدراء العيادة الطبية في آشتي، أربيل، شباط 2016

186 مقابلات مع أشخاص نازحين داخليًا، ممثلي منظمات غير حكومية، سلطات دينية وشخصيات سياسية في شمال العراق، بغداد وكربلاء، شباط 2016.

187 مقابلة مع أشخاص نازحين داخليًا، شمال العراق، شباط 2016.

188 مقابلة مع نائب في البرلمان العراقي، بغداد، شباط 2016.

189 UN العراق، كلمة نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة العليا للنازجين داخليًا، الدكتور صالح المطلك، بشأن إطلاق خطة الإستجابة الإستراتيجية للأوضاع الإنسانية في العراق،تم الإعلان عنها في حفل بمناسبة يوم الأمم المتحدة، مقر UNAMI، 23 تشرين الأول 2014، متاح على الموقع: http://uniraq.org/ /PDFUN/DPMM%20utlaqSRPLaunchSpeech-Eng.pdf

190 العراق، "إن JCMC وJCC إتخاذاً خطوات هامة للوصول إلى الأشخاص الأكثر ضعفًا في العراق"، 26 حزيران 2015.

191 بما في ذلك وزارة النفط، وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة الداخلية. تتم مراقبة عمل هذه اللجنة عن كثب من قبل لجنة الهجرة والمهجرين في البرلمان العراقي. مقابلة مع عضو بارز في لجنة الهجرة والمهجرين مجلس النواب العراقي.

192 UN العراق، "Ms. Lise Grande عن خطة الإستجابة الإنسانية في العراق (2016)"، 31 كانون الثاني 2016، وهي متاحة على الموقع: http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=5135:ms-lise-grande-on-the-humanitarian-response-plan-for-iraq-2016&Itemid=542&lang=en

193 المرجع نفسه.

194 المرجع نفسه.

195 مقابلة مع قادة سياسيين عراقيين ومسؤول دولي رفيع المستوى، بغداد، شباط 2016.

196 مقابلة مع عضو في مجلس النواب العراقي، بغداد، شباط 2016.

197 أنظر على سبيل المثالCOMSEC و JCMC، الأزمة الإنسانية في العراق، تقرير رقم 1، 7 كانون الثاني2016.

198 المرجع نفسه. وهذا ما أكده النازحون الذين تمت مقابلتهم في شمال العراق في شباط 2016، الذين أكدوا على أنهم تلقوا 200 لترا من الكيروسين للتدفئة من السلطات.

199 خطة حكومة العراق لعام 2016 لإغاثة، إيواء وإستقرار الأشخاص النازحين داخليًا، من قبل اللجنة العليا لإغاثة وإيواء الأُسر النازحة، كانون الأول 2015.

200 مقابلة مع مسؤول دولي رفيع المستوى، بغداد، شباط 2016.

201 OHCHR ، "بيان من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا، Mr. ChalokaBeyani ، مرجع سابق سبق ذكره، الفقرة 3.

202 لة مع موظف في المركز الطبي للأشخاص النازحين داخليًا، شمال العراق، شباط 2016. إن MADRE ومنظمة حرية المرأة في العراق (OWFI) قد ذكرا أيضًا في التقرير الذي قدماه إلى الدورة العشرين للفريق العامل المعني بالإستعراض الدوري الشامل، 27 تشرين الأول – 7 تشرين الثاني 2014، إن الحكومة رفضت أذونات لمنظمات مجتمع مدني، مما إضطر عددًا من المنظمات لتشغيل المراكز بصورة غير مشروعة.

203 مقابلة مع مدير المركز الطبي للأشخاص ا لنازحين داخليًا، شمال العراق، شباط 2016.

204 مقابلات مع أعضاء من لجنة الهجرة والمهجرين في البرلمان العراقي؛ ومع مسؤول دولي رفيع المستوى، بغداد، شباط 2016. لقد وردَ بأن تمويل هذه الاستحقاقات من خلال تخفيض الأجور في القطاع العام.

205 UN العراق، "Ms. Lise Grande عن خطة الإستجابة الإنسانية في العراق (2016)"، 31 كانون الثاني 2016، مرجع سابق.

206 المرجع نفسه.

207 تم الدخول في 29 حزيران 2016 على الموقع: https://fts.unocha.org/ pageloader.aspx?page=emerg-emergency Details&appealID=1117

208 لمفوضية الأوروبية، بيان صحفي، "إدارة أزمة اللاجئين: إجراءات تشغيلية، ضوابط ميزانية وقانونية فورية في إطار جدول الأعمال الأوروبي حول الهجرة"، 23 أيلول 2015، متاح على الموقع: http://europa.eu/rapid/press-release_IP-15-%205700_en.htm

209 المفوضية الأوروبية، بيان صحفي، "حزمة مساعدات إنسانية بقيمة 200 مليون يورو لأزمة سوريا والعراق يتم تسليمها من قبل لجنة، 1 كانون الأول 2015، متاح على الموقع: http://europa.eu/rapid/press-release_IP-15-6205_en.htm

210 حكومة المملكة المتحدة، "وزير التنمية الدولية Desmond

Swayne تعلن عن منح تمويل بمبلغ 20 مليون باوند إسترليني كمساعدات بريطانية جديدة منقذة للحياة خلال زيارة للعراق"، 29 أيلول 2015، متاح على الموقع: https://www.gov.uk/government/news/uk-steps-up-support-for-iraqi-victims-of-isil"https://www.gov.uk/government/news/uk-steps-up-support-for-iraqi-victims-of-isil.

211 المنظمة الدولية للهجرة، " IOM العراق– إن برنامج القبول الإنساني في المانيا قد قام بترحيل الأشخاص الأكثر ضعفًا من العراق إلى ألمانيا"، 22 كانون الثاني 2016، وهي متاحة على الموقع: https://www.iom.int/news/iom-iraq-german-humanitarian-admission-program-relocates-most-vulnerable-iraq-germany

على الرغم من النوايا الحسنة لهذا البرنامج، كشفت المقابلات في بغداد في شباط 2016 أن نساء / فتيات الأقليات اللواتي تمكنّ من الفرار من تنظيم داعش غالبًا ما وصموا بالعار ودُفِعوا من قبل مجتمعاتهم على الفرار من البلاد بحجة الحصول على حياة أفضل. وهذه مشكلة كبيرة جدًا لإعادة عافية هؤلاء النساء/ الفتيات، لأنهنّ غالبا ما يَكنّ أميات وتم دفعهن بعيدًا عن أمنِ تواجدهن وسط بيئتهنّ وتقاليدهنّ.

212 أنظر UN-Habitat، UN-Habitat " في العراق تستلم مبلغ 15 مليون دولار من الحكومة اليابانية، 2 آذار 2016.

213 Financial Tracking Service ، العراق 2016، "الجدول B: إجمالي تمويل الجهات المانحة، إعتبارا من 4 نيسان 2016، متاح على الموقع: https://fts.unocha.org/reports/daily/ocha_R24_E16600_1604041739.pdf (table ref: R24).

214 أنظر Politzer, M. ، "خدمة اللاجئين في رحلتهم عبر الحدود: أكبر التحديات وأفضل الممارسات"، Devex، 7 آذار 2016.

215 خريطة تفاعلية لإستجابة المنظمات غير الحكومية في العراق، (الأرقام مأخوذة في 20 حزيران 2016) وهي متاحة على الموقع: http://map.ncciraq.org

216 إعتبارًا من شهركانون الأول 2014، تعمل لجنة الإنقاذ الدولية IRC على تشغيل ودعم مباشر للشركاء المحليين في مراكز الحماية والمساعدة والإندماج PARCs في عشر محافظات هي: الأنبار، بابل، بغداد، ديالى، كربلاء، كركوك، النجف، نينوى، صلاح الدين وواسط.

217 أنظر St Thomas King, J. and Ardis, D.، مرجع سابق المرجع نفسه، ص. 11.

218 المرجع نفسه

219 تشمل شركائه أيضًا: المنظمة الدولية للهجرة، المجلس النرويجي للاجئين، منظمة رؤية عالمية وإنقاذ الأطفال الذين يقدمون الدعم الفني وكذلك بناء قدرات مركز الإتصال من خلال توفير التدريب لموظفي مركز الإتصالات على الحماية، وإسلوب الإستجابة الإنسانية في العراق والمحاسبة. يتم تنفيذ المشروع من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS).

220 أنظر Woods, G. and Mace, S. ، "ربط الجهات الفاعلة الإنسانية ومجتمعات النازحين: مركز الإتصالات للأشخاص النازحين داخليًا في العراق"، شبكة الممارسة الإنسانية ، تشرين الثاني 2015، ص.21.

221 غرض هذا الفصل، إن تعريف العائدين يتعلق بأولئك الذين عادوا للعيش في مواقعهم الأصلية، بغض النظر عما إذا كانوا قد عادوا إلى مكان إقامتهم السابقة أو لا.

222 المنظمة الدولية للهجرة IOM، مصفوفة تعقُّب النازحين 46، آيار 2016، مرجع سابق سبق ذكره

223 مجموعة الحماية العالمية Global Protection Cluster و UNHCR، "العراق: حماية لوحة المراقبة، وسط وجنوب العراق"، التقارير لفترة آيار وكانون الأول 2015، كما رآها مؤلفو هذا التقرير.

224 أنظر Global Protection Cluster و UNHCR، "العراق: حماية لوحة المراقبة، جميع المحافظات، التقارير لفترة آيار وكانون الأول 2015، كما رآها مؤلفو هذا التقرير.

225 مقابلات مع أشخاص نازحين داخليًا من شيعة وتركمان، كربلاء، شباط 2016

226 المرجع نفسه.

227 المرجع نفسه.

228 مقابلة مع مدير منظمة عراقية غير حكومية، بغداد، شباط 2016.

229 المرجع نفسه.

230 مقابلات مع أشخاص نازحين داخليًا من شيعة وتركمان، كربلاء، شباط 2016.

231 المرجع نفسه.

232 مقابلة مع زعيم مسيحي، شمال العراق، شباط 2016.

233 المرجع نفسه.

234 المرجع نفسه.

235 مقابلة مع مسؤول في الحكومة المحلية في شمال العراق، شباط 2016.

236 مقابلة مع أشخاص نازحين داخليًا في مستوطنات غير رسمية في صوركا (مدينة سميل)، دهوك، 10 شباط

237 مقابلة مع شخص أيزيدي نازح داخليًا من سنجار، في مخيم خانكي الغير رسمي، دهوك، 10 شباط 2016.

238 أنظر Al-Naemi, A.، العراقيون النازحون من المناطق المحررة لا يزال لا يُسمح لهم بالعودة، The New Arab، 25 كانون الثاني، 2016.

239 مقابلة مع ممثل عن المسيحيين، دهوك، 8 شباط 2016.

240 مقابلة مع مدير منظمة غير حكومية، دهوك، 10 شباط 2016

241 مقابلة مع زعيم أقلية دينية، 8 شباط 2016.

242 لقاء مع مسؤول كبير في حكومة إقليم كوردستان، 9 شباط 2016.

243 أنظر UNHCR، "النازحون داخليًا: هروب في أرضهم"، وهي متاحة على الموقع: http://www.unhcr-centraleurope.org/en/who-we-help/internally-displaced-people.html

244 الأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية بشأن النزوح، مرجع سابق سبق ذكره.

245 المنظمة الدولية للهجرة IOM، مصفوفة تعقُّب النازحين 46، آيار 2016، مرجع سابق سبق ذكره.

246 أنظر OCHA ، نظرة عامة على الإحتياجات الإنسانية في العراق لعام 2015، حزيران 2015، ص.5

247 أنظر OCHA، خطة الإستجابة الإنسانية لسنة 2016 – العراق، كانون الأول 2015، ص. 8.

248 مجموعة الحماية العالمية Global Protection Cluster ، "مجموعة حماية العراق: الملف الشخصي للعائدين في صلاح الدين"، 7 شباط. 2016، كما رآها مؤلفو هذا التقرير.

249 المرجع نفسه

250 المرجع نفسه

251 داخل السياسة العراقية، رقم 125، 19 شباط 2016، ص. 5

252 مقابلة مع مدير منظمة عراقية غير حكومية، بغداد، شباط 2016.

253 مقابلة مع شخص تركماني من العائدين، شمال العراق، شباط 2016.

254 المجموعة العالمية للحماية، "مجموعة حماية العراق: الملف الشخصي للعائدين في ديالى، 7 شباط 2016.

255 قوات فيلق بدر هي جزء من منظمة بدر والتي تم تحديدها بشكل عام باعتبارها وحدات حشد شعبي. تتلقى قوات بدر دعمًا واسع النطاق من الحكومة الإيرانية؛ كان فيلق بدر أصلاً الجناح العسكري المدعوم من قبل إيران للإسلاميين الشيعة الذين كانوا يتخذون من إيران مقرًا لهم، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الذي تشكّل في عام 1982.

256 داخل السياسة العراقية، رقم 124، 6 شباط 2016، ص.

257 المرجع نفسه.

258 المرجع نفسه، ص.5.

259 المجموعة العالمية للحماية، "مجموعة حماية العراق: الملف الشخصي للعائدين في ديالى، مرجع سابق سبق ذكره.

260 مقابلة مع عضو بارز في لجنة الهجرة والمهجرين في مجلس النواب العراقي، بغداد، شباط 2016.

261 مقابلة مع مسؤول كبير في الحكومة المحلية في شمال العراق، شباط 2016

262 القرية الأيزيدية صوركا، على سبيل المثال، قد دُمرت وأُعيد بناؤها ثلاث مرات منذ عام 1963، في أعقاب الصراعات العربية– الكردية. مقابلة مع أشخاص نازحين داخليًا في مستوطنات غير رسمية في صوركا (مدينة سيميل)، دهوك، شباط 2016.

263 أنظر OCHA ، نظرة عامة على الإحتياجات الإنسانية في العراق لعام 2015، مرجع سابق سبق ذكره، ص.10.

264 المجموعة العالمية للحماية، "مجموعة حماية العراق: الملف الشخصي للعائدين في ديالى، مرجع سابق سبق ذكره.

265 أنظر OCHA. خطة الإستجابة الإنسانية لسنة 2016 – العراق، مرجع سابق سبق ذكره، ص. 8.

266 مجموعة الحماية العالمية Global Protection Cluster ، "مجموعة حماية العراق: الملف الشخصي للعائدين في صلاح الدين"، مرجع سابق سبق ذكره.

267 السياسة الوطنية حول النزوح، 2008، وزارة الهجرة والمهجرين، الفصل 6.9.

268 المرجع نفسه.

269 مقابلة مع مسؤول دولي رفيع المستوى، بغداد، شباط 2016.

270 السياسة الوطنية حول النزوح، 2008، مرجع سابق سبق ذكره.، الفصل 6.9.

271 لمزيد من المعلومات، أنظر .Williams, S.E ، "تدمير منازل تابعة لكوردستان، سياسة خارجية، 23 حزيران 2015.

272 مقابلة مع مسؤول دولي رفيع المستوى، بغداد، شباط 2016.

273 مقابلة مع مسؤول كبير في الحكومة المحلية في شمال العراق، شباط 2016.

274 مجموعة الحماية العالمية Global Protection Cluster ، "مجموعة حماية العراق: الملف الشخصي للعائدين في صلاح الدين"، مرجع سابق سبق ذكره.

275 أنظر OCHA ، نظرة عامة على الإحتياجات الإنسانية في العراق لعام 2015، مرجع سابق سبق ذكره، ص.5.

276 المرجع نفسه، ص. 10.

277 مقابلة مع شخص تركماني من العائدين، شمال العراق، شباط 2016.

278 داخل السياسة العراقية، رقم 125، 19 شباط 2016، ص. 6.

279 أنظر OCHA ، نظرة عامة على الإحتياجات الإنسانية في العراق لعام 2015، مرجع سابق سبق ذكره، ص.13.

280 المرجع نفسه، ص. 16

281 مقابلة مع شخص تركماني من العائدين، شمال العراق، شباط 2016.

282 مقابلة مع مسؤول كبير في الحكومة المحلية في شمال العراق، شباط 2016.

283 كما هو الحال في قضاء سنجار حيث وردَ إفتتاح منشأة طبية. المرجع نفسه.

284 مقابلة مع شخص تركماني من العائدين، شمال العراق، شباط 2016.

285 مقابلة مع مسؤول كبير في الحكومة المحلية في شمال العراق، شباط 2016.

286 أنظر OCHA ، نظرة عامة على الإحتياجات الإنسانية في العراق لعام 2015، مرجع سابق سبق ذكره، ص.20.

287 مقابلة مع شخص تركماني من العائدين، شمال العراق، شباط 2016.

288 مقابلة مع مسؤول كبير في الحكومة المحلية في شمال العراق، شباط 2016.

289 أنظر OCHA ، نظرة عامة على الإحتياجات الإنسانية في العراق لعام 2015، مرجع سابق سبق ذكره ، ص.20.

290 المرجع نفسه.

291 مقابلة مع أيزيدي من النازحين داخليًا في مستوطنة صوركا الغير رسمية للأشخاص النازحين داخليًا، (منطقة سيميل)، دهوك، شباط 2016

292 قال عضو بارز في لجنة الهجرة والمهجرين في البرلمان العراقي أن العديد من النازحين داخليًا لا يستطيعون العودة إلى منازلهم حتى تغادر الميليشيات التي تحتل منازلهم، المرجع نفسه

293 المنظمة الدولية للهجرة IOM. مصفوفة تعقُّب النازحين 46، آيار 2016، مرجع سابق سبق ذكره.

294 قطات فيديو تم إتخاذه من قبل مسؤول حكومي رفيع المستوى من سيارته، يقودها في جميع أنحاء سنجار. لقد تم عرض اللقطات على جهازه الشخصي، خلال المقابلة. مقابلة مع مسؤول كبير في الحكومة المحلية في شمال العراق، شباط 2016.

295 مقابلة مع ستة نساء من الشيعة التركمان النازحين داخليًا، إستقروا في "حسينية"، كربلاء، شباط 2016.

296 المرجع نفسه.

297 السياسة الوطنية حول النزوح، 2008، مرجع سابق سبق ذكره، الفصل 6.5.

298 المرجع نفسه.

299 داخل السياسة العراقية، رقم 125، 19 شباط 2016، ص. 5.

300 المرجع نفسه، ص. 9.

301 مقابلة مع عضو بارز في لجنة الهجرة والمهجرين في مجلس النواب العراقي، بغداد، شباط 2016.

302 مقابلة مع مسؤول دولي رفيع المستوى، بغداد، شباط 2016.

303 مقابلة مع مدير منظمة عراقية غير حكومية، شمال العراق، شباط 2016.

304 مقابلة مع مدير منظمة عراقية غير حكومية، بغداد، شباط 2016.

305 مقابلة مع شخص تركماني من العائدين، شمال العراق، شباط 2016.

306 مقابلة مع شخص تركماني من العائدين، شمال العراق، شباط 2016.

307 مقابلة مع شخصية دينية، شمال العراق، شباط 2016.

308 المرجع نفسه.

309 المرجع نفسه.

310 أنظر OCHA. خطة الإستجابة الإنسانية لسنة 2016 – العراق، مرجع سابق سبق ذكره، ص. 8.

311 مقابلة مع مدير منظمة عراقية غير حكومية، بغداد، شباط 2016، ومقابلة مع نساء شيعة تركمان من النازحات داخليًا، وإستقرين في "حسينية"، كربلاء، شباط 2016.

312 مقابلة مع زعيم ديني مسيحي ، شمال العراق، شباط 2016 ومقابلة مع شخصية دينية مسيحية، شمال العراق، شباط 2016.

313 مقابلة مع زعيم ديني مسيحي، شمال العراق، شباط 2016.

314 مدرِّس كبير، دهوك، شباط 2016.

315 مقابلة مع وفد من الإتحاد الأوروبي لجمهورية العراق، بغداد، شباط 2016.

316 مركز التنسيق الأوربي والإستجابة في حالات الطوارىء (ERCC)، "أزمة اللاجئين– البلد الأصلي 2015–2016". Daily Map ، 24 شباط.

317 مقابلة مع وفد من الاتحاد الأوروبي لجمهورية العراق، بغداد، شباط 2016.

318 مقابلة مع مدير منظمة عراقية غير حكومية، شمال العراق، شباط 2016.

319 مقابلة مع زعيم ديني مسيحي، شمال العراق، شباط 2016.

320 المرجع نفسه.

321 المرجع نفسه.

322 مقابلة مع أشخاص نازحين داخليًا في مستوطنات غير رسمية في صوركا (مدينة سيميل)، دهوك، شباط 2016.

323 مقابلة مع وفد من الإتحاد الأوروبي لجمهورية العراق، بغداد، شباط 2016.

324 أنظر OCHA ، نظرة عامة على الإحتياجات الإنسانية في العراق لعام 2015، مرجع سابق سبق ذكره، ص.4.

325 مقابلة مع موظف في مركز طبي للأشخاص النازحين داخليًا، شمال العراق، شباط 2016.

326 المنظمة الدولية للهجرة IOM، مصفوفة تعقُّب النازحين 46، آيار 2016، مرجع سابق سبق ذكره.

327 مقابلة مع مسؤول دولي رفيع المستوى، بغداد، شباط 2016 وعضو بارز في لجنة الهجرة والمهجرين في مجلس النواب العراقي، بغداد، شباط 2016.

328 مقابلة مع عضو بارز في لجنة الهجرة والمهجرين في البرلمان العراقي، بغداد، شباط 2016. مقابلة مع مسؤول كوردي رفيع المستوى، شمال العراق، شباط 2016

329 مقابلة مع موظف في مركز طبي للأشخاص النازحين داخليًا، شمال العراق، شباط 2016.

330 مقابلات معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان IILHR ومنظمة الأمم والشعوب غير المُمثلة UNPO مع مسؤول جكومي عراقي رفيع المستوى ونائب في البرلمان، تشرين الثاني، 2014.

331 مقابلة مع زعيم مجتمع مدني عراقي، بغداد، شباط 2016.

332 يجب تمييز الإشارات الى المراجع الخاصة بقابلية تطبيق القانون الجنائي الدولي الموضوعي في نظام روما الأساسي عن الإشارات الى المراجع الخاصة بقابلية تطبيق الأحكام المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية، بما في ذلك تلك التي تتعاون مع المحكمة. وبسبب عدم مصادقة العراق بعد على نظام روما الأساسي، فإنه ليس ملزمًا بأحكام التعاون ما لم يكن هناك الفصل السابع لقرار مجلس الأمن الدولي الذي يُلزم الدول على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، فإن أحكام القانون الجنائي الدولي الموضوعية من نظام روما الأساسي تختلف. خلال المفاوضات بشأن نظام روما الأساسي في عام 1998 وما تلاها بشأن أركان الجرائم، أشارت الدول الى أنها ستقبل فقط ما ينعكس على القانون الدولي العرفي. على هذا النحو، فإن الجرائم التي تدخل ضمن إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، الموجودة في المواد 6 – 8 ، هي أفضل مؤشر محتمل للقانون الدولي العرفي إعتبارا من تموز 1998، وكذلك أركان الجرائم، التي تم إعتمادها في أيلول 2002. انظر Politi, M and Nesi, G (eds.), نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: تحدي للإفلات من العقاب، Dartmouth Publishing Company Ltd, UK، المملكة المتحدة، عام 2001، ص 25 وكذلك Lee, RS (ed)، المحكمة الجنائية الدولية: عناصر الجرائم والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، Transnational Publishers Inc، الولايات المتحدة الأمريكية، 2001، ص 5، 8، وبشكل عام، الفصل 6، "أفكار في أركان الجرائم". في حين أن هناك بعض الجدل حول ما إذا كان نظام روما الأساسي وأركان الجرائم يعكسان تمامًا القانون الدولي العرفي، فإنه يتم إستخدامهما في هذا التقرير كأكثر التقارير حجية للقانون الدولي العرفي حتى الآن، وذلك بسبب طريقتهم في التفاوض والإقرار.

333 أنظر Prosecutor v Tadic, Case No. IT-94-I ، دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، قرار الاختصاص ، 2 تشرين الأول 1995، الفقرة 70.

334 أنظر Prosecutor v Kayishema, Case No. ICTR-95-I، الدائرة الإبتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، قرار حكم ، الفقرة 170.

335 أنظر Pictet (ed) ، تعليق: إتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، 1958، 1994 طبعة معادة، ص 20 (تأكيد مضاف): "أي اختلاف ينشأ بين دولتين ويؤدي إلى تدخل أفراد القوات المسلحة هو نزاع مسلح ". انظر أيضًا Prosecutor v Lubanga, Case No. ICC-01/04-01/06، الحكم صادر عملا بالمادة 74 من النظام الأساسي، 14 آذار 2012، ص247.

336 يمكن لطبيعة الصراع أن يتغير خلال مساره من كونه غير دولي إلى دولي. إن الصراع الذي هو من حيث الظاهر داخليًا يمكن إعتباره إستخدام قوات تعمل نيابة عن قوة أجنبية، وبالتالي فإن التسليم بالطبيعة الدولية للصراع، يتوقف على ثلاثة عوامل: (1) رقابة عامة على جماعة مسلحة أو أفراد؛ (2) تعليمات محددة إلى جماعة مسلحة أو أفراد؛ و (3) سلوك فعلي لجماعة مسلحة أو أفراد، بغض النظر عن أي تعليمات محددة. أنظر Prosecutor v Tadic, Case No. IT-94-I ، دائرة الإستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، قرار حكم ، 15 تموز 1999، النقطة IV.B.3

337 أنظر Prosecutor v Semanza, Case No. ICTR-97-20 ، الدائرة الإبتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا،15 آيار 2003، الفقرات 368–9.

338 أنظر Prosecutor v Kunarac, Case No. IT-96-23&23/1 دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 12 حزيران 2002، الفقرة 58

339 أنظر على سبيل المثال أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، من المقدمة الى المادة 8، ص13.

340 أنظر Prosecutor v Lubanga, Case No. ICC-01/04-01/06، الحكم الصادر عملا بالمادة 74 من النظام الأساسي،14 آذار 2012، ص438.

341 أنظر المادة 8 (أ) من نظام روما الأساسي فيما يتعلق بممارسة الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. لأن العراق ليس دولة طرف في نظام روما الأساسي، فإن المحكمة الجنائية الدولية لن تكون قادرة على العمل ما لم يقبل العراق ممارسة الولاية القضائية للفترة الزمنية ذات الصلة؛ أو بالتناوب،إن أولائك الذين يأمرون، ينفذون، أو في نواحٍ أخرى يُزعَم بأنهم مسؤولون جنائيون عن جرائم هم من رعايا دولة طرف في المحكمة الجنائية الدولية.

342 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (ج) (1).

343 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (ج) (2).

344 أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

345 أنظر ,Kvocka et al ، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، تشرين الثاني 2001، الفقرة 173.

346 أنظر ,Aleksovski، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، 25 حزيران 1999، الفقرة 229.

347 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (ج) (3).

348 أنظر أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ، المادة 8 (2) (ج) (3) و Blaskic، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، 2 آذار 2000، الفقرة 187.

349 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (ج) (4).

350 نفس المرجع، المادة 8 (2) (هاء) (1).

351 أنظر، على سبيل المثال، Kordic and Cerkez ، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، 26 شباط 2001، الفقرة 328.

352 نظام روما الأساسي ، المادة 8 (2) (هاء) (4).

353 نفس المرجع ، المادة 8 (2) (هاء) (5).

354 أنظر أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ، المادة 8 (2) (هاء) (5) والحاشية المقابلة.

355 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (هاء) (6).

356 أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ، المادة 8 (2) (هاء) (6) –3، جريمة حرب الإكراه على البغاء.

357 أنظر القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الخاصة بسيراليون، المادة 96 والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 70.

358 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (هاء) (7).

359 أنظر ,Smith, A ، "تجنيد الأطفال والمحكمة الخاصة بسيراليون"، 2004، مجلة العدالة الجنائية الدولية، ص 1141–53.

360 أنظر المادة 8 (أ) من نظام روما الأساسي فيما يتعلق بممارسة الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. لأن العراق ليس دولة طرف في نظام روما الأساسي، فإن المحكمة الجنائية الدولية لن تكون قادرة على العمل ما لم يقبل العراق ممارسة الولاية القضائية للفترة الزمنية ذات الصلة؛ أو بالتناوب،إن أولائك الذين يأمرون، ينفذون، أو في نواحٍ أخرى يُزعم بأنهم مسؤولون جنائيون عن جرائم هم من رعايا دولة طرف في المحكمة الجنائية الدولية.

361 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (ج) (1).

362 للحصول على معلومات عن آلاف القتلى من المدنيين بسبب القصف، انظر مركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات MRG، موت المدنيين في حملات مكافحة تنظيم داعش، 2014–2105، مرجع سابق سبق ذكره.

363 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (ج) (1).

364 أنظر، على سبيل المثال، Kordic and Cerkez ، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، 26 شباط 2001، الفقرة 328.

365 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (هاء) (2).

366 أنظر ,Smith, A ، مرجع سابق سبق ذكره.

367 نظام روما الأساسي، المادة 8 (2) (هاء) (7).

368 نفس المرجع، المادة 7.

369 "الهجوم ضد السكان المدنيين" يعني نهجًا سلوكيًا يتضمن الإرتكاب المتكرر للأفعال المنصوص عليها في الفقرتين (أ) إلى (ك) (انظر ديباجة أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية). لا يشير "الهجوم" إلى أي نزاع مسلح على هذا النحو، أو حتى الى هجوم مسلح أو عسكري، ولكن يشير إلى الأفعال المحظورة. الهجوم لا يحتاج إلى أن يكون ماديًا ولكن يمكن أن يتكون من أشكال أخرى من سوء المعاملة اللإنسانية للسكان المدنيين (انظر، على سبيل المثال، Prosecutor v Semanza, Case No. ICTR-97-20 ، الدائرة الإبتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا ، قرار حكم ، 15 آيار 2003، الفقرة 327). أ "السكان المدنيين" هم السكان الذين يكونون في الغالب ذو طبيعة مدنية، أي أن الشعب يتألف من سكان لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية أو لم يعودوا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية (انظر، على سبيل المثال، المادة رقم 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين). إن وجود غير المدنيين لا يحرم هؤلاء السكان من صفتهم المدنية (Prosecutor v Tadic, Case No. IT-94-I ، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، قرار حكم، 7 آيار 1997، الفقرة 638). يجب أن يكون السكان المدنيون الهدف الأساسي للهجوم، على الرغم من أنه ليس من الضروري أن يكون سكان المنطقة هم ضحايا (Prosecutor v Bagilishema, Case No. ICTR-95-1 ، الدائرة الإبتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، 7 حزيران 2001، الفقرة 80) أو أن يكون كل ضحية مدنيًا، شريطة أن يتم تنفيذ الهجوم ضد سكان مدنيين (Mrkšić, ، حكم مستأنف، الفقرات 25–33).

370 للوفاء بالأركان السياقية لجريمة ضد الإنسانية، يجب أن يكون إما هجوم واسع النطاق أو منهجي، ولكن ليس من الضروري أن يكون كلاهما، حتى ولو كان في الواقع، هناك العديد من الهجمات الواسعة النطاق والمنهجية. "واسع الانتشار" تعني أن الهجوم يتم على نطاق واسع، ويُرتكب ضد عدد من الضحايا؛ "منهجي" يشير إلى نمط سلوكي منتظم. أنظر، على سبيل المثال، Prosecutor v Akayesu, Case No. ICTR-96-4، الدائرة الإبتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، قرار حكم ، 2 أيلول 1998، الفقرة 580.

371 أنظر Mrksic, Radi and Sljivancanin ، استعراض الإتهام عملا بالمادة 61، 3 نيسان 1996، الفقرة 30.

372 نظام روما الأساسي، المادة 7(2) (أ).

373 المحكمة الخاصة بسيراليون SCSL، المجلس الثوري للقوات المسلحة AFRC ،حكم إبتدائي، الفقرة 215؛ المحكمة الخاصة بسيراليون، الجبهة المتحدة الثورية RUF ،حكم إبتدائي، الفقرة 79. المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، .Kunarac et al ، حكم مستأنف، الفقرة 98؛ المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، .Blaškić حكم مستأنف،الفقرة 120.

374 أنظر ,Prosecutor v Kunarac, Case No. IT-96-23&23/1 دائرة الإستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، 12حزيران 2002، الفقرة 98.

375 نظام روما الأساسي، في المادة 7 (2) (ح) يُعرَّف جريمة الفصل العنصري بأنها "أعمال غير إنسانية ... تُرتكب في سياق نظام مؤسسي قائم على القمع والسيطرة بصورة منهجية من جانب جماعة عِرقية واحدة ضد أية جماعة أو جماعات عِرقية أخرى، ويتم إرتكابها بنية الإبقاء على ذلك النظام". في حين تُظهِر الحقائق نظام مؤسسي قائم على القمع والسيطرة بصورة منهجية، وقد كان ذلك على أسس دينية وعِرقية، وليس لأسباب عنصرية، لذلك فإنه لا يُلبي التعريف.

376 أنظر أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7 (1) (ب).

377 أنظر، على سبيل المثال، Stakic، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 31 حزيران 2003، الفقرات 641–642.

378 أنظر Kunarac, Kovac, and Vokovic، دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 12 حزيران 2002، الفقرة 119.

379 أنظر أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7 (1) (ج).

380 أنظر Brdjanin ، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، 1ايلول 2004، الفقرة 554 وكذلك Stakic الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، 31 حزيران 2003، الفقرة 67.

381 أنظر أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7 (1) (د).

382 أنظر Simic, Tadic, and Zaric ، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، 17 تشرين الأول 2003، الفقرة 125.

383 نفس المصدر ، الفقرة 64.

384 أنظر أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7 (1) (و). وهذا يمكن أن يتناقض مع جريمة الحرب المتمثلة في التعذيب، والتي لا تتطلب أن يتم تسليط العنف لبعض الأغراض الرسمية، مثل استخراج اعتراف وعقاب أو تخويف أو نوع من الإكراه: انظر على سبيل المثال أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8 (2) (ج) (1) – 4 .

385 أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8 (2) (هاء) (6) – 3 ، جريمة حرب متمثلة في الإكراه على البغاء.

386 القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الخاصة بسيراليون، المادة 96 والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 70.

387 أنظر Kupreskic ، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، قرار حكم ، 14 كانون الثاني 2000، الفقرة 751.

388 أنظر Krnojelac ، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، قرار حكم ، 15 آذار 2002، الفقرة. 432. انظر أيضًا Stakic ، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، قرار حكم، 31 تموز 2003، الفقرة 733.

389 أنظر أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7 (1) (1).

390 نظام روما الأساسي، المادة 7(2) (1).

391 أنظر Kayishema ، الدائرة الإبتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا ، قرار حكم ، 1 حزيران 2001، الفقرة 153. ويتجلى ذلك في المادة 30 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتعامل مع القصد الجنائي لمرتكب الجريمة.

392 إتفاقية الإبادة الجماعية، المادة 2؛ نظام روما الأساسي، المادة 6.

393 أنظر، على سبيل المثال، Krstic ، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، 2 آب 2001، الفقرة 550. هذه الجريمة تحمي مجموعات قومية، إثنية، عِرقية، أو دينية، رغم أنه من المسلم به أن هذه ليست فئات متميزة. بدلاً من ذلك، أنها تتطابق تقريبا مع ما يعرف أيضًا باسم "أقليات قومية" والخطوط بينهما قد تكون غير واضحة. أنظر، على سبيل المثال، Brdjanin ، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا، 1ايلول 2004، الفقرة 682.

394 أنظر، على سبيل المثال، Krstic ، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، 2 آب 2001، الفقرة 580.

395 أنظر Krstic ، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، 2 آب 2001، الفقرة 561 وكذلك Jelisic، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، 14 كانون الأول 1999، الفقرة 7. إن هذه النية "الخاصة"، المعروفة أيضا باسم غش خاص، الذي يميز جريمة الإبادة الجماعية عن الجريمة الإضطهاد كجريمة ضد الإنسانية، والتي تستهدف أفراد جماعة بسبب هويتهم ولكن تدمير الجماعة ليست النتيجة المقصودة. ليس من الضروري أن يتم فعلا تدمير الجماعة، سواء كليًا أو جزئيًا: ما يهم هو أن الجاني يقصد التدمير ليأخذ مكان ما. Stakic ، الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، 31 تموز 2003، الفقرة 522.

396 أنظر Jelisic، دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، 5تموز 2001، الفقرة 4

397 أنظر Krstic ، دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا ، 19 نيسان 2004، الفقرة 41.

398 أنظر أيضا لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في تقرير سوريا، "جاءوا للتدمير": جرائم تنظيم داعش ضد الأيزيديين، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/32/CRP.2 وفي حين يُغطي هذا التقرير الأفعال التي تم إرتكابها في سوريا، فهي مشابهة بشكل لافت للنظر للأفعال المُرتكبة ضد الأيزيديين في شمال العراق، ويبدو أنه قد أُرتكبت على هذا النحو مع نفس النية الكامنة لتدمير الأيزيديين كمجموعة.

معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (IILHR)

إن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان منظمة غير ربحية، مسجَّلة في مدينة واشنطن العاصمة، وبغداد، العراق، وفي بروكسل، بلجيكا. إن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان يساعد الدول في المراحل الأولى من الديمقراطية على تطوير القدرة من أجل تعزيز سيادة القانون وتحسين حالة إحترام حقوق الإنسان. إن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان وبفضل فريق عمله المُكوّن من دبلوماسيين، برلمانيين، نشطاء حقوق إنسان، ومحامين يمتلك سِجِلاً حافلاً في تنفيذ البرامج الناجعة التي تساعد الشركاء المحليين على حشد الدعم لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

يمتلك معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان وجود قوي وداعم في العراق منذ تموز 2005. يعمل المعهد بالتعاون مع قيادات لتعزيز أساليب التعامل مع قضايا حقوق الإنسان من خلال (أ) تطوير مشاريع القوانين؛ (ب) العمل على سنِّ تلك القوانين؛ (ج) مساعدة الشركاء المحليين في الحكومة وخارجها من أجل تطوير القدرة على مناصرة تغيير وتقييم، وكذلك تطوير وصياغة القوانين، (د) بناء توافق للآراء حول الأولويات، الوسائل، والإستراتيجيات من أجل الوصول إلى منظومة أقوى لحماية القانون وحقوق الإنسان.

حاليًا، يقوم معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان بتقديم الدعم لحقوق الإنسان في العراق بصورة فعالة من خلال عدة مبادرات متواصلة للحكومة والمجتمع المدني. كذلك يعمل المعهد في مجال نوع الجنس (Gender)، الذي يتضمن التعاون في مشروع قانون العنف المنزلي ونَشَر بحث تقييمي حول الإطار القانوني في العراق، المرأة والقانون في العراق، وعمل معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان على جمع قادة المجتمع المدني والبرلمانيين من الأقليات الموجودين في العراق، وإقامة روابط بين نواب الأقليات في البرلمان، وإجراء التوعية بشأن قضايا الأقليات في العراق– والسعي لتعزيز الكفاءة من أجل متابعة جدول الأعمال الخاص بالتشريع والمناصرة لصالح حقوق الأقليات. لقد عَمِلَ معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان أيضًا على إنشاء مفوضية عليا لحقوق الإنسان قادرة على العمل بنجاح وتولى مشاريع سيادة القانون والعدالة، بما في ذلك برنامج صيانة وحماية الأرشيف والسجلات القضائية في جميع أنحاء العراق وكذلك الإدارة القضائية.

المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (MRG)

إن المجموعة الدولية لحقوق الأقليات هي منظمة غير حكومية تعمل على ضمان الحقوق العِرقية والدينية واللغوية للأقليات والشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، وتعزيز التعاون والتفاهم بين المجتمعات. تُركِّز أنشطتنا على المناصرة الدولية، التدريب، النشر والتوعية. إننا نسترشد بالإحتياجات التي عبَّر عنها شبكة شركائنا في جميع أنحاء العالم من منظمات، تمثل أقليات وشعوب أصلية.

إن المجموعة الدولية لحقوق الأقليات تعمل مع أكثر من 150 منظمة في نحو 50 دولة. إن مجلس إدارتنا، الذي يجتمع مرتين في السنة، لديه أعضاء من 10 دول مختلفة. إن للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات صفة إستشارية لدى المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC)، وصفة مراقب لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR). إن المجموعة الدولية لحقوق الأقليات مسجَّلة كجمعية خيرية ومحدودة بضمان بموجب القانون الإنجليزي. (مُسجَّلة خيرية بالرقم 282305 ، وشركة محدودة بالرقم 1544957).

لا سلام من غير عدالة (NPWJ)

إن منظمة لا سلام من غير عدالة هي منظمة دولية غير ربحية تعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والعدالة الدولية. إن المنظمة تتولى عملها ضمن ثلاثة برامج ذات مواضيع رئيسية: العدالة الجنائية الدولية؛ ختان الأعضاء التناسلية للإناث؛ والديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك العمل بشكل خاص على العراق.

في أنشطة المناصرة، تقوم منظمة لا سلام من غير عدالة برفع الوعي وتعزيز النقاش العام من خلال حملات سياسية واضحة وتنفيذ برامج رئيسية، مثل إجتماعات دولية وإقليمية، وكثيرا ما تشترك في الإستضافة والتنظيم مع الدولة التي يتم فيها الإجتماع، وتعزيز الشراكات بين المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة. تتولى منظمة لا سلام من غير عدالة أيضًا تقديم مساعدة تقنية واسعة النطاق، من خلال إعارة خبراء قانونيين للحكومات من أجل صياغة التشريعات والمساعدة في المفاوضات بشأن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وأخيرًا، لقد إكتسبت منظمة لا سلام من غير عدالة خبرة ميدانية فريدة من نوعها في "رسم خرائط النزاع" وتوثيق واسع النطاق لإنتهاكات القانون الدولي الإنساني في المناطق المتضررة من النزاعات، وفي تنفيذ برامج التوعية بإشراك مجتمعات محلية في مناطق النزاع وما بعد النزاع حول قضايا العدالة الجنائية الدولية .

منظمة الأمم والشعوب غير المُمثَّلة (UNPO)

إن منظمة الأمم والشعوب غير المُمثَّلة هي منظمة دولية، غير عنيفة، وذات عضوية ديمقراطية تأسست في لاهاي في عام 1991. وأعضاؤها هم شعوب أصلية، وأقليات، وأعضاء من مناطق غير معترف بها أو محتلة والذين إنضموا معًا لحماية وتعزيز حقوقهم الإنسانية والثقافية، للحفاظ على بيئتهم، ولإيجاد حلول غير عنيفة للنزاعات التي تؤثر عليهم.

رغم أن طموحات أعضاء منظمة الأمم والشعوب غير المُمثَّلة تختلف إختلافًا كبيرًا، فإنه تجمعهم حالة واحدة مشتركة – أنهم ليسوا مُمثّلين تمثيلاً كافيًا في المحافل الدولية الكبرى، مثل الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، فإن فرصتهم للمشاركة على الساحة الدولية محدودة إلى حدٍ كبير، كما هي قدرتهم على الوصول والإستفادة من الدعم المقدَّم من الهيئات العالمية المكلفة بالدفاع عن حقوقهم، وحماية بيئتهم، والتخفيف من آثار النزاع. لذا فإن منظمة الأمم والشعوب غير المُمثَّلة تعمل على التصدي لعواقب التهميش، من خلال تعزيز أسباب الديمقراطية؛ توفير المعلومات من خلال التقارير ذات المواضيع الرئيسية، والمؤتمرات والدورات التدريبية؛ وتوضيح إستراتيجيات خلاّقة وغير عنيفة لضمان سَماع أصوات أعضائها على المستوى الدولي.

مركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين

إن مركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين هو مبادرة جديدة لتطوير "الرصد بقيادة مدنية" لإنتهاكات القانون الدولي الإنساني أو حقوق الإنسان، لمتابعة المسائلة القانونية والسياسية للمسؤولين عن هذه الإنتهاكات، ولتطوير ممارسة الحقوق المدنية. تم تسجيل مركز وقف إطلاق النار لحقوق المدنيين كجمعية خيرية وشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب القانون الانجليزي. كجمعية خيرية بالرقم: 1160083، وكشركة بالرقم: 9069133.

CEASEFIRE centre for civilian rights

UNREPRESENTED NATIONS & PEOPLES ORGANIZATION
unpo.org

Non c'è Pace Senza Giustizia
No Peace Without Justice
لا سلام من غير عدالة

IILHR

minority rights group international

إستحالة العودة إلى الديار:
الأقليات في العراق على وشك الإختفاء

باختصار

إن إستحالة العودة إلى الديار: الأقليات في العراق على وشك الإختفاء يسعى إلى توثيق أوضاع أقليات العراق العِرقية والدينية الأكثر تضررًا من أعمال العنف التي تصاعدت بعد سقوط الموصل في حزيران 2014. إن هذا التقرير متابعة لسابقه بين المطرقة والسندان: أقليات العراق منذ سقوط الموصل، نُشِر في آذار 2015.

منذ حزيران 2014، هناك عدة آلاف من الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات تعرضوا، لقتل، تشويه أو إختطاف، بضمنهم عدد غير معروف من النساء والفتيات تم إجبارهن على الزواج أو الإستعباد الجنسي. إن قوات وقادة تنظيم داعش إرتكبوا جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية، بما في ذلك إعدام بإجراءات موجزة، قتل، بتر،إغتصاب، عنف جنسي، تعذيب، معاملة قاسية، إستخدام وتجنيد الأطفال، إعتداء على الكرامة الشخصية، وإستخدام الأسلحة الكيميائية.

إن التراث الثقافي والديني الذي يرجع تاريخه إلى قرون قد دُمِّر، بينما نُهِبَت أموال وممتلكات بشكل منتظم. إن هذه الإنتهاكات مستمرة في وقت كتابة هذا التقرير، ويبدو بأنها جزء من محاولة واعية للقضاء على التنوّع الديني والعِرقي في العراق. وينبغي التأكيد أيضًا بأنه بما أن المرحلة الأخيرة في الصراع قد وصلت إلى مدة عامين، فإن قوات مكافحة تنظيم داعش قد إرتكبت على ما يبدو أيضا إنتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك قوات الأمن العراقية، وحدات الحشد الشعبي والبيشمركة الكوردية.

ما زال الملايين من النازحين باقين في المخيمات، وليس هناك أي عودة جديّة إلى مناطق تم إستعادتها من تنظيم داعش. إعتبارًا من آذار 2016، تجاوز النزوح الداخلي3.300,000 مليون نسمة. وتُقدِّر مصادر عراقية العدد الإجمالي للذين فقدوا منازلهم وأصبحوا نازحين داخليًا أكثر من 4 ملايين معتمدين في ذلك على النازحين غير المسجلين.

حاليًا، لا يبدو هناك أي جهد عراقي أو دولي جاد لبناء ظروف سياسية، إجتماعية وإقتصادية لعودة مستدامة لأولئك الذين فقدوا منازلهم وسبل معيشتهم نتيجة للصراع. إن الميليشيات والسلطات المحلية لا ضمير لهم يستغلون هذا الفراغ.

عنوان هذا التقرير "إستحالة العودة" لتسليط الضوء على شعور الجماعات العِرقية والدينية العراقية اليائسة تجاه آفاق العودة. إن هذا المنظور متجذر في كل من الشعور بالعجز إزاء إحتمال العودة والإحباط مع إستمرار تدهور الأوضاع الإنسانية. هناك عدم ثقة بأن توفر الحكومة، الجهات الفاعلة في الإقليم، المسؤولين المحليين أو المجتمع الدولي الدعم اللازم لتسهيل العودة، العثور على المفقودين، توفير العدالة، تسهيل عملية المصالحة الصعبة وضمان عودة ممتلكاتهم ومنازلهم التي نُهِبت. ستكون النتيجة جيل عراقي آخر ضائع، تشدد بسبب التشرد والنهب، وتكرار الدورة التي خلقت تنظيم داعش.

Ceasefire Centre for Civilian Rights and Minority Rights Group International
54 Commercial Street, London E1 6LT, United Kingdom
ceasefire@mrgmail.org | www.minorityrights.org/ceasefire

لقد تم إنتاج هذا التقرير بمساعدة مالية من قِبَل الإتحاد الأوروبي. إن محتويات هذا التقرير هي من مسؤولية الناشرين لوحدهم ولا يمكن تحت أي ظروف من الظروف إعتباره عاكسًا لموقف الإتحاد الأوروبي.